

عبد المنعم محمد الجبري

حجرات السنين

ومصطلحات المحدثين وأعلامهم

الطبعة الأولى ١٩٧٠

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الاولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

جميع الحقوق محفوظة

دار البضامين للطباعة
٢٤ شارع سامي - ميدان انظر غنم
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

مكتبة
شعبة
٢١٧٧٧
٢١٧٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا »
(قرآن كريم)

« من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »
(حديث شريف)

1. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

2. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ (if $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ is not a whole number)

3. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

4. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ (if $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ is not a whole number)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله .. نشهد أن لا اله الا هو ، ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله . صلوات الله وسلامه عليه .

وبعد ...

فهذه الرسالة فى مصطلحات المحدثين . والتعريف بعلوم الحديث
التي ينبغي أن يتبحر فيها محبو الاجتهاد ، كما أنها زاد لمن يواجهون
منكرى الاحتجاج بالسنة بعد وفاة الرسول ﷺ . أضعها بين يدي دراسة
هامة أخرى عن « المشهور من الحديث الضعيف والموضوع » . ثم عن
مشكلة النسخ فى السنة ، وكيف نجمع بين الأحاديث التي توهم اختلافا .

نسأله سبحانه أن يتقبل منا جهودنا فى خدمة السنة المطهرة . وأن
يوفقنا للالتزام بهديه ﷺ ..

نيويورك فى صفر الخير ١٤٠٦ هـ

أكتوبر ١٩٨٥ م

عبد المتعال الجبرى

1900

1901

1902

1903

1904

1905

1906

1907

الفصل الأول

التعريف بعلوم الحديث .. وجمع السّنة

- التعريف بالحديث وعلومه
- التأليف فى المصطلح والجرح والتعديل
- فلاسفة الغرب وثبوت السنة
- بين السنة والأناجيل فى الثبوت وفضل اهل الحديث
- وجوب العمل بالسنة
- حسم السنة لما يحتمل وجهين
- مرويات الصحابة
- تدوين

QUESTION 10

- a. $W = 1000$ and $W = 10000$
- b. $W = 1000$ and $W = 100000$
- c. $W = 1000$ and $W = 1000000$
- d. $W = 1000$ and $W = 10000000$
- e. $W = 10000$
- f. $W = 100000$ and $W = 1000000$
- g. $W = 1000000$
- h. $W = 10000000$

التعريف بالحديث وعلومه

تمهيدات

● تعريف بالحديث :

- ١ - قال الفقهاء : الحديث النبوى هو كل ما صدر عن رسول الله -
غير القرآن - من فعل أو قول أو تقرير .
 - ٢ - - وأضاف البعض ، أو كان وصفاً لَخَلْقِهِ أو خُلُقِهِ . وهذا
إضافة رجال السيرة .
 - ٣ - والذي جرى عليه المحدثون - كما ترى فى الموطأ . أنهم يعنون
بالحديث كل ما أضيف الى النبى أو الصحابه أو التابعين من قول أو
فعل أو تقرير أو صفة للنبى خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة .
- وقول الرسول : مثل «انما الأعمال بالنيات» ، وفعله : مثل ما رواه
البخارى عن أنس قال : ان خياطاً دعا رسول الله ﷺ الى طعام صنعته .
قال أنس : فذهبت مع رسول الله الى ذلك الطعام ، فقرب الى رسول
الله ﷺ خبزاً ومرقاً فيه دُبَّاء وقديد ، فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم
يتتبَّع الدُبَّاء من حوالى القصعة . قال : فلم أزل أحب الدباء من
يومئذ .
- والتقرير : مثل ما فعله الصحابة حين قال لهم : « لا يصلين أحدكم
العصر الا فى بنى قريظة » . . فمنهم من صلى العصر فى الطريق خشية
فوات الوقت متأولاً أن الرسول انما أراد بما قاله أن يسرعوا فى سيرهم ،
ومنهم من صلى العصر فى بنى قريظة بعد غروب الشمس ملتزمين بظاهر
النص . . وأقر النبى عمل الفريقين .
- وأما صفته الخلقية فهو كوصف أم معبد له اذ رآته فى طريقه مهاجراً
الى المدينة .

وأما صفته الخلقية . فكحديث أم المؤمنين عائشة « كان خلقه القرآن » ، وكحديث : « ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما » . ويمكنك أن تعلم الكثير الصحيح من ذلك فى الجزء ٢٢ من كتاب الفتح الربانى فى ترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيبانى .

● منزلة السنة من القرآن :

السنة مفصلة لما أجمله القرآن ، ومخصصة للعام ، ومبينة للمبهم ، وتقيد المطلق ، وهذا هو قوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » (١) فمن السنة عرفنا ما أجمله القرآن عن الصلاة ، فعرفنا أنها « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ، وعرفنا أركانها وهيئاتها ومواقيتها ومبطلاتها . . . وآداب صلاة الجماعة . . . وهكذا . وقال الشاطبى : ان القرآن مشتمل على السنة حيث أمرنا باتباع سنة النبى وذلك اعمال للقرآن ، وهل فى السنة ما يضاف الى القرآن ؟ نعم ، ما لا نص فيه ، كالذى خرج الحاكم « حرّم رسول الله ﷺ أشياء يوم خيبر ، منها الحمار الأهلى وغيره » . وكتحريم جمع الرجل فى الزواج بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها (٢) .

● هل تنسخ السنة القرآن ؟

هذا مستحيل . كيف والله قد بين وظيفة صاحب السنة بأنها البيان للقرآن ، والبيان يجب أن يكون موضحا للمبين لا مبطلا له . أو ناسخا لمضمونه . . وقد أفاض الشافعى فى بيان ذلك فى كتابه « الرسالة » خلافا لابن حزم فى دعواه أن القرآن ينسخ بالسنة المتواترة والآحاد (٣)

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) الموافقات للشاطبى ، ١٥/٤ — ١٧ .

(٣) الرسالة للشافعى ص ١٠٨ والنسخ فى الشريعة الاسلامية كما أفهمه ، للمؤلف ص ٣٣٨ — ط أولى . . كذلك السنة ومكانتها من التشريع لمصطفى السباعى الباب الثالث . الفصل الثالث ص ٣٩٦ ط ثانية . وقال آخرون : بل هى داخلة تحت نص بوجه ما ، مع التسليم بعدم نص قرآنى فيها .

● علوم الحديث :

علوم الحديث ، أو علوم السنة يعنى بها المجالات التى تدور الدراسة فى آفاقها من أجل التحقق مما يروى عن رسول الله ﷺ . قال الحاكم فى معرفة علوم الحديث : هى ٥٢ علما ، وأصلها النووى وابن الصلاح فى التقريب فى مقدمته ، الى ٦٥ علما (٤) . أهمها :

١ - معرفة صدق المحدث واتقانه ، وثبته ، وصحة أصوله ، وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد ، وغير ذلك : من غفلته ، وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله .

قال الحاكم : « ومما يحتاج اليه طالب الحديث فى زماننا أن يبحث عن أحوال المحدث أولا هل يعتقد الشريعة فى التوحيد ؟ ، وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل فيما أوحى اليهم ، ووضعوا من الشرع ؟ ثم يتأمل حاله . هل هو صاحب هوى يدعوا الناس الى هواه ؟ فان الداعى الى البدعة لا يكتب عنه . ولا كرامة ، لاجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه ، ثم يتعرف سننه : هل يحتمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم ؟ فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسنن يقصر عن لقاء شيوخ حدثونا عنهم ، ثم يتأمل أصوله : اعتيقة هى أم جديدة ؟ فقد نبغ فى عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها . وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم فى كتب عتيقة فى الوقت فيحدثون بها ، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعذور بجهله . فاما أهل الصنعة : اذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة ، ففيه جرحهم (جرح أهل الصنعة) واسقاطهم الى أن تظهر توبتهم . على أن الجاهل بالصنعة لا يعذر . فانه يلزمه السؤال عما لا يعرفه .

٢ - معرفة المسانيد من الأحاديث :

قال الحاكم : وهذا علم كبير ، لاختلاف أئمة المسلمين فى الاحتجاج بغير المسند الذى سيأتى بيانه .

٣ - معرفة الموقوفات من الآثار :

وذلك مثل ما أخرجه الحاكم عن المغيرة بن شعبة قال : « كان

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ٥ - ٨

أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافر» . وقال الحاكم : هذا حديث
يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً ، لذكر رسول الله ﷺ فيه .
وليس بمسند ، فانه موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة
فعلا كانوا يفعلونه ، وليس بسنده واحد منهم الى رسول الله ﷺ .

٤ - معرفة الصحابة على مراتبهم :

فأنهم على ما ذكر الحاكم - اثنا عشرة طبقة ، أولها من أسلم بمكة ،
وآخرها صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح ، وفي حجة الوداع .
وعيدادهم في الصحابة .

٥ - معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها .

٦ - معرفة المنقطع من الحديث :

وهو غير المرسل - على الراجح - وهو ثلاثة أنواع سنذكرها في
موضعها ان شاء الله .

٧ - معرفة المسلسل من الأسانيد :

فانه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه وهو أنواع : فقد
يكون التسلسل بلفظ معين عند التحديث في جميع رجال السند كان يقولوا
جميعاً : « حدثنا » ، أو « سمعته يقول » ، أو « شهدت على فلان
أنه قال » ، وقد يكون التسلسل بفعل معين يفعله كل شيخ مع تلميذه :
كالحديث المسلسل بالمصافحة ، وهكذا .

٨ - معرفة الأحاديث المعنونة وليس فيها تدليس :

وهذه أحاديث متصلة باجماع أئمة النقل على تورع رواتها عن
أنواع التدليس ، ثم ذكر الحاكم - مثلاً له - حديثاً عن جابر بن عبد الله ،
ثم قال : هذا حديث رواه مصريون ، ثم مدنيون ومكيون ، وليس من
مذاهبهم التدليس ، فسواء - عندنا - ذكروا سمعهم أو لم يذكروه .

٩ - معرفة المعضل من الروايات :

وهو أن يكون بين الراوي والمرسل الى الرسول ﷺ أكثر من رجل
متروك ، فهو غير المرسل ، فان المراسيل تكون للتابعين دون غيرهم .

١٠ - معرفة المدرج في حديث الرسول من كلام الصحابة . وتخليصه من كلام غيره ﷺ .

مثال ذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة وقال : « قل : التحيات لله والصلوات لله ، فذكر التشهد : قال : فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » . قال الحاكم : وقوله : « إذا قلت هذا » الخ ، مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود ، واستشهد لذلك بما أخرجه من طريق آخر قال فيه راويه عن عبد الله بن مسعود - بعد أن ذكر تعليم النبي ﷺ لابن مسعود « التشهد » : قال عبد الله بن مسعود . إذا فرغت من هذا فقد تضييت صلاتك .. الخ .

١١ - معرفة التابعين وطبقاتهم :

ذكر الحاكم أنهم خمس عشرة طبقة . أولهم من أدرك العشرة المبشرين بالجنة وسمع منهم كسعيد بن المسيب . وقيس بن أبي حازم . وآخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة . وعبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، والسائب بن يزيد من أهل المدينة . وعبد الله ابن الحارث بن جزء من أهل مصر . وأبا أمامة الباهلي من أهل الشام .

١٢ - معرفة أولاد الصحابة :

فان من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات . وأول ما يلزم الحديثي معرفته من ذلك أولاد سيد البشر : كفاطمة وزينب والجسن والحسين . ثم بعد هذا معرفة أولاد كبار الصحابة ثم أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين .

١٣ - علم غريب الحديث أو مفرداته :

ونعنى بهذا مفردات الحديث وهى الكلمات التى يصعب على العامة ادراك مدلولها في عصر النبي ﷺ .

١٤ - غرائب الحديث ، وهو أنواع .. منها :

(أ) غرائب الصحيح ، وهو ما يتفرد به راو ثقة .

(ب) غرائب الشيوخ .

ومثال ذلك حديث : « لا يبيع حاضراً لباد » والحاضر ساكن الحاضرة والبادى هو ساكن البادية . قال الحاكم : هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع ، وهو امام يجمع حديثه ، تفرد به الشافعى ، وهو امام مقدم لا تعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان ، وهو ثقة مأمون .

١٥ - معرفة الافراد ، وهو أنواع ثلاثة :

الأول : سنن الرسول التى تفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابى كان يرويه كوفيون من أول السند الى آخره ، أو مدنيون . . وهكذا الثانى : أحاديث ينفرد بروايتها رجل واحد عن امام من الأئمة . الثالث: أحاديث لأهل مدينة تفرد بها عنهم راو من أهل مكة مثلاً (٥)

١٦ - المسانيد الجماعية :

ويقصد بها المروى فى بلد ما عن رسول الله ﷺ ، مثل ما جمعه أحمد فى مسنده باسم مسند الشاميين، ومسند الكوفيين، ومسند البصريين، ومسند المكيين ، ومسند المدنيين وهو غير مسند الانصار . ولأحمد فى مسنده تسعة عشر مسنداً من بينها الأسانيد الجماعية التى ذكرناها .

وقد يسأل سائل لم سمي عبد الله بن أحمد بن حنبل مجموعة من الأحاديث باسم مسند الشاميين وقد يكون فيها أحاديث مروية عن الكوفيين . وهكذا المجموعات الأخرى المسماة عند الكوفيين أو المدنيين أو غيرهم .

والجواب أن الامام أحمد كانت له رحلة أو رحلات علمية لكل من هذه الأمصار ، بهدف سماع الحديث وتدوينه من علماء كل مصر ، وفى رحلته الى الشام روى عن أهل الشام ، وفى رحلته الى البصرة روى عن أهل البصرة ، وهكذا .

والظاهر أنه كان يجمع أحاديث كل طائفة على حدة ، مستقلة عن الطائفة الأخرى ، فجعلها ابنه عبد الله على نحو ما تركها أبوه ، أو أن عبد الله مّيز كل فريق عن الآخر ، وجعل أحاديثه على حدة .

(٥) السنة ومكانتها لمصطفى السباعي ص ١١٣ - ١١٨

ولا يبعد أن يكون عبد الله قد نظر في الصحابة ، فمن كان أكثر روايته من أهل الشام الحق بالشميين ، ومن كان أكثر روايته من أهل الكوفة الحق بالكوفيين . وهكذا . بالاضافة الى أن الصحابي لابد أن يكون له علاقة ما بالمصر الذي نسب اليه ، كان يكون قد ذهب اليه زائرا ، وطالت زيارته ، فحدث أهله بما عنده من الأحاديث ، أو مقيما ، أو فاتحا ، أو حاكما ، أو غير ذلك . فاذا انتقل الى قطر آخر وحدث فيه نسب اليه أيضا ، فتكون له أكثر من نسبة . وهذا هو سر ذكر بعض الصحابة في أكثر من مسند من هذه المسانيد الجماعية .

١٧ - الزيادات في مسند أحمد :

كان الامام أحمد دقيقا فيما يرويه ولكن أقحم على مسنده روايات عن ابنه عبد الله سميت « زيادات عبد الله » ، وقد بلغت نحو من عشرة آلاف حديث ، وهي روايات لم يروها عن أبيه ، أو أحاديث رواها عن أبيه ولكن أباه لم يملها عليه في المسند ، لاعتبارات كان يراها .

وهناك زيادات « أبي بكر القطيعي » راوى المسند عن عبد الله ابن أحمد ، وهي زيادات - وان كانت قليلة - لم يروها عن عبد الله ، أو رواها عنه عن غير طريق أبيه ، وقد قرر العلماء أن « زيادات القطيعي » وزيادات عبد الله بن أحمد ، هي التي تسرب منها أكثر الضعيف الى مسند أحمد .

ومن المعروف أن عبد الله تتلمذ على بعض شيوخ أبيه ، فكان يروى عنهم مباشرة في بعض الأحيان ، أو يروى عن شيوخ لم يرو عنهم أبوه ، كما أن القطيعي تتلمذ على شيوخ عبد الله أو غيرهم فكان يروى عنهم مباشرة في بعض الأحيان .

مثال ما روى عبد الله عن غير أبيه : حديث أبي بن كعب في معنى قوله تعالى : « واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم » (٦) . الآية . وهو موقوف على أبي بن كعب (المسند : ٥ / ١١٣) . ومثال ما رواه القطيعي : قال بإسناده عن أنس بن مالك أن

(٦) الأعراف : ١٧٢ .

عمومة له شهدوا عند النبي على رؤية الهلال . فامر الناس أن يفطروا ،
وأن يخرجوا لعبيدهم من الغد (المسند ٩٨/٣ والفتح الرباني ٩/٢٦٦) (٧) .
١٨ - معرفة السنن المتعارضة :

فيحتج بعض المذاهب بأحاديثها ، ويحتج غيرهم بالآخرى ، وقد
ذكروا مثالا لذلك حديث أن الرسول كان في حجته مفردا ، وبهذا أخذ
الشافعي ، وحديث أن النبي كان متمتعا بعمرة ، فاختر أحمد وابن خزيمة
التمتع . وحديث أن النبي حج قارنا ، فاختر أبو حنيفة القران .
وهناك كتب « اختلاف الحديثين » تجمع بين هذه الأحاديث وتعمل على
التوفيق بينها . . . وأحيانا يكون التوفيق بدعوى النسخ التي لا أراها .
١٩ - معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه .

٢٠ - معرفة زيادات الفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة فيها
رو واحد كحديث ابن مسعود : « سألت رسول الله ﷺ : أي العمل
أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في
سبيل الله . قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين » . قال الحاكم : هذا
حديث صحيح محفوظ . رواه جماعة من أئمة المسلمين عن مالك
ابن مفوّل ، وكذلك عن عثمان بن عمر ، فلم يذكر « أول الوقت » فيه
غيربندار بن بشار ، والحسن بن مكرم ، وهما ثقتان فقيهان .

٢١ - معرفة مذاهب المحدثين :

وقد ذكر الحاكم نصوصا كثيرة عن أئمة الحديث يذكرون فيها الطرق
التي ينتمى إليها بعض الرواة للتجذير منهم .

٢٢ و٢٣ - معرفة التصحيفات في المتن ، والتصحيفات في
الأسانيد . كتغيير حرف الجيم بجعله حاء مهملة أو خاء معجمة .

٢٤ - معرفة فقه الحديث . ومن الأعلام في هذا الأئمة ابن شهاب
الزهرى ، وعبد الرحمن بن عمرو الأزاعي ، وعبد الله بن المبارك ،
وسفيان بن عيينة ، وأحمد بن حنبل .

(٧) مسند الشاميين لعلي محمد جماز ٣٠/١ ، ٩٧ ، ٢٥ ، ٢٦ .

٢٥ - معرفة الصحيح والسقيم : وهو غير الجرح والتعديل ، 'فرب' اسناد يسلم من المجروحين غير مختّرج فى الصحيح . كحديث عائشة : « ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط ، ان اشتهاه أكله والا تركه » تداوله اللغات وهو باطل . ولكن وهم فيه أحد الرواة ، فالصحيح لا يعرف براويته فقط ، وانما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع . .

٢٦ - علم الحديث رواية : ويعنى بذلك المروى عن رسول الله ﷺ كصحيح البخارى ومسلم .

٢٧ - علم الحديث دراية : ويعنى بذلك مصطلح الحديث ، وهو الفن الذى يتناول معرفة درجة الحديث وعمله . كالصحيح والحسن والضعيف والموضوع والمشهور والمتواتر والاحاد وما يتصل بذلك أو ينبئ عليه . وهذا العلم من العلوم الخاصة بالدين الاسلامى (٨) .

٢٨ - كيفيات الرواية : هل هى قراءة ، أم كتابة ، أم مناولة ، أم اجازة ؟ .

٢٩ - الجرح والتعديل : وهو العلم الذى يعرف به من تقبل روايته ومن ترد والصفات التى يبنى عليها القبول أو الرد . كما تعرف به الاسس التى يبنى عليه قبول متن الحديث أو عدم قبول ذلك مثل اشتراطهم عدم مخالفة الحديث للقرآن ولما ثبت صحيحاً من السنة وللقواعد الكلية والاصول العامة للشريعة . وعدم تفرد الراوى بالرواية . وهما فى الاصل نوعان ، كل نوع منهما علم برأسه .

٣٠ - علم الرجال : وهو العلم الذى يبحث فيه عن الرواة الذين اشتركوا فى نقل السنة المطهرة عن الرسول ﷺ الينا . وبه يعرف ما اذا كان الراوى عدلاً - أى لم يقترب كبيرة ولم يعرف بادمان الصغائر ولا بما يخل بالمرءات ، حتى ولو لم تبلغ درجة الحرام أو المنصوص على كراهيته شرعاً ، ويضربون لذلك مثلاً عن محدث ارتحل الى بلد بعيد ليسمع حديثاً عند رجل عرف بذلك الحديث ، فوجده يبحث عن ناقلته ، وقد وضع فى حجره مسبحة يخطب بها ليوهمها أن فى حجره

(٨) سيد أحمد المسير : السنة مع القرآن ، ط أولى ، ص ٩ .

طعاما ، لتقبل عليه فيمسكها ، ولما سأل عما يفعله بحجره وأخبره الخبر ،
رجع ذلك العالم المسافر الى حيث أتى ، ولم يسمع منه ، وقال : الذى يكذب
على الناقة لا يؤمن أن يكذب على رسول الله ﷺ .

ويسمى العلماء الحديث الذى رواه كاذب فى غير الحديث حديثا
مطروحا . لعل الكذب العام . وان لم يكن كذاً أباً فى رواية الحديث
النبوى ، ومن هذا النوع من الحديث المطروح لهذه العلة كثير يوجد فى
سنن ابن ماجه والترمذى .

كما يعرف فى علم الرجال ما اذا كان الراوى ضابطا - أى قوى
الحافظة - واعياً لما يرويه أو يكتبه أو يسمعه . فالضبط قد يكون بالكتابة
وقد يكون بالحفظ فى الصدور ، ويعرف الضبط بالموافقة لما رواه الثقات
كاحمد والشافعى ومالك والبخارى ومسلم ، وابن شهاب الزهري .

كما يعرف به تاريخ اللقاء بين الرواة وشيوخهم ، أو بين الرواة
وتلاميذهم ، وهل كان اللقاء فى سنن يمكن أن يعتمد عليها فى الحفظ ،
أم كان صغير السن غير مميز ، أم كان كبير السن قد أصابه وهن الذاكرة
والشيخوخة ، كما يعرف مكان اللقاء وامكانية اللقاء من حيث الزمان
والمكان . كما يعرف به تاريخ الفكر السياسى والمذهب الفقهى والاعتقادى .
وهل الراوى متعصب لمذهبه أو داع لبذعته ، ثم هل البذعة مما يتناولها
حديثه ، أم أن الحديث فى موضوع آخر ، ومن هم التلاميذ الذين روى
عنه ، ومن هم الذين روى عنهم ، والمعاصرة للرواة ، وتاريخ أسفار
كل راو ، وجهات سفره ، وكيف كان يروى الحديث أو يدونه . أكان
يعتمد على الذاكرة . أم على القرطاس والكتاب ، وهل احترقت كتبه
التي يروى عنها ، وهل كان سماع الراوى منه قبل احتراق كتبه ، أم
كان بعدها ؟ وهل أصيب الراوى بمرض وما نوعه ، وهل له صلة بالذاكرة ،
ثم هل السماع كان قبل المرض أم بعده ؟ وكيف كانت حياته العائلية
والاجتماعية .

ان لكل راو صحيفة أحوال كاملة صحية واجتماعية وفكرية أو
عقدية ، دوت بأمانة للرجوع اليها كلما اقتضى الامر .

التأليف فى المصطلح والجرح والتعديل

مباحث مصطلح الحديث كانت بحوثاً متفرقة ، وقواعد قائمة فى نفوس العلماء فى القرون الثلاثة الاولى الى أن أفرد بالتأليف والجمع والترتيب ، شأن العلوم الاسلامية الأخرى فى تطورها .

وكان أول من ألف فى بعض بحوث « مصطلح الحديث » على ابن المدينى شيخ البخارى ، كما وضع البخارى ومسلم رسائل صغيرة لم يضم بعضها الى بعض لتصبح علماً متميزاً . الى أن جاء القاضى أبو محمد الرامهرمى (ت ٣٦٠ هـ) فصنف « المحدث الفاضل (٩) بين الراوى والسامع » ، ولكنه لم يستوعب فيه كل بحوث هذا العلم . وفى نفس أواخر القرن والذى بعده قام الحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ وألف كتاب « معرفة علوم الحديث » ولكنه لم يكن مرتباً ، ومن بعده جاء الخطيب أبو بكر البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ فألف عدة بحوث فى الفن : مجموعة منها فى كتاب « الكفاية » يضم قوانين الرواية ، والثانى فى آداب الرواية سماه « الجامع لأدب الشيخ والسامع » وقد هذبها من بعده القاضى عياض (ت ٥٤٤ هـ) فى كتابه « اللامع » ثم جاء من بعده ابن الصلاح « تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى الدمشقى » (ت ٦٤٣ هـ) فألف كتابه « مقدمة ابن الصلاح » أملاه على تلاميذه فى مدرسة الاشرفية بدمشق ، وهو كتاب جامع وان لم يكن منظماً ، لخصه نظماً العراقى فى منظومته التى شرحها السخاوى ، واختصره ابن كثير الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ) فى « اختصار علوم الحديث » ومن أيسر ما ألف فى ذلك وأجمعه - فيما رأيت - « قواعد التحديث » للقاسمى الدمشقى .

أما علم الجرح والتعديل ، ويسمى علم « ميزان الرجال » وهو العلم الذى يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم ، وثقتهم ، وعدالتهم ، وضبطهم ، أو عكس ذلك من كذب ، أو غفلة ، أو نسيان ، فلا يعرف

(٩) الفاضل : كتبت بالصاد فى كتاب السنة ومكانتها لمصطفى السباعى . وبالضاد المعجمة فى السنة المعترض عليها لسالم البهنسباوى ٦٦ وللأول أصح .

له مثيل فى تاريخ الأمم الأخرى ، وكان العلماء يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ، ويسألون عن السابقين ممن لم يعاصروهم ، ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثم ، إذا كان ذلك ذنباً (دفاعاً) عن دين الله وسنة رسوله ﷺ .

وقد قيل للبخارى : ان بعض الناس ينقمون عليك كتاب «التاريخ» الذى ذكرت فيه عيوب من تتردء روايتهم ، ويقولون : هذه غيبة . فقال : رويانا ذلك رواية ، ولم نقله من عند أنفسنا ، وقد قال النبى ﷺ فى رجل مطعون فيه « بئس أخو العشيرة » .

وقد ابتداء الكلام عن الرواة توثيقاً وتوهيناً منذ عصر صغار الصحابة كابن عباس (ت ٦٨ هـ) ، وعبادة بن الصامت (ت ٣٤ هـ) ، وأنس ابن مالك (ت ٩٣ هـ) ، ثم من التابعين : سعيد بن المسيب (ت ٩٣ هـ) ، والشعبى (ت ١٠٤ هـ) ، وابن سيرين (ت ١١٠ هـ) ، والأعمش (ت ١٤٨ هـ) ، ثم تتالى الأمر ، فنظر فى الرجال شعبة (ت ١٦٠ هـ) وكان متبهما لا يروى الا عن ثقة ، والامام مالك (ت ١٧٩ هـ) .

ومن أشهر علماء الجرح والتعديل فى القرن الثانى الهجرى : معمر (ت ١٥٤ هـ) ، وهشام الدستوائى (ت ١٥٤ هـ) والأوزاعى (ت ١٥٧ هـ) ، والثورى (ت ١٦١ هـ) ، وحمام بن سلمة (ت ١٦٧ هـ) ، والليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) .

ونشأ بعد هؤلاء طبقة أخرى كعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) ، والفزارى (ت ١٨٥ هـ) ، وابن عيينة (ت ١٩٨ هـ) ، ووکیع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ) ، ومن أشهر علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدى (ت ١٩٨ هـ) وكانا ججتين لدى الجمهور فمن وثقاه قبلت روايته ، ومن جرّحاه ردت ، ومن اختلفا فيه رجع الى غيرهما لطلب ما به يترجح قول أحدهما . ثم تلا أولئك طبقة أخرى منهم يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسى وعبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) والضحاك بن مخلد (ت ٢١٢ هـ) .

ثم ابتداء تصنيف الكتب فى الجرح والتعديل ، ومن أوائل من ألفوا فى ذلك يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والواقدي وعلى بن المدينى

وأشهر المؤلفات فى « الرجال » - أى تاريخ الرواة ذكوراً وإناثاً ، من باب تغليب المذكر على المؤنث - هو كتاب «ميزان الاعتدال فى نقد الرجال» للذهبى ، و« لسان الميزان » لابن حجر العسقلانى ، ترجما للضعفاء . لهذا كان من الجهل أو التجاهل والزندقة أن يقال أن هناك جهالة أو صعوبة فى البحث عن الحديث الصحيح الذى يطمئن اليه القلب . ومن أجود الكتب فى ذلك « التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » لابن كثير .

ومن المؤلفات فى الرجال كتب تفردت بذكر الثقات مثل كتاب ابن حبان البستى المسمى « الثقات » ، وكذلك « الثقات » لابن قطلوبغا (ت ٨٨١ هـ) ، و« الثقات » لخليل بن شاهين (ت ٨٧٣ هـ) .

وأخرى اختصت بأحصاء الضعفاء والمجروحين كالميزان ولسان الميزان ، والكامل فى الضعفاء لأبى حاتم الرازى ويقال أنه أوفى كتاب فى موضوعه ، وكتاب المجروحين ليحيى بن معين ، وهنالك كتب عامة كتاريخ الرجال للبخارى (التاريخ الكبير) وقد رتبته على حروف المعجم ، والأوسط والصغير ، وهما مرتبان على السنين .

وبهذا العلم تم ضبط الاسناد ، واطمان العلماء الفحول والباحثون الى أساس هام من أسس التمييز بين الحديث المقبول والمردود ، فمثلاً عندما تقرأ فى صحيح البخارى قوله : حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سَمَى مولى أبى بكر بن عبد الرحمن ، من أبى صالح السمان ، عن أبى هريرة رضى الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال : « العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة » . وأنت تعرف من هو البخارى فى الثقة عندما يقول : سمعت أو حدثنا . فتتخيل مجلساً يجمعه وعبد الله بن يوسف . البخارى ينصت وعبد الله يروى الحديث - وهكذا حتى تتخيل أبى هريرة يسمع الحديث يتحدر رواه عن سَمَى . . وهكذا حتى تتخيل عبد الله وقد لقى مالكا وهو يخبره بما من فم رسول الله ﷺ . . ولكل واحد فى سلسلة الحديث المذكور صحيفة قد وثقته . . هذا اليقين بنقاء الاسناد جعل ابن حزم يقول : السنة وحى كالقرآن تستوجب العلم الضرورى . ما كان منها متواتراً أو أحاداً . .

وشأنها شأن آيات القرآن فى أنها تقيد مطلقه وتخصص عامه ، وتفصل مجمله ..

انه لا يوجد فى الأرض الآن كتاب دين فى المسيحية أو اليهودية أو المجوسية أو البوذية يحمل مع المتن دليل الاثبات بسلسلة اسناد كالتى جاء بها القرآن الكريم والسنة المطهرة . افتح كتاب التوراة أو أى انجيل من الاناجيل فأنك لن تجد ما يدلك على من رواه .. انها تأليف مجهولين ، فمثلا «انجيل يوحنا» اضطرب المؤرخون فى تعريف يوحنا . أهو يوحنا المعمدان ، أم يوحنا اسكافى الاسكندرية ، أم غيرهما .. ثم ان أحداً من كتاب الاناجيل لم يذكر أنه سمع عيسى يقول ، أو سمع فلانا يحدثه أنه سمع عيسى ، وهكذا التوراة .. لم تكتب الا بعد موسى بمئات وقيل بأكثر من ألف سنة ، ان هذه الجهالة التامة وذلك الانقطاع المطلق بين موسى ورواة التوراة ، وبين عيسى ورواة الانجيل ، يجعل العقلاء فاقدى الثقة فى هذه الكتب ، بخلاف الأمر فى القرآن والسنة حيث كان التدوين للقرآن فور النزول ممن سموا كتاب الوحى ، وكان تدوين ما يخشى نسيانه من الأحاديث لدقة ما يروى كأنصبه الزكاة المختلفة الانواع لاختلاف الحيوان المزكى ، وكالأروش وهى الغرامات المفروضة فى الجروح طبقا لاختلاف الأعضاء المصابة وحجم الإصابة الى جانب عوامل حفظ السنة فى الصدور ، وفى الواقع الاجتماعى . الذى يسمى « عمل أهل المدينة » ، وهذا العمل هو سجل تطبيقات الماثور عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم أجمعين . ولما قيل لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد كان يكتب ما يسمع من رسول الله ﷺ حتى لا ينساه ، قيل له : لا تكتب فان رسول الله يتكلم فى الغضب والرضا . قال له النبى ﷺ « اكتب ، فوالذى نفسى بيده لا يخرج من فمى الا حق » (١٠) .

فلاسفة الغرب وثبوت السنة

ان تفصيل مجمل القرآن فى السنة جعل حكماء الغرب يشهدون بفضل الاسلام فقال « جوستاف لوبون » : ان الغرب المسلمين (اسبانيا

(١٠) سنن الدارمى ٨٥/١٠ مطبعة العاصمة بالقاهرة .

والبرتغال ويسميان بلاد الأندلس) هم سبب انتشار المدنية فى بلاد أوروبا . وقال الشاعر الألمانى « جيته » متجبا من واقع المسلمين مع عظمة تعاليم الاسلام : اذا كان هذا هو الاسلام فنحن جميعا ندين بالاسلام .

وقال «ماسينيون» عضو مجمع اللغة العربية بمصر سابقا : يحتل الاسلام مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية والبرجوازية ، ونظريات البلشفية والشيوعية ، فالحياة الاقتصادية فى الاسلام حياة تراحم وتعاون وتكفال ورحمة . حياة انسانية لها مثلها العليا ، وتستمدّها من رسالتها وعقيدتها ، بينما هى فى النظرة الرأسمالية والشيوعية على السواء حياة صراع وتقاتل وسيطرة واستعباد . صراع تحترق فيه وتفنى كافة القيم العليا ، لتبقى قيمة واحدة ، هى قيمة الرأسمال الفردى والجماعى ، وبذلك نجد الرأسمالية تنظر الى الانسان كسلعة ، وتنظر الشيوعية اليه كالة مسخرة ، وينظر الاسلام الى المادة كشيء مسخر لخدمة الانسان .

وقال « جيمس ميتشير » : لقد اتهم الاسلام فى ذلك العصر بأنه خلو من التفكير الاقتصادى ، بل اتهم بالرجعية الرأسمالية ، وسر اتهامهم له الجهل بالاسلام ونظمه وروحه ورسالته وتعاليمه السمحة .

لقد جاء الاسلام فى كافة نظمه وتشريعاته دعوة تحريرية ، وثورة على الجمود والضعف ، والرجعية المادية ، والعقلية ، فهو توازن وتعادل ، لقد جاء فى نظامه الاقتصادى بقوانين تحقق التعاون بين الطبقات فى ظل المحبة ، كما تكفل التطور الهادف (١١) .

بين السنة والأنجيل فى الثبوت

قال «موريس بوكاي» : ان الأنجيل دونت فى القرن الرابع الميلادى . وتوجد بردية ترجع الى القرن الثانى ، ولكنها لا تنقل الا أجزاء منفصلة ، وان أقدم مخطوطتين يونانيتين ترجعان الى القرن الرابع ، كما توجد نصوص أخرى قد استبعدتها الكنيسة وأخفتها عن أنظار المؤمنين ، وبرغم ذلك هناك مؤلفات مثل أنجيل الناصريين ، والعبرانيين ،

(١١) القاضى أحمد بن حجر : الاسلام والرسول فى نظر منصفى الغرب : ص ١٢٦ وما بعدها .

والمصريين ، وانجيل توما ، وانجيل برنابا ، وربما كان مما حذف
مائة انجيل . وقد احتفظت الكنيسة فقط بأربعة أناجيل (١٢) .

والقرآن وحده هو الكتاب الثابت عن الله تعالى ، وما جاء به
يطابق ما توصل اليه العلم الحديث .

ولقد أعجب كثيرون من غير المسلمين أمثال باسورت سميث عضو
كلية التثليث في اكسفورد، وكارليل ، وبرنارد شو، والدكتور سبرنكر كان،
بطريقة جمع الأحاديث النبوية ، وعلم الجرح والتعديل الذي انفرد
به المسلمون ، ولم يسبقهم أحد اليه . وقال « مورييس بوكاي » : قد نشرت
أول مجموعة للأحاديث في العشرات من السنين التي تلت
مباشرة وفاة محمد ﷺ . وقد كانت كمية الأحاديث التي جمعت في القرن
الأول بعد وفاته محدودة .

ثم قال : لقد كانت معلومات هذا المصدر الثاني (للشرعية) تعتمد
على النقل الشفهي ، لذلك كان الذين بادروا الى جمع هذه الأقوال
والأفعال في نصوص ، قد قاموا بتحقيقات تتسم دائما بالصعوبة ولهذا
كان همهم الأول - في عملهم العسير في مدوناتهم - منصباً أولاً على
دقة الضبط لهذه المعلومات الخاصة بكل حادثة في حياة النبي ، وبكل
قول من أقواله .

وللتدليل على ذلك الاهتمام بالدقة والضبط لمجموعات الأحاديث
المعتمدة . فأنهم قد نصّوا على أسماء الذين نقلوا أقوال النبي ﷺ
وأفعاله . وذلك بالصعود - في الاسناد - الى الأول من أسرة النبي ﷺ .
أو من صحابته الذين قد نقلوا هذه المعلومات مباشرة منه نفسه . وذلك
بعد الكشف على حال الراوي في جميع سلسلة الرواية . والابتعاد عن
الرواة غير المشهود لهم بحسن السيرة . وصدق الرواية ، والحفظ ،
ونحو ذلك من دلائل ضعف الراوي ، الموجبة لعدم الاعتماد على الحديث
الذي روى عن طريقه .

(١٢) مورييس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة
ص ٩٩ ، والسنة المفترى عليها ص ٣٠ - ٣٢ .

وهذا ما قد انفرد به علماء الاسلام فى كل ما روى عن نبيهم ﷺ (١٣) .

● فضل أهل الحديث :

تحدث الاخ الدكتور عبد البديع صقر قائلا : ان أولى الناس برسول الله ﷺ يوم القيامة أصحاب الحديث ، اذ ليس فى هذه الامة قوم أكثر صلاة عليه منهم .

وقال أبو نعيم : هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها ، لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة .. أهل الحديث .

وكان الامام الشافعى يقول : لولا أهل الحابر لخطبت الزنادقة على المنابر .

وقال أيضا : أهل الحديث فى كل زمان كالصحابة فى زمانهم .. وقال أيضا : اذا رأيت صاحب حديث كائى رأيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ .

وقال عمر بن الخطاب : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة ، فان أصحاب السنة أعلم بكتاب الله عز وجل .

وروى الامام أحمد ، والبخارى ، والترمذى عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

● التدقيق والتوقير :

والعلماء مصدقون فيما ينقلون ، لأنه موكل لآمانتهم ، مبحوث معهم فيما يقولون ، لأنه نتيجة عقولهم ومنتهى اجتهدهم ، والعصمة

(١٣) دراسة الكتب المقدسة فى ضوء المعارف الحديثة : ص ٢٧٥ .

غير ثابتة لهم ، فلزم التبصر ، طلباً للحق والتحقيق ، لا اعتراضاً على
القائل والناقل ، ثم ان أتى المتأخر بما لم يسبق اليه ، فهو على رتبته ،
ولا يلزم من ذلك القدح فى المتقدم ، ولا اساءة الأدب معه ، لأن ما ثبت
من عدالة المتقدم قاض برجوعه الى الحق عندما يتبين له (١٤) .

(١٤) عبد البديع صقر فى مخطوطته أحاديث مشهورة مسموعة ، لكنها
ضعيفة أو موضوعة .

وجوب العمل بالسنة

أكد القرآن ذلك فى كثير من الآيات . قال الله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (١٥) .

وقال سبحانه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا » (١٦) .

وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن يعصنى فقد عصى الله ، من يطع الأمير فقد أطاعنى ، ومن يعص الأمير فقد عصانى » - وفى رواية - « ومن أطاع أميرى » ، « ومن عصى أميرى » .

وقال تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (١٧) .

وقال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (١٨) .

وقال سبحانه فى شأن المؤمنين : « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون » (١٩) .

وقال الله سبحانه : « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢٠) .

فقوله « والرسول » : دليل على أن سنته ﷺ يعمل بها ، ويمثل ما فيها حيا وميتا : ، لقوله ﷺ : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، فانما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبيائهم » (اخرجهم مسلم) .

وروى أبو داود عن أبى رافع ، عن النبى ﷺ . قال : « لا إلهين »

(١٦) النساء : ٨٠

(١٨) الحشر : ٧

(٢٠) النساء : ٥٩

(١٥) النساء : ٦٥

(١٧) الأحزاب : ٣٦

(١٩) النور : ٥١

أَحَدَكُمْ مَتَكُثًا عَلَى أُرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي - مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - فَيَقُولُ : لَأَنْدَرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ » .
وعن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ أَنَّهُ حَضَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ : « أَيَحْسَبُ أَحَدُكُمْ مَتَكُثًا عَلَى أُرِيكَتِهِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْرَمْ شَيْئًا إِلَّا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ . أَلَا وَانِي - وَاللَّهِ - قَدْ أَمَرْتُ وَوَعِظْتُ وَنَهَيْتُ عَنْ أَشْيَاءَ أَنْهَا لِمِثْلِ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَكْثَرَ » يَعْنِي فِي الْعَدَدِ أَوْ التَّفْصِيلِ وَالْوُضُوحِ كَأَحْكَامِ الصَّلَاةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمْرِ الْمَجْمَلِ بِوُجُوبِهَا . وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدَى كَرِّبَ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَالْقَاطِعُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (٢١) ٠٠٠ آيَةُ ، بِشَأْنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَالْوَلَا : « لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا » (٢١) ٠

وَقَدْ احْتَجَّ الْفُقَهَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ ، وَوَجْهَهَا أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَذَّرَ مِنْ مَخَالَفَةِ أَمْرِهِ ، وَتَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ « أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » فَتَحْرَمُ مَخَالَفَتُهُ ، فَيَجِبُ امْتِثَالُ أَمْرِهِ ، وَالْفِتْنَةُ كَلِمَةٌ تَضُمُّ أُمُورًا كَثِيرَةً ، الْقَتْلُ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَالزَّلَازِلُ وَالْأَهْوَالُ كَمَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَسُلْطَانُ جَائِرٍ يَسْلُطُهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَوْ الشُّؤْمُ بِمَخَالَفَةِ الرَّسُولِ كَمَا قَالَ آخَرُونَ . وَمَعْنَى « يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » يَعْرِضُونَ عَنْ أَمْرِهِ (٢٢) ٠

يَقُولُ الْمُسْتَشْرِقُ «مُحَمَّدُ أَسَدٌ» : لَقَدْ كَانَتِ السَّنَةُ مِفْتَاحًا لِفَهْمِ النَّهْضَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشْرِ قَرْنًا ، فَلِمَاذَا لَا تَكُونُ مِفْتَاحًا لِفَهْمِ انْحِلَالِنَا الْحَاضِرِ ؟ . أَنَّ الْعَمَلَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، هُوَ عَمَلٌ عَلَى حِفْظِ كَيَانِ الْإِسْلَامِ ، لَقَدْ كَانَتِ السَّنَةُ الْهَيْكَلُ الْحَدِيدِيُّ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ صَرْحُ الْإِسْلَامِ ، وَإِنَّكَ إِذَا أَزَلْتَ هَيْكَلَ بِنَاءٍ مَا ، أَفِيدْهُشَكَ أَنْ يَتَقَوَّضَ ذَلِكَ الْبِنَاءُ كَأَنَّهُ بَيْتٌ مِنْ وَرَقٍ ؟ ! (٢٣) ٠

(٢١) النور : ٦٣

(٢٢) تفسير القرطبي : ج ١٢ ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ٠

(٢٣) الإسلام على مفترق الطرق : ص ٧٨ ٠

حسم السنة لما يحتمل وجهين

وجدت مسائل لا نص فيها من القرآن وهى قريبة الشبه من حكمين فى مسألتين كل منهما له حكم يقابل الحكم فى المسألة الأخرى ، فجاءت السنة وحسنت الموقف بالحاق ما لا نص فيه بواحد مما فيه نص يقابله نص آخر به وجه شبه لهذه المسألة التى حسنت السنة فيها وجه الاختلاف فألحقته بوجه دون الآخر ، أو أعطته حكما خاصا يناسب الشبهين .

وقد ينص القرآن على حكم بشىء لعله فيه فيلحق الرسول به ما وجدت فيه العلة عن طريق القياس كما يقول الجمهور . أو عن طريق الولى كما قال ابن حزم . وقوله لا يغنى عن الواقع الظاهر شيئا .

● أمثلة للحكمين المتقابلين :

مثل الدكتور مصطفى السباعى لذلك بما يلى (٢٤) :

- ١ - أن الله أحل الطيبات وحرم الخبائث ، وبقيت أشياء لا يدري أهى من الطيبات أم الخبائث ، فبين الرسول حكمها وألحقها بأحد الوجهين - الطيب أو الخبيث - ومثال ذلك النهى عن أكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير . ونهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية ، كما ألحق عليه السلام الضب والخبازى والأرنب وأشباهاها بالطيبات .
- ٢ - أحل الله صيد البحر ، ولكنه حرم لحم الميتة ، فهل ميتة البحر محرمة لعموم تحريم الميتة . أم هى حلال لعموم قوله « أحل لكم صيد البحر وطعامه » (٢٥) حسنت السنة الموقف بقوله عليه السلام : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (٢٦) وقوله : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » أخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقى من رواية ابن عمر .

- ٣ - حرم الله الميتة ، وأباح المذكاة (المذبوحة) . فما حكم الجنين الخارج من بطن الذبيحة ميتا . هل يكون حراما لعموم تحريم الميتة ،

(٢٤) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢٥) المائدة : ٩٦ .

(٢٦) أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه .

أم نجعله حلالا لانه مات بأثر الذبح الذى به أبيع أكل لحم أمه . وحسم الرسول الموقف فقال « ذكاة الجنين ذكاة أمة (٣٧) » ، ورجح أن الجنين جزء من أمه على القول باعتباره ذاتا مستقلة .

● أمثلة لما أعطى حكما خاصا بين شبهين :

١ - ما حكم النكاح المخالف للشرع : انه ليس نكاحا محضا ولا سفاحا محضا . جاءت السنة فحسمت الأمر ، وقال عليه السلام : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل . فان دخل بها فلها المهر بما استحل منها » (٢٨) .

٢ - ما حكم الجنين اذا أسقطته أمه بضربة من غيرها ، فهل يعتبر جزءاً من الأم كسائر الأطراف التى فيها الدية أم يعتبر انسانا تام الخلقة تكون ديته دية القتل ان كان القتل خطأ . فبينت السنة أن له حكما خاصا لعدم تمحض أحد الطرفين له ، وجعلت ديته غرّة ، أى عبداً أو أمة . .
أخرج الحديث الكتب الستة .

● أمثلة للالحاق عن طريق القياس :

١ - كان ربا الجاهلية أن يقول الدائن للمدين عند حلول أجل سداد الدين : اما أن تقضى ما عليك واما أن تربى - أى تجعل المبلغ الذى استدنته أكبر . فتدفع الأصل والزيادة عند حلول أجل السداد الجديد . ولما كانت العلة فيه ، انما هى أخذه زيادة من غير عوض أو جهد فى العمل والاستثمار ، ألحقت به السنة كل ما فيه زيادة بذلك المعنى وهو ما يسمى ربا الفضل الذى بينه الحديث : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبرء بالبر . والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ،

(٢٧) رواه أبو داود والترمذى وحسنه ، والحاكم ، وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى .
(٢٨) رواه أبو داود والترمذى باختلاف يسير فى اللفظ .

مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى .
فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد » .

٢ - حرم الله بالرضاعة الامهات والاخوات بالرضاعة ، فما حكم القرايات الناشئة عن الرضاعة ؟ الحقها النبي بتحريم الامهات والاخوات بالرضاعة فقال : « ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب » - وفي رواية « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » - أخرجه مسلم والترمذي والنسائي والشافعي بالفاظ متقاربة .

● أمثلة أخرى لارجاع السنة الى القرآن :

١ - ولدت سبيعة الاسلامية بعد وفاة زوجها بنصف شهر . فهل تعتد بوضع الحمل فتتزوج عقب الوضع لقوله تعالى « وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (٣٩) . أم تعتد أربعة أشهر وعشراً ، لعموم قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » (٣٠) . هل رجح النبي الوجه الاول أم الثاني ؟ لقد أخبر النبي سبيعة الاسلامية أنها حلت بالوضع بعد وفاة زوجها ، وليس عليها الانتظار أربعة أشهر وعشراً . فأية البقرة (٢٣٤) بالتريص مخصصة بغير الحامل .

٢ - طلق ابن عمر زوجته وهي حائض ، فقال عليه السلام لعمر : « مره فليراجعها ، ثم يتركها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم ان شاء أمسكها بعد ، وان شاء طلق قبل أن يمس : فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » (٣١) يعني أمره في قوله تعالى : « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » (٢٣) . وقيل ان رجالا فعلوا مثل ما فعل عبد الله بن عمر فنزلت فيهم الآية ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعمرو بن سعيد بن العاص ، وعتبة ابن غزوان (٢٣) .

(٢٩) الطلاق : ٤ .

(٣٠) البقرة : ٢٣٤ .

(٣١) أخرجه الستة ، باختلاف في بعض الفاظه .

(٣٢) الطلاق : ١ .

(٣٣) تفسير القرطبي للآية . ج ٨ ص ١٤٨ .

٣ - حديث فاطمة بنت قيس فى أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ، ولا نفقة ، اذ طلقها زوجها البتة - وشأن المبتوتة أن لها السكنى وان لم يكن لها نفقة - لأنها بذت على أهلها بلسانها . فكان ذلك تفسيراً لقوله تعالى : « ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » (٢٤) . والطلاق البتة : يعنى الثلاث . والمبتوتة : المطلقة ثلاثا : كما فى حديث الدارقطنى عن سلمة بن أبى سلمة ، عن أبيه أن حفص بن المغيرة طلق امرأته فاطمة بنت قيس - على عهد رسول الله ﷺ ثلاث تطليقات فى كلمة ، فأبانتها منه رسول الله ﷺ . ولم يبلغنا أن النبى ﷺ عاب ذلك عليه (٢٥) . ومهما يكن فان طلاق فاطمة بنت قيس لم يكن ثلاثا فى كلمة واحدة ، ولكنه كما جاء فى الصحيحين أن أبا حفص بن عمرو خرج مع على بن أبى طالب الى اليمن ، فأرسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها ، وأمر لها الحارث بن هشام ، وعياش بن ابن أبى ربيعة بنفقة فقالا لها : والله مالك من نفقة الا أن تكونى حاملا فأتت النبى ﷺ فذكرت له قولهما . فقال : لا نفقة لك . فاستأذنته فى الانتقال فأذن لها . فقالت : أين يارسول الله ؟ فقال : « الى ابن أم مكتوم ، وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها » ، فلما مضت عدتها أنكحها النبى ﷺ أسامة بن زيد .

وهذا الحديث أصح من حديث سلمة بن أبى سلمة عن أبيه أن حفص بن المغيرة طلق امرأته ثلاث تطليقات فى كلمة . . فبين الحديث أن آية « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » إنما هى فى تحريم الاخراج والخروج على المطلقة رجعيا ، وليس المبتوتة المطلقة ثلاثا ، لأن الرجعية قد يحدث لمطلقها رأى فى ارتجاعها ما دامت فى عدتها ، فكانها تحت تصرف الزوج فى كل وقت ، وأما البائن فليس له شئ من ذلك (٢٦) .

- (٣٤) الطلاق : ١ (٣٥) تفسير القرطبى ١٥٢/٨ .
(٣٦) تفسير القرطبى ١٥٥/٨ .

● الحكمة فى القرآن تعنى السنة :

قال الله تعالى : « هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة » (٢٧) ولا يجوز أن يكون هنالك تكرار فى الآية لغير مقتضى ، فقد اقتضى العطف المغايرة بين الكتاب والحكمة . وهذا يعنى أنهما شيان لا شيئا واحدا ، ويدل لذلك قوله تعالى فى سورة الأحزاب « واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة » (٢٨) . فأخبر أنه يتلى فى بيوتهن شيان : القرآن وشيء ثان هو الحكمة . فمعنى التلاوة النطق بالكتاب والسنة . وبهذا يفهم أن الله افترض علينا اتباع نبيه محمد ﷺ . فمن لم يسلم بحكم رسول الله لم يكن مسلما بحكم الله .

ولا سبيل الى تادية فرض الله عز وجل فى اتباع أوامر رسول الله ﷺ ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ الا بالخبر عن رسول الله ﷺ أى بالحديث المروى عنه ﷺ ، لهذا كان من المنطقى القول بأن قبول الخبر عن رسول الله واجب .

وهناك من عموم القرآن ما خصّ بأخبار السنة كعموم وجوب الصلاة على المكلفين ، خصت - يعنى استثنى منها - ذوات الحيض . وكالزكاة على الأموال جاء اللفظ عاما يشمل كل الأموال فخصصت السنة العموم بتحديد بعضها وبيان النصاب الذى لا تجب الزكاة فيما دونه . وكالمواريث المقررة للآباء والأمهات والولد ولفظها عام وقد خص منه الكافر فانه لا يرث من المسلم ، وكذا العبد لا يرث من الحر . والقاتل لا يرث المقتول . ومن ثم كانت الحاجة ماسة الى الخبر عن رسول الله ﷺ وهو الحديث المنقول عنه عليه الصلاة والسلام ، لأن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

● التشكك فى ثبوت الحديث :

إذا استثنينا الفرق الزائفة التى تنكر الطاعة للرسول والعمل بسنته كقول من قال : انما يعمل بحديث الرسول من سمعوا منه فى حياته

(٢٧) الجمعة : ٢٠ .

(٢٨) الأحزاب : ٣٤ .

لا بعد مماته ، فأما من لم يسمعوا منه الحديث فليس لهم الا القرآن
مصدراً للإسلام . فان عموم المسلمين بكافة مذاهبهم لا يشكون فى وجوب
العمل بالسنة ، وانما هناك من الزائغين من يتشككون فى ثبوت السنة ،
وفى الرواة ليس غير ، باعتبارها ظنية الثبوت . ولا يثبت الحق
والوجوب بالظن .

وأجاب الشافعى عن هذا بأننا نحكم على القتال
والسارق بالقتل أو بقطع اليد مع مصادرة المسروق ورده الى صاحبه
بشاهدين يغلب على الظن صدقهما ، ولا يعلم الغيب الا الله ، وقد قبلنا
الظاهر منهما . فان الأخذ بالحديث ولو كان ظنى الثبوت أوجب فى
العمل به ، لاننا نطلب فى المحدث أكبر مما نطلبه فى الشاهد ، اذ
أننا لا نقبل حديث الواحد والاثنين الا بعد دراسة واسعة عن الراوى
وحفظه وسماعه وورعه ، وبدعته ان كان مبتدعا . وبعد دراسة واسعة
للحديث نفسه هل عارضه آخر ، أم جاء فيه تصحيف أم زيادة أم نقص .
وهل يخالف القواعد العامة للشريعة . . . الى غير ذلك مما هو مبين فى
شروط قبول الحديث .

ان الأخبار (الأحاديث) - وان كان فيها احتمال الخطأ والوهم
والكذب ، فانها مع هذا الاحتمال - بعد التثبت والتأكد من عدالة
الراوى ، ومقابلة روايته بروايات أقرانه من المحدثين - أصبح أقل من
الاحتمال الوارد فى الشهادات . وبخاصة اذا عضد الرواية نص من
كتاب أو سنة ، فان الاحتمال يكاد يكون معدوما . هذا فضلا عن أن الله
حفظ السنة حتما كالقرآن .

● مراتب الاثبات :

وعلى هذا فالشافعى يسلم بأن الاحاطة (أى العلم اليقينى) درجات :
القرآن إقواها ، تتلوه السنة من حيث دليل الثبوت . ثم دليل القياس ،
ومع أن بعضها أثبت من بعض فانه يجب العمل بها جميعها ، مثال ذلك
دلائل اثبات الحق ، تكون بالاقرار من المتهم ، وبالبيئنة (أى الشهود) .

وبابائه أن يحلف اليمين وحلف المدعى ، فالأقرار سيد الأدلة ثم البينة
ثم حلف اليمين (٣٩) .

● قول الغالية :

وهو يروى عن الغالية : أن القرآن جاء تبليانا لكل شيء ، فإن جاءت
الأخبار بأحكام جديدة لم ترد في القرآن كان ذلك معارضة من ظننى -
الثبوت - وهى الأخبار - لقطعيه ، وهو القرآن ، والظنى لا يقوى على
معارضة القطعى . وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن كان الاتباع للقرآن
لا للسنّة ، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن ، كان ذلك تبليينا للقطعى
الذى يكفر منكر حرف منه - بظنى* لا يكفر من أنكر ثبوته (٤٠) .
وهذا غير جائز .

● جواب ابن حزم :

قال ابن حزم (٤١) : لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع اليه في
الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ ،
ووجدنا عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم :
« وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى » (٤٢) ، فصح لنا بذلك
أن الوحي ينقسم - من الله عز وجل - الى رسوله ﷺ على قسمين :
أحدهما : وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام ، وهو القرآن ، والثانى :
وحي مروي منقول غير مؤلف ، ولا معجز النظام ، ولا متلو ، ولكنه
مقروء ، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ ، وهو المبين عن الله
عز وجل مراده منا . قال تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » (٤٣) .
ووجدناه - تعالى - قد أوجب طاعة هذا القسم الثانى كما أوجب طاعة
القسم الأول الذى هو القرآن ولا فرق ، فقال تعالى « أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٤٤) . فكانت الأخبار - التى
ذكرنا - أحد الأصول الثلاثة التى ألزمنا طاعتها فى الآيه الجامعة لجميع

(٣٩) السنة ومكانتها : ص ١٤٤ - ١٤٨ .

(٤٠) السنة ومكانتها ص ١٥١ عن الأم .

(٤١) الاحكام ٩٦/١ . (٤٢) النجم : ٣ ، ٤ .

(٤٣) النحل : ٤٤ . (٤٤) النساء : ٥٩ .

الشرائع ، أولها عن آخرها ، وهى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله » • فهذا أصل ، وهو القرآن « وأطيعوا الرسول » • فهذا ثان ، وهو الخبر عن الرسول ﷺ ، « وأولى الأمر منكم » • فهذا ثالث ، وهو الاجماع المنقول الى رسول الله ﷺ •

ثم قال - بعد قليل - : فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع الى غير القرآن والخبر عن رسول الله ، ولا يأبى عما وجد فيهما ، فان فعل ذلك - بعد قيام الحجة عليه - فهو فاسق • وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما ، وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك عندنا فى ذلك •

وقال فى موضع آخر (٤٥) : ولو أن امرءاً قال : لا نأخذ الا ما وجدنا فى القرآن لكان كافراً باجماع الأمة ، وكان لا يلزمه الا ركعة ، ما بين دلك الشمس الى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حدٌ للأكثر فى ذلك • وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال • وانما ذهب الى هذا بعض غالبية الرافضة ممن اجتمعت الأمة على كفرهم •

وذكر السيوطى : ان من غالبية الرافضة من ذهبوا الى انكار الاحتجاج بالسنة ، والاقتصار بالقرآن ، لأنهم يعتقدون أن النبوة لعلى* ، وأن جبريل أخطأ فى نزوله الى سيد المرسلين ﷺ (٤٦) وقد ألف السيوطى للرد على هؤلاء وأمثالهم كتابه « مفتاح الجنة » •

ان السنة جاءتنا عن طريق الرسول ، وكذلك القرآن ، وتحمل أصحاب النبى نقل رواية القرآن اليها كما تحملوا نقل رواية السنة ، فرفض أحد الشيئين وانكار العمل به دون الآخر ، يدل على فساد العقل واختلال موازين الفكر •

وهكذا تكفل الله بجمع القرآن كما تكفل ببيانه • والسنة من البيان القرآن ، وقد ورد ذكر الجمع للقرآن وبيانه فى نص واحد « ان علينا

(٤٦) مفتاح الجنة ص ٣ •

(٤٥) الاحكام : ٢ / ٨٠

جمعه وقرآنه • فاذا قرأناه فاتبع قرآنه • ثم ان علينا بيانه « (٤٧) •
فالأخذ بالقرآن دون الأخذ بالبيان ، أخذ للبعض وترك للبعض الآخر من
النص « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل
ذلك منكم الا خزي فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون الى أشد
العذاب » (٤٨) •

● موقف الشيعة والخوارج من الحديث :

ذكر ابن أبى الحديد أن الشيعة هم أول من وضعوا الأحاديث
الكثيرة فى فضائل أئمتهم ورؤساء أحزابهم ، وأن أصل الكذب فى
أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة • • وقد قابلهم جهلة أهل السنة
بالوضع أيضا • وقد جرح جمهور طوائف الشيعة أبا بكر ، وعمر ،
وعثمان • ومن شايعهم من جمهور الصحابة • كما جرحوا عائشة وطلحة
والزبير وعمر بن العاص ، ومن انغمس معهم فى سلب الخلافة من
على • وبهذا فهم قد جرحوا جمهور الصحابة الا نفرًا ممن عرفوا بولائهم
لعلى رضى الله عنه • لم يتجاوزوا الخمسة عشر صحابيا •

والقاعدة عندهم أن من لم يوال عليا فقد خان وصية الرسول
(المزعومة) ونازع أئمة الحق ، فليس أهلا للثقة والاعتماد ، وقد خالفهم
الشيعة الزيدية فى هذا فقالوا : ان عليا أفضل من أبى بكر وعمر ، لكن
خلافتهم صحيحة • وأثنوا عليهما • فهم يأخذون السنة عن كل من
ثبتت صحبته • أما باقى الشيعة فلا يأخذون الا المروى من طرق أئمتهم
عن آل البيت وعن الخمسة عشر صحابيا الذين والوا عليا •

أما الخوارج : فكانوا يُعدّون الصحابة جميعا قبل الفتنة ، ثم
كفّروا عليا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم
وصوّب الحكمين أو أحدهما ، وبذلك ردّوا أحاديث جمهور الصحابة
بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم ، واتباعهم أئمة الجور – على زعمهم –
فلم يكونوا أهلا لثقتهم •

وجمهور المسلمين على أن الصحابة عدول فيما روه ، وعلى أن

(٤٧) الغيامة : ١٧ – ١٩ • (٤٨) البقرة : ٨٥ •

الشيعة على خطأ في تصورهم أن النبي ﷺ كان قد أوصى لعلى بالخلافة ، « إذ أن العقل يحكم باستحالة كتمان جمهور الصحابة أمر الوصية التي زعم الشيعة أنها كانت على ملائمتهم ، كما يحكم باستحالة اتفاقهم جميعا على غمط على* ، وكتمانهم أمر رسول الله ﷺ . وهم الذين بلغ حرصهم على نشر دين الله وتادية أحكامه كاملة غير منقوصة ، أن يجهروا بالحق مع ولائهم ، دون أن يخافوا حسابا أو عقابا . هذا في أمور بسيطة كجمهور النساء أو القعود في خطبة الجمعة ، فكيف بوصية أوصى بها رسول الله ﷺ صحابته جميعا ، وعيّن من يكون الخليفة بعده ؟ ومعلوم أن مخالفة الرسول عمدا عصيان وفسق ، إلا إذا كان مع استحلال فهو كفر ، وهل يليق برسول الله أن يكون صحابته كذابين مخادعين ، والشرعية لم ترو إلا عن طريقهم ؟ !

ان تجريح جمهور الصحابة ورد الأحاديث التي اشترك فيها ررواها من اشتركوا في الفتنة أوجد خلافتات فقهية بين الشيعة والخوارج من جهة وبين أهل السنة ، كقول الخوارج باباحة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وانكارهم حد الرجم الوارد في السنة . وقول الشيعة بحل زواج المتعة الذي صح نهى الرسول عنه .

ان تجريح الشيعة والخوارج للصحابة الذين اختلفوا معهم في الرأي كمثّل الذين يسقطون زعيما وطنيا أبلى في القضية الوطنية أحسن البلاء ، وناضل الاستعمار بقلمه وماله ونفسه ، ويجردونه من صفة الوطنية وينكرون فضائله كلها ، ويردون أخباره كلها ، لأنه كان زعيم حزب تولى الحكم فإخطا ، أو لأنه حارب زعيما وطنيا آخر وناصبه العدا ، وإذا كان هذا لا يجوز في حكم التاريخ والانصاف والحق ، فأولى ألا يجوز حكم الشيعة والخوارج على الصحابة الذين لم يوافقوا عليا رضي الله عنه في بعض المواقف السياسية ، بأسقاط عدالتهم ، وتجريحهم في مروياتهم ، ووصفهم بأوصاف لا تليق بعامة الناس ، فكيف بأصحاب رسول الله الذين كان لهم في خدمة الاسلام والرسول قدم صدق ، لولاها لكنا ننتيه في الظلمات ، ولا نعرف كيف نهتدى سبيلا « ؟ (٤٩) .

(٤٩) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي : ص ١٢٩ — ١٣٣ .

● موقف المعتزلة من السنة :

لما رأى واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) اختلاف الشيعة والخوارج فى على ومعاوية وأصحابهما . قال : ان أحد الفريقين فاسق ، لا بعينه . ومادام الشك فى عدالة أحدهما موجود لم نتأكد صدق الرواية منه عن الرسول فلم يجز قبولها حتى ولو جاءت بالتواتر ، ثم تبعه عمرو ابن عبيد فقال بفسق الفرقتين ورفض رواية كل منهما . وجاء بعدهما أبو الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف (ت ٢٢٧ أو ٢٣٥ هـ) وقال : « ان الحجة من طريق الاخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الانبياء عليهم السلام ، وفيما سواها لا تقبل بأقل من عشرين نفسا ، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر » (ويعنى بالواحد من أهل الجنة من كان على بدعته فى الاعتزال) . وزعم العلاف أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكما ، ومن فوق الأربعة الى العشرين قد يصح بوقوع العلم بخبرهم . وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخبر العشرين اذا كان منهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة ، واستدل على العشرين بقوله سبحانه : « ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » (٥٠) . وقال : لم يبح قتالهم الا وهم عليهم حجة .

كما أنكر أبو اسحاق ابراهيم بن سيار المعروف بالنظام من المعتزلة معجزات النبى ﷺ كانشقاق القمر ، وتسبيح الحصى فى يده ، ونبع الماء من بين أصابعه . وأنكر حجية الاجماع ، والقياس ، وأنكر الحجة من الاخبار التى لا توجب العلم الضرورى (كبعض أحاديث الأحاد) . وطعن فى فتاوى اعلام الصحابة ومن ناصروا عليا ومعاوية والخوارج . والحق أن جمهور المعتزلة كانوا يكفرون النظام ، وقد ألف فى الرد على ضلالته كثيرون من المعتزلة ، منهم أبو الهذيل العلاف ، والجبائى ، والاسكافى ، وجعفر بن حرب .

ومن غرائبه أنه يقول : الحديث المتواتر يجوز أن يقع كاذبا لا يوجب علما يقينيا ، والحديث الأحاد منها ما يوجب العلم الضرورى (اليقيني) .

(٥٠) الأنفال : ٦٥ .

وكان النظام أول من كذب أبا هريرة وطعن في الفاروق عمر بن الخطاب لشكته يوم الحديبية ، وابتداع صلاة التراويح . وتحريمه نكاح الموالى للعربيات ، وتغريبه نصر بن الحجاج من المدينة الى البصرة . ونقل البغدادى في « الفرق بين الفرق » عن النظام أنه كان يقول بأن الطلاق لا يقع بشيء من ألفاظ الكناية ، وأن من ظاهر امرأته بذكر البطن أو الفرج لم يكن مظاهراً ، وأن النوم لا ينقض الطهارة اذا لم يكن معه حدث . وأن من ترك صلاة مفروضة عهداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم يجب عليه قضاؤها .

ولما كان جمهور المعتزلة على مذهب أبى حنيفة ، وكان بشر المريسى - من رؤوس المعتزلة في عصره - على رأى أبى يوسف القاضى ، وظهرت الخصومة بين أهل الحديث وبين المعتزلة جرّح المحدثون كل من قال بخلق القرآن ، وأصحابهم فجرّحوا أبا حنيفة واتهموه بقلّة الحديث والاعتزال . مع العلم بأن محمد بن الحسن كان يقول : من صلى خلف المعتزلى يعيد صلاته ، وسئل أبو يوسف عن المعتزلة فقال : هم الزنادقة (٥١) .

ولكن هل كل المعتزلة هكذا ؟ وهل كل ما يتولونه خطأ . أم أن ما روينا لا ينسحب على الجميع ، ولا على كل آرائهم ؟ هذا هو الصحيح و« كل نفس بما كسبت رهينة » (*) .

● الرد على منكرى حجية السنة :

كان الشافعى فى الأم (٥٢) أول من عرض حجج منكرى حجية السنة وردّ عليها فى كتاب « جماع العلم » . كما افرد لذلك فصلاً طويلاً فى « الرسالة » .

-
- (٥١) السنة ومكانتها من التشريع الاسلامى : ص ١٣٤ — ١٤٢ .
(*) المدثر : ٣٨ .
(٥٢) جماع العلم المطبوع مع الأم : ج ٧ ص ٢٥٠ .

● « ما فرطنا في الكتاب من شيء » :

قد قيل : مادام الله قد أنزل القرآن تبياناً لكل شيء ، وما فرط فيه من شيء فلماذا نستوجب العمل بالسنة ؟

والجواب : أنه لا تعارض بين الأمرين ، ففي القرآن بيان جامع للأصول المتشعبة الفروع ، وذلك التبيان له وجوه :

١ - ما جاء واضح الدلالة مفصلاً كحكم الحج والصوم والزكاة والسلام وتحريم الزنا والميتة ولحم الخنزير .

٢ - ما بين القرآن فرضه جملة وترك تفصيل الحكم والتطبيق للسنة كعدد ركعات الصلاة وأعمال الحج ونصاب الزكاة .

٣ - ما بينه القرآن بالتضمن كالأعمال التي كان يفعلها الرسول والتعاليم التي يقولها لنا . فطاعته فيها ومشروعيتها جاءت ببيان القرآن وجوب التأسي به وطاعته « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » (٥٣) « وأطيعوا الرسول » (٥٤) .

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » (٥٥) فالرسول ﷺ مبين عن الله عز وجل مراده مما أجمله في كتابه من أحكام الصلاة والزكاة ، وغير ذلك مما لم يفصله .

وفي تفسير قوله تعالى « تبياناً لكل شيء » (٥٦) قال مجاهد : يعنى تبياناً للحلال والحرام ، وعلى هذا فليس المراد بالآية ما زعمه منكرو العمل بالسنة من تفاصيل الأحكام الشرعية وفروعها .

وأما الاستشهاد على الاكتفاء بالقرآن عن السنة بقوله تعالى « ما فرطنا في الكتاب من شيء » (٥٧) فهو استشهاد لا يثبت الدعوى . لأن الكتاب هنا هو اللوح المحفوظ وليس القرآن ، ففي اللوح المحفوظ ما يتصل بدواب الأرض والطيور وأرزاقها وتوزيعها وتنظيمها ، وحياتها ومماتها

(٥٤) النساء : ٥٩ .

(٥٦) النحل : ٨٩ .

(٥٣) الأحزاب : ٢١ .

(٥٥) النحل : ٤٤ .

(٥٧) الأنعام : ٣٨ .

وبعثها وحسابها والاقتصاص من القرآن للجماة ، كما يدل السياق على ذلك ، قالاية تقول « وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا اّمم امثالكم ، ما فرطنا فى الكتاب من شىء ، ثم الى ربهم يحشرون » (٥٨) . وقد جاء فى السنة « لاقضين بينكما بكتاب الله » . وحكم بالرجم على الزوجة الزانية .

وعلى القول الضعيف بأن المراد هنا بالكتاب القرآن يكون المعنى : ما تركنا شيئاً من أمر الدين الا وقد دللنا عليه فى القرآن ، اما دلالة مبينة مشروحة ، واما مجملة يتلقى بيانها من الرسول ﷺ ، أو من الاجماع أو من القياس الذى ثبت بنص الكتاب . فاجمل فى هذه الآية وآية النحل ٤٤ السابقة ما لم ينص عليه مما لم يذكره ، فصدق خبر الله بأنه ما فرط فى الكتاب من شىء الا ذكره ، اما تفصيلا ، واما تاصيل ، وقال « اليوم اكملت لكم دينكم » (٥٩) .

وروى الاوزاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ، ويحضره جبريل بالسنة التى تفسر ذلك . وروى سعيد ابن منصور باسناده - عن مكحول قال : « القرآن أحوج الى السنة من السنة الى القرآن » يعنى من حيث تفسير أحدهما للآخر ، وبعبارة أخرى كما قال أحمد : السنة تفسر الكتاب وتبينه (٦٠) .

وحين قيل لمطرف بن عبد الله بن الشخير : لا تحدثونا الا بالقرآن . قال : والله ما نريد بالقرآن بدلا ، ولكننا نريد من هو أعلم به منا (٦١) .

● حفظ الله لجميع السنة :

قال الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (٦٣) وقد قال بعض المنحرفين قديما وحديثا : ان الله قال انه حفظ

• (٥٨) الأنعام : ٣٨ .

• (٥٩) تفسير القرطبي . ج ٦ : ص ٤٢ وج ١٠ ص ١٦٤ و ١٠٩ - والآية

من سورة المائدة : ٣ .

• (٦٠) تفسير القرطبي . ج ١ ص ٣٩ .

• (٦١) جامع بيان العلم ١٩١/٢ . (٦٢) الحجر : ٩ .

القرآن ولم يذكر أنه حفظ السنة . ولهذا فالعمل بالقرآن دون السنة .
وهؤلاء غفلوا عن الحق .

أولا : لأن الذكر يعنى الدين كله وليس القرآن وحده . كما فى الآية الأخرى « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (١٢) . أى أهل العلم بدين الله وشريعته ، ولا ريب أن الله كما حفظ كتابه هيا العلماء الذين عكفوا على حفظ السنة من كل شائبة ووضعوا لذلك من الموازين والسجلات ما جعل الحديث الصحيح بينا ، والضعيف والموضوع بينين كذلك ، وظهرت علوم الحديث من أجل ذلك .

ثانيا : قال ابن حزم : ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة فى أن كل وحى نزل من عند الله فهو ذكر منتزل ، فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين ، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون الا يضيع منه والا يحرف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتى البيان ببطلانه .

ثالثا : ثم رد ابن حزم على من زعم أن المراد بالذكر فى الآية هو القرآن وحده فقال : هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان ، وتخصيص للذكر بلا دليل .. والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو سنة وحى يبين بها القرآن .

رابعا : وأيضا فان الله تعالى يقول « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . فصح أنه عليه الصلاة والسلام مأمور ببيان القرآن للناس ، وفى القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما أنزلنا الله تعالى فيه بلفظه . لكن ببيان النبى ﷺ فاذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه ، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن ، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه ، فاذن لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها (١٤) .

وقد نص العلماء على أن السنن موجودة عند عامة أهل العلم ، وان كان بعضهم أجمع من بعض ، ولكن اذا جمع علمهم اتى عليها

(٦٣) النحل : ٤٣ . (٦٤) الاحكام : ١٢١/١ .

كلها . فما لم يحفظه أحدهم يوجد محفوظا عند غيره . . وان اختلفت طرق الاثبات والرواية وتعددت (٦٥) .

● حفظ الصحابة للسنة :

قد يقول قائل : ان الرسول نهى عن كتابة حديثه ، ولو كانت السنة حجة لما نهى عن كتابتها .
والجواب : ان النهى عن كتابة الحديث فى عهد تنزيل القرآن - وبخاصة كتاب الوحي - ضمان لعدم خلط القرآن بالحديث . والنهى لم يكن عاما بدليل انه كتب كتبها هى من حديثه للملوك يدعوههم الى الاسلام ، وكتب صلح الحديبية ولم يكن النهى الا عن كتابة رسمية ككتابة المصحف ، ولذلك كان هنالك من كتبوا لانفسهم كعبد الله بن عمر ، وآخرين .

والحجة ليست الكتابة وحدها ، بل من براهين الاثبات حفظ العدل الثقة الضابط ، وبخاصة من قوم اشتهروا بالحفظ وهم العرب الذين كانوا يحفظون ما يسمعون لأول مرة ، فيروونه لا يتركون كلمة ولا يغيرون حرفا أو حركة اعراب كابن عباس الذى سمع قصيدة لعمر ابن أبى ربيعة فى مجلس واحد فاعاد ما سمعه لم ينس كلمة . وكالزهرى من رواة الحديث ، حكى ابن عساكر أن عبد الملك أرسل كتابا الى أهل المدينة يلومهم فيه على موقفهم من فتنة ابن الزبير . وكان فى طومارين (صحيفتين) ، فتلى على الناس فى المسجد ، فأراد سعيد أن يعلم ما فيه ، فسأل تلاميذه عن ذلك فأجابوه بما لا يشفى غليله ، حتى قال له الزهرى : أتريد أن تعرف يا أبا محمد كل ما فيه ؟ قال : نعم . قال : فقرأه حتى جاء عليه كله لم يخرم منه حرفا .

ومن العلماء من كرهوا - للبعض - كتابة العلم حتى يعتمدوا على ذواكرهم المطبوعة على الحفظ كالعرب الاوائل ، فلا تضعف فيهم ملكات

(٦٥) السنة ومكانتها ص ١٥٧ .

الحفظ ، ولا يتكلموا على الكتاب . ومن الكارهين لكتابة العلم لهذا السبب ابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة . وكان ابن شهاب يقول : انى لامر بالبقيع فاسد اذنئ مخافة أن يدخل فيهما شيء من الخنا فوالله ما دخل اذنئ شيء قط فنسيته .

وليس صحيحاً ما أخرجه الحاكم عن أم المؤمنين عائشة : أن أبا بكر أحرق خمسمائة حديث كتبها ، وقال : خشيت أن أموت فيكون فيها أحاديث عن رجل ائمنته ووثقت به ، ولم يكن كما حدثنى ، فأكون قد نقلت ذلك .

وقد ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (٥/١) وأورده بسند الحاكم ، ثم عقب على ذلك بقوله : « فهذا لا يصح » .

وما يروى عن تخرج بعضهم من رواية الحديث أو كتابته كعمر ابن الخطاب وزيد بن ثابت . فهو باب من الورع عند من يخشون أن تخونهم الذاكرة ، فيكتبون أو يقولون حديثاً ، أما من وثق بحافظته فكثيرون منهم كتبوا الحديث أو روه . بل بعضهم يرى أن الكتابة أوثق من الذاكرة . وفى « جامع بيان العلم » باب عن كتبوا الحديث فى عهد الرسول وبعده (٦٦) ، ولابن الخطيب كتاب سماه « تقييد العلم » يدل عنوانه على موضوعه .

وعندما أمر عمر بن عبد العزيز بكتابة الحديث (٩٩ - ١٠١ هـ) كان رصيد السنة فى قلوب وصحف التابعين تاماً وكاملاً ، فدوّن كل بلد ما عنده . حتى اذا ما كان عهد التدوين للصحيح وجدنا كل ما يحتاجه المسلم لفهم القرآن وسلامة العقيدة والعبادة والمعاملات الشرعية وافراً ايماً وفرة .

وأما حديث : « ان الحديث سيفشو عنى ، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عنى . وما أتاكم عنى يخالف القرآن فليس منى » والاستدلال به

(٦٦) ابن عبد البر : جامع بيان العلم : ٧٠/١ - ٧٧ .

وبإمثاله على رفض السنة حين تأتي بجديد غير موافق للقرآن ، أما
الموافق فالحديث لا قيمة له لأن الاعتماد على القرآن . فهو كلام مردود .

أولا : لأن الحديث رواه البيهقي وقال : رواه خالد بن أبي كريمة
عن أبي جعفر عن رسول الله ﷺ ، وخالد مجهول ، وأبو جعفر ليس
صحابيا - يعنى لم ير الرسول ولم يسمعه - والحديث منقطع (٦٧) ،
وقال الشافعي : ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شيء صغير ولا كبير ،
وانما هى رواية منقطعة عن رجل مجهول . ونحن لا نقبل مثل هذه
الرواية فى شيء (٦٨) . وقال ابن حزم فى الحسين بن عبد الله - أحد
رواة هذا الحديث من بعض الطرق - : الحسين بن عبد الله ساقط متهم
بالزندقة .

وقال البيهقي : والحديث الذى روى فى عرض الحديث على القرآن
باطل لا يصح ، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان ، فليس فى القرآن
دلالة على عرض الحديث على القرآن (٦٩) . يعنى : اذا طبقنا العرض
على القرآن وجدنا الحديث كذبا لأن ليس فى القرآن ما يدل على صحته .
وقد قال فيه عبد الرحمن بن مهدى : انه من وضع الخوارج والزنادقة .

ثانيا : قال ابن حزم : لا سبيل الى وجود خبر صحيح مخالف لما فى
القرآن أصلا ، وكل خبر شريعة فهو اما مضاف الى ما فى القرآن ، ومعطوف
عليه ، ومفسر لجملته ، واما مستثنى منه مبين لجملته ، ولا سبيل
الى وجه ثالث (٧٠) .

ثالثا : وقال الشاطبى : ان الحديث وحى من الله ، لا يمكن
فيه التناقض مع كتاب الله . نعم يجوز أن تأتي السنة بما ليس فيه
مخالفة ولا موافقة ، بل بما يكون مسكوتا عنه فى القرآن ، الا اذا قام البرهان
على خلاف هذا الجائز ، فحينئذ لا بد فى كل حديث من الموافقة لكتاب الله

(٦٧) مفتاح الجنة للسيوطي : ص ١٥ .

(٦٩) مفتاح الجنة ص ٩٣ .

(٦٨) الرسالة : ص ٢٢٥ .

(٧٠) الأحكام : ٨٠/٢ - ٨٢ .

كما صرح الحديث المذكور فمعناه صحيح ، صح سنده أم لا . فليس.
فى الحديث ما يفيد عدم حجية السنة . بل ان موافقة الحديث للسنة
دليل صحته وما صحّ وجب العمل به وقبوله .

وقد يستشهد لعدم حجية الحديث بالحديث : « اذا حَدَّثْتُمْ عَنِ
حَدِيثٍ تَعْرِفُونَهُ ، وَلَا تَنْكُرُونَهُ ، قُلْتُمْ أَوْ لَمْ أَقُلْ ، فَصَدَقُوا بِهِ ، فَإِنِ
أَقُولُ مَا يَعْرِفُ وَلَا يَنْكُرُ ، وَإِذَا حَدَّثْتُمْ عَنِ حَدِيثٍ تَنْكُرُونَهُ ، قُلْتُمْ أَوْ لَمْ
أَقُلْ ، فَلَا تَصَدَّقُوا بِهِ ، فَإِنِ لَا أَقُولُ مَا يَنْكُرُ وَلَا يَعْرِفُ » فقد أوجب
الحديث عرض ما ينسب الى النبى على المعروف عن المسلمين من حكم
الكتاب الكريم فلا تكون السنة حجة .

والجواب : أن روايات الحديث جميعها ضعيفة كما حقق ذلك
ابن حزم (٧١) فهو حديث مرسل فى اسناده مجهول ، وفيه ما نقطع بكذبه
وهو قوله « فصدقوا به ، قلته أو لم أقله » . فحاشا لرسول الله أن يسمح
بالكذب عليه - وهو الذى تواتر عنه قوله : « من كذب على متعمداً
فليتبوأ مقعده من النار » .

وقد روى الحديث من طرق أخرى مقبولة ، ليس فيها « قلته أو
لم أقله » ، وليس فيه دلالة على عدم حجية الحديث ، وانما كل ما فيه
أن من أدلة صدق الحديث أن يكون وفق ما جاءت به الشريعة من المحاسن ،
فان جاء على غير ذلك كان دليلا على كذبه . . وليس فيه ما يشير الى
عدم حجية السنة .

● رحلة الصحابة للحديث :

لقد كان الصحابة أول من ارتحلوا فى طلب الحديث من أقرانهم
فى الأمصار النائية ، فتأسى بهم من بعدهم من رواة الحديث وعلمائهم
وطلابه ، ومن هؤلاء أبو أيوب الأنصارى وجابر بن عبد الله الأنصارى .
فقد روى أحمد فى مسنده (١٥٣/٤) وكذا البيهقى عن عطاء بن أبى رباح
قال : خرج أبو أيوب الأنصارى الى عقبة بن عامر يسأله عن حديث

(٧١) الاحكام : ٧٨/٢ .

سمعه من رسول الله ﷺ لم يبق احد سمعه منه غيره ، فلما قدم الفسطاط
أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصارى - وهو أمير مصر - فخرج اليه فعانقه
وقال : دلثوني على عقبة ، فأتى عقبة . وقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟
قال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ فى ستر المؤمن . فقال : نعم ،
سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ستر مؤمنا فى الدنيا - على كبرته
- ستره الله يوم القيامة » . ثم انصرف أبو أيوب الى راحلته ، فركبها
راجعا الى المدينة . فما أدركته جائزة مسلمة الا بعريش مصر (٧٢) .

وأبو أيوب الأنصارى هذا هو أول رجل نزل عنده الرسول ﷺ
بالمدينة المنورة ، شهد المشاهد الشديدة مع الرسول وبعده حتى كانت
لحظاته الاخيرة شهيدا تحت أسوار القسطنطينية فهو من خيرة الناس
ورجالاتهم فى الجاهلية والاسلام .

وأخرج البخارى فى الادب المفرد وأحمد والطبرانى عن جابر
ابن عبد الله الأنصارى قال : بلغنى حديث عن رجل من أصحاب النبى
عن الرسول ﷺ لم أسمع منه ، فابتعت بعيرا ، فشددت عليه رحلى
ثم سرت اليه شهرا ، حتى قدمت الشام ، فاذا هو عبد الله بن أنيس
الأنصارى ، فاتيته ، فقلت : حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول
الله ﷺ - فى المظالم - لم أسمع ، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن
أسمعه . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يحشر الناس عراة غرلا
بهما . قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، فيناديهم نداء يسمعه من
بعُد ، كما يسمعه من قرُب : أنا الملك ، أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من
أهل النار أن يدخل النار ولا أحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى
أقسه منه . ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من
أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقسه منه . حتى اللطمة . قلنا : كيف
وانما نأتى الله عراة غرلا بهما ؟ قال : بالحسنات والسيئات » ، رواه
أحمد فى مسنده وأبو يعلى فى مسنده أيضا . والخرائطى فى مساوىء

(٧٢) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالاسنة للسيوطى ، والجامع لأخلاق الراوى
والسامع لابغدادى ٢/ ٢٨٤ .

الأخلاق ، والطبراني في الكبير ، والحاكم في المستدرک ، والضياء المقدسي في المختار (٧٣) .

ولقد بلغ من حرص الصحابة على تتبع أقوال الرسول وأفعاله أن بعضهم كان يتناوب مع جيرانه حضور مجالس الرسول إذا كانت بيوتهم بعيدة عن المسجد ، روى البخاري بسنده المتصل عن عمر بن الخطاب قال : « كنت أنا وجار لي من الأنصار في بنى أمية بن زيد - وهي من عوالى المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ، ينزل يوما وأنزل يوما ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم ، وإذا نزل فعل مثل ذلك » .

وكان الصحابي يقطع المسافات النائية ليسأل رسول الله ﷺ ثم يقفل راجعا لا يلوى على شيء . أخرى البخاري في صحيحه عن عقبة بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجه ، فركب من فورهم - وكان بمكة - قاصداً المدينة ، حتى بلغ رسول الله ﷺ ، فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع ، أخبرته بذلك من أرضعتها فقال النبي ﷺ له : « كيف وقد قيل » ؟ ، ففارق زوجته لوقته ، فتزوجت غيره .

وكانت بعض القبائل ترسل وفوداً أو مبعوثين ليتعلموا الدين ثم يرجعون اليهم استجابة لقوله تعالى « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » (٧٤) ومعروف في التاريخ التطبيقي للآية من جاءوا الى النبي في عام الوفود وفي غيره ، ومعروف كذلك أهل الصفة .

وقيل ان الآية نزلت في النفر للجهاد ، وإن الضمير - أى واو الجماعة - في كلمة « ليتفقهوا » لا ترجع الى الطائفة التى تنفر للجهاد ،

(٧٣) كنز العمال حديث ٢٨٩٥٣ - والجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للبغدادى ج ٢/٢٨٣ . (٧٤) التوبة : ١٢٢ .

وانما للطائفة المفهومة من دلالة أن خروج طائفة من جماعة يعنى أن هنالك طائفة باقية حول الرسول هي التي تتفقه في الدين .

وقيل : الضمير في « ليتفقها » يرجع الى الطائفة ، والمراد فليخرج فريق منهم للجهاد ، وليقيم فريق يتفقهون في الدين ، ويحفظون الحريم ، حتى اذا عاد النافرون للجهاد أعلمهم المقيمون ما تعلموه من احكام الشرع ، وما تجدد نزوله على النبي ﷺ (٧٥) . ووضح ما في هذا القول من التكلف .

● التأليف فيمن ارتحلوا طويلا للحديث :

من قدامى المؤرخين الذين أفردوا هذه الناحية بالتأليف الحافظ البغدادي ، وكتابه يسمى « الرحلة في طلب الحديث » ، بين حكمها والجانب التطبيقي في نماذج له من رجال الاثر ، وقد طبع في دمشق (٧٦) ، وهكذا فعل الرامهرمزي ، ومن المعاصرين كتب الدكتور محمد عجاج الخطيب رسالته « السنة قبل التدوين » ، وكذلك كتب الدكتور أكرم ضياء العمرى كتابه « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » تضمن هذا الجانب . وعن أبي العالية قال : كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ ، فلم نرض حتى ركبنا الى المدينة سمعناها من أفواهم .. أخرجه الدارمي (٧٧) .

● دفاع الصحابة عن تطبيقات السنة :

أخرج البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، انه أنكر على « مروان » والى المدينة من قبل معاوية تقديم الخطبة على

(٧٥) تفسير القرطبي للآية : ج ٨ ، ص ٢٩٣ — ٢٩٥ .

(٧٦) مجموعة رسائل في علم الحديث للاستاذ صبحي السامرائي

ج ٩ ص ١٢٨ .

(٧٧) سنن الدارمي ج ١ ص ٢٤٠ ومثل ذلك في جامع بيان العلم ص ٩٤ .

صلاة العيد ، وجذبه من ثوبه ، فجذبه مروان ، فارتفع وخطب ، فقال أبو سعيد : فقلت له : غيرتم والله . فقال : يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم ، فقلت : ما أعلم - والله - خير مما لا أعلم ، فقال مروان : ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة .. وأخرج مسلم بهذا المعنى ما يؤكد الرواية .

وأخرج البيهقي عن كعب بن عجرة أنه دخل المسجد يوم الجمعة ، وعبد الرحمن بن الحكم (٧٨) يخطب قاعداً . فقال : انظروا الى هذا الخبيث يخطب قاعداً ، والله تعالى يقول لرسوله : « واذا راوا تجارة أو لهواً انفضوا اليها وتركوك قائما » (٧٩) ؟ .

ولم يحتج ابن الحكم على ما قاله كعب بشيء من السنن والاکثار . قال الشعبي : أول من خطب الناس قاعداً معاوية ، وذلك حين كثر شحمه ، وعظم بطنه .. ولم يكن هذا الصنيع من معاوية الا لعذر صحى وبدنى ، ومع ذلك فقد لقي من انكار الصحابة والتابعين ما يدل على أنهم لم يكونوا يجاملون فى حق ، أو يتساهلون فى مخالفة سنة من السنن ، بالرغم من وضوح قاعدة رفع الحرج عن المرضى فى الشريعة « وما جعل عليكم فى الدين من حرج » (٨٠) ، « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » (٨١) .

(٧٨) البيهقي ١٦٦/٣ . وزواه مسلم فى صحيحه (٨٦٤) الا أنه قال فيه « عبد الرحمن بن أم الحكم » .
(٧٩) الجمعة : ١١ .
(٨٠) الحج : ٧٨ .
(٨١) المائدة : ٦ .

مرويات الصحابة

اشتهر كثير من الصحابة برواية الحديث : كأبي هريرة ، وعبد الله ابن عمرو بن العاص صاحب الصحيفة الصادقة التى سمعها مباشرة من رسول الله ﷺ ، وكعلی بن أبى طالب ، وابن عباس ، وأم المؤمنين عائشة ، وجابر بن عبد الله .

وننبه الى أنه ليس كل ما ينسب الى على بن أبى طالب ، أو ابن عباس من أحاديث وأقوال - مسلما بصحة روايته عنهما .

فقد روى عن الامام على (٦٨٦) حديثا مسندا الى رسول الله ﷺ ، لم يصح منها الا نحو خمسين (٨٣) ونسب اليه ديوان شعر ، بينما يقول المازنى : انه لم يصح أن تكلم على بشىء من الشعر غير بيتين ، ونسبوا اليه نهج البلاغة ، وقد اتهم النقاد الشريف الرضى بوضعها باسم على ، ففيها من السجع المتكلف ما لا يصطنعه مثل الامام على ، وفيها من القضايا الفلسفية بمقدماتها وصيغها ما لم يظهر الا بعد عصر الترجمة لفلسفة اليونان والهند ، كقوله : « الاستغفار على ستة معان والايمان على أربعة دعائم » اذ لم يكن مثل هذا التقسيم العلمى ظهر فى عصر على* ، كما نسبوا اليه كتابا فى الجفر يذكر فيه الحوادث التى ستقع فى العالم الى يوم القيامة . هذا مع أنه لا يشك فى مواهبه رضى الله عنه (٨٢) ؟ انما الموهبة شىء ورؤية الغيب والمستقبل شىء آخر « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ، ويعلم ما فى البر والبحر ، وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين » (٨٤) .

وأما ابن عباس : فهو كعلی - فى كثرة الوضع اليه ، تشييعا لحكام بنى العباس ، كما وضع المتشييعون لعلی* ما وضعوه باسمه ، وقد تنبه

(٨٢) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم : ١٣٧/٤ .

(٨٣) فجر الاسلام لأحمد أمين : ص ١٨٢ - ١٨٣ - ط ٣ .

(٨٤) الأنعام : ٥٩ .

النقاد الى ذلك من قديم ، فقالوا - على سبيل المثال - عن رواية حديث ابن عباس :

- ١ - ان طريق معاوية بن صالح عن علي* بن أبي طلحة عن ابن عباس من أجود الطرق ، وقد اعتمد عليها البخارى .
- ٢ - ورواية جويبر عن الضحاك ، عن ابن عباس غير مرضية .
- ٣ - ورواية ابن جريج عنه لم يقصد فى جمعه لها الصحة .
- ٤ - ورواية الكلبى عن أبي صالح ، عن ابن عباس : أوهى طرقه .
- ٥ - فان انضم الى ذلك رواية محمد بن مروان السدسى الصغير ، فهى سلسلة الكذب .

وروى ابن عبد الحكم قال : سمعت الشافعى يقول : لم يثبت عن ابن عباس فى التفسير الا شبيه بمائة حديث (٨٥) .

والدليل على صحة ذلك ما تجده من الروايات المتناقضة عن ابن عباس. هذا بالرغم من أن الوضع للحديث لم يكن مجرد قول يلقى على عواهنه ، انما كان فى أكثر الأحيان - نتيجة اجتهاد علمى قيم ، ولكن ينقصه الاسناد (٨٦) .

ومهما يكن من الوضع على ابن عباس ، فانه كان غزير العلم كثير الرواية ، فقد أخرج ابن عبد البر ، عن ابن شهاب أن ابن عباس قال : كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبى ﷺ ، فلو أشاء أن أرسل اليه حتى يجيئنى فيحدثنى فعلت ، ولكنى كنت أذهب اليه فاقبل على بابى حتى يخرج الى فيحدثنى (٨٧) . وقد حفظ عن ابن عباس (١٦٦٠) حديثا .

ويروى أنه أقل من الرواية بعد أن ظهر الكذابون الوضاعون ، كما أن الرواية بوجه عام كانت أقل فى عهد أبى بكر وعمر ، وبخاصة

(٨٥) فجر الاسلام ص ٢٥٠ والانتان للسيوطى : ٢٢٥/٢ .
(٨٦) فجر الاسلام ص ٢٥١ . (٨٧) جامع بيان العلم ٩٤/١ .

فى البلاد المفتوحة كيلا ينشغل الناس بالحديث عن القرآن - فى أول عهدهم بالاسلام - فقد روى الشعبى عن قرظة بن كعب قال : خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر الى « اصرار » ، فتوضأ فغسل اثنتين ، ثم قال : اتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله ﷺ ، مشيت معنا ، فقال : انكم تاتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدؤوهم بالحديث ، فتشغلوهم ، جوّدوا القرآن ، وأقتلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ، وامضوا وأنا شريككم ، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا . قال نهانا عمر بن الخطاب ..

وواضح من الحديث أن كلمة « نهانا » لا تعنى النهى المطلق . ويبدو أن الجملة الأخيرة « فلما قدم قرظة قالوا حدثنا . قال نهانا عمر بن الخطاب » ليست من الحديث بالمرّة ، بل هى مقحمة عليه اقحاماً سيئاً ، وذلك لقذف عمر بن الخطاب بأنه كان ضد نشر السنة المطهرة ، وبأنه كان يتّهم الصحابة فى الرواية عن الرسول ، وهم عدول ، ومن هذا القبيل ما زعموه حديثاً لابراهيم بن عبد الرحمن بن عون عن عمر أنه حبس ابن مسعود ، وأبا الدرداء ، وأبا ذر ، لاكثرهم من الحديث عن رسول الله ﷺ ، بينما ابراهيم راوى هذا الخبر لم يلق عمر ، بل انه ولد سنة ٢٠ هـ فى أواخر عهد عمر ، وهكذا يابى الله الا أن يفضح الكذابين .

ان التحديث بحديث رسول الله عباداة أمر بها الصحابة ، فكان لابد من القيام بها ، قال ﷺ : « نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأدها كما سمعها فربّ مبلغ أوعى من سامع » رواه أبو داود والترمذى . وفى حديث لأبى بكر عن رسول الله ﷺ قال « ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب » (٨٨) لهذا كان الصحابة يتعبدون بالرواية ، وكان أنس يحتاط فيقوله فى نهاية الحديث : « أو كما قال » حذراً من الوقوع فى الكذب عليه (٨٩) .

وأما أبو هريرة : فلكثرة ما روى عنه ، اذ بلغ المروى له (٥٣٧٤) حديثاً ، وسبب هذه الكثرة تفرغه لمصاحبة الرسول ﷺ ، ولطول عمره

(٨٨) جامع بيان العلم ٤١/١ . (٨٩) السنة ومكانتها ص ٦٣ .

بعده ، وروايته ما سمعه من الرسول مباشرة ، أو ما سمعه من الصحابة
من أحاديث يروونها عن الرسول ﷺ .

واهتبل الوضعون فرصة تكاثر أحاديث أبى هريرة ، فزوّروا
عليه أحاديث لم يروها واستطاع العلماء تمييز الصحيح الرواية من
الموضوع الزائف .

وقد روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ، منهم ابن عباس وجابر
وأنس (٩٠) . وكلهم أجمعوا على جلالته ، وكان عدد الصحابة الذين
رووا أحاديث الرسول ، وكانوا موجودين عند وفاته ﷺ (١١٤٠٠٠)
مائة وأربعة عشر ألف صحابى ، كل منهم عنده الحديثان والثلاثة والأكثر .

فقد روت عائشة (٢٢١٠) حديثا ، ومثلها أنس روى (٢٢٨٦)
حديثا ، وعبد الله بن عمر روى (٢٦٣٠) حديثا ، ولكل من جابر
ابن عبد الله وابن عباس أزيد من (١٥٤٠) حديثا . بينما المروى عن
عمر (٥٣٧) حديثا لم يصح منها الا نحو الخمسين (٩١) .

ومهما يكن فليس فى الصحابة من يزيد حديثه على ألف حديث
غير أبى هريرة وعائشة وابن عباس وابن عمر ، وأبى سعيد الخدرى ،
وجابر وأنس .

(٩٠) السنة ومكانتها ص ٣١٦ عن التيسير ج ٣ ص ٥٣ .
(٩١) الملل والنحل لابن حزم : ١٣٨/٤ .

تدوين السنة

روى الزهرى قال : أخبرنى عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة واستشار أصحاب رسول الله فى ذلك ، فأشار عليه عامتهم أن يفعل ، فلبث شهراً يستخير الله فى ذلك ، شاكاً فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : انى كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ثم تذكرت . فاذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فاكبوا عليها وتركوا كتاب الله . وانى والله لا ألبس كتاب الله بشيء .

وكان الخير فى ذلك ، فهذا هو هدى النبى ﷺ ، اذ أمر بكتابة القرآن وحده الا النادر ، وما لا غنى عن كتابته ، مما أمر به أو أذن ، حتى تُشرب القلوب حب كتاب الله ولغته .

فلما جاء عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) . أرسل الى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قائلاً : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فاكتبه ، فانى خفت دروس العلم وذهاب العلماء » ، كما كتب بذلك الى أهل الآفاق . فجمع عمرو بن حزم ما عند السيدة عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (ت ٩٨ هـ) ، وما عند القاسم بن محمد ابن أبى بكر (ت ١٠٦ هـ) . ثم أكمل هذا الجمع محمد بن شهاب الزهرى (ت ١٢٤ هـ) ثم جاء بعده من أتقنوا هذا الفن ، وأحسنوا أداء هذه الأمانة .

وهكذا نرى أن بدء التدوين العام كان فى عصر التابعين ، وهم الطبقة التى تلى طبقة الصحابة رضى الله عنهم .

وفى عهد أبى جعفر المنصور ، طلب أبو جعفر من الامام مالك تدوين الحديث قائلاً : لم يبق غيرى وغيرك لهذا العلم . وقد شغلنى العمل فى مصالح المسلمين فلو وطأت لهم كتاباً جمعت فيه ما سمعته من حديث رسول الله ﷺ ؟ .. فعل ذلك .

وأراد هارون الرشيد أن يسمع من مالك حديثه الذى كتبه فى المواطن

فى مجلس خاص . فأبى إلا أن يكون التحديث فى مجلسه مع كافة المسلمين الذين يحضرون درسه فى المسجد . فحضر الرشيد الدرس وقد وضع له كرسى ، فابتدأ مالك الدرس بحديث ينهى عن هذا التمايز ، فجلس هارون الرشيد على الأرض . وأعجب بما سمعه ، واستأذن مالكا فى نسخ الموطأ وإرساله الى الأمصار . وأن يعلق فى الكعبة لياخذ الناس عنه ، فقال مالك : ان أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا فى الفروع ، وتفرقوا فى البلدان ، وكل مصيب ، وقد توخى مالك فى موطئه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة وعمل أهل المدينة .

قال ابن حجر القسطلانى فى شرح البخارى :

« وأول من جمع ذلك بالمدينة الربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ ، وسعيد بن أبى عروبة (ت ١٥٦ هـ) الى أن انتهى الأمر الى كبار الطبقة الثالثة ، وصنف مالك الموطأ فى المدينة ، وعبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج (ت ١٥٠ هـ) ، وابن اسحاق (ت ١٥١ هـ) . وظهر أبو عمرو الأوزاعى (ت ١٥٧ هـ) بالشام . كما ظهر بالشام كذلك هشيم (ت ١٧٣ هـ) .

وظهر بالكوفة سفيان بن سعيد الثورى (ت ١٦١ هـ) ، وظهر بالبصرة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٦٧ هـ) كما ظهر بمصر الليث ابن سعد الفهمى (ت ١٧٥ هـ) .

وظهر بخراسان عبد الله بن المبارك .

ثم تلاهم كثير من الأئمة فى التصنيف ، كل على حسب ما سنج له ، وانتهى اليه علمه « (٩٢) .

هذه رواية القسطلانى ، ولكن المشهور هو ما رواه أبو نعيم - من طريق محمد بن الحسن - عن مالك قال : أول من دوّن العلم (علم الحديث) ابن شهاب الزهرى .

(٩٢) القسطلانى : ٢٠٦/١ .

وكان ظهور المسانيد على رأس المائتين ، فصف عبيد الله بن موسى
العيسى الكوفى مسنداً . و صف نعيم بن حماد الخزاعى نزىل مصر
مسنداً ، و صف مسرهد البصرى مسنداً .

واقتفى أثرهم فى ذلك المنهج كثير من الائمة ، فالف أحمد بن حنبل
واسحاق بن راهويه ، وعثمان بن شيبه ، وغيرهم من النبلاء
مسانيدهم .

ثم كانت مرحلة الجمع والتصحيح التى نهض بها البخارى ومسلم .
ثم مرحلة جمع أصحاب السنن كالترمذى وابن ماجه ، ثم مرحلة الاستدراك
على كتب الصحاح كالنيسابورى (ت ٤٠٥ هـ) . وقد جاء ابن حجر فصح
ما التبس تصحيحه على الحاكم النيسابورى ، كما كتب ابن حجر
كتابه « القول المسدد فى الذب عن المسند » يدفع فيه شبهات ابن الجوزى
على المسند .

ثم ظهر علم الرجال ومصطلح الحديث ، ونشأ عن روايات الحديث
علوم كثيرة كالسيرة والتاريخ والأخلاق .

* * *

● الصحائف :

وكان أول ما كتب فى الحديث هو ما يسمى بالصحيفة ، وقد تشمل
حديثاً واحداً أو أكثر ، وأشهر ما وصلنا من تلك الصحائف . مع غرض
النظر عن الصحيح والسقيم الاسناد ما يلى :

- ١ - صحيفة عبد الله بن عمر ، وقد توفى سنة ١٤٧ هـ (٧٦٤ م) .
- ٢ - صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص : وقد ولد عام ٧ ق هـ .
(٦١٦ م) ، وتوفى سنة ٦٥ هـ (٦٨٤ م) .

وتسمى صحيفته « الصحيفة الصادقة » وقد رواها عنه حفيده عمرو
ابن شعيب ، ولكنه لم يسمع منه الا بعضها ، ولذلك فان جمهور المحدثين
يضعفون رواية (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) وكانت وفاة عمرو
ابن شعيب عام ١١٨ هـ (٧٣٦ م) .

وقد نقل الامام أحمد محتوى هذه الصحيفة فى مسنده ، ورجح ابن تيمية (٩٣) هذه الرواية اذا صح النقل عن عمرو بن شعيب ، كرواية مالك ، وسفيان بن عيينة ونحوهما . وهكذا قال أحمد والشافعى واسحاق .

٣ - صحيفة جابر بن عبد الله . ذكرها ابن سعد (٩٤) فى ترجمة مجاهد .

وقد ولد جابر عام ١٦ ق هـ (٦٠٧ م) ، وتوفى عام ٦٠ هـ (٦٧٩ م) ، وقيل ٧٨ هـ (٦٩٧ م) .

٤ - صحيفة نبيط بن شريط ، أبو سلمة الأشجعى الكوفى ، وكان من شباب الصحابة . ولا يعرف عام وفاته ، وكان على قيد الحياة فى الربع الاول من القرن الثانى الهجرى .

٥ - صحيفة الأشج الكوفى . تابعى ، ولد فى خلافة أبى بكر ، وكان حامل راية على بن أبى طالب .

٦ - صحيفة خراش : رواها عن أنس بن مالك ، وهو خراش ابن عبد الله ، كان خادما ، ورواية لأنس بن مالك ويقال انه عمر طويلا .

٧ - صحيفة همام بن منبه بن كامل الصنعانى أبو عقبة . ولد على الأرجح حوالى سنة ٤٠ هـ (٦٦٠ م) - وروى عن أبى هريرة (ت ٥٩ هـ) ومعاوية وابن عباس وغيرهم ، ومن تلاميذه معمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٤ هـ (٧٧٠ م) . وقد سمع معمر من همام قسما من مضمون الصحيفة ، وقرأ عليه قسما منها . وهناك أخبار متناقضة حول سنة وفاته . ذكر ابن سعد فى الطبقات (٣٩٦/٥) أن هماما قد توفى عام ١٠١ هـ (٧١٩ م) - أو ١٠٢ هـ . ويفضل محمد حميد الله هذه

(٩٣) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ١٨ ص ٨ ، ٩ .
(٩٤) طبقات ابن سعد : ٤٢٣/٥ .

الرواية . وذكر ابن حجر (التهذيب ١٠ / ٢٤٥) أن تلميذه وراويته معمر قد ولد عام ٩٦ هـ (٧١٤ م) . وتقول سائر المصادر بأنه توفي سنة ١٣١ هـ . وهذا لا يتفق مع الخبر الصريح عند ابن سعد بأنه قد توفي قبل أخيه الأصغر وهب بن منبه المتوفى سنة ١١٠ هـ (٧٢٨ م) (٩٥) . وتسمى صحيفة همام « الصحيفة الصحيحة » ونقلها أحمد في مسنده كاملة ونقل البخاري عنها في أبواب مختلفة . . وجميع الصحيفة مروى عن أبي هريرة .

٨ - صحيفتنا أبي الزبير محمد بن مسلم بن ندرس الأسدي : تابعي كان من تلاميذه الليث . وقد روى عن العبادلة : عبد الله بن عمر ، وابن عمرو ، وابن مسعود ، وابن عباس . وتسمى صحيفته أحاديث أبي الزبير عن غير جابر - وقد توفي أبي الزبير سنة ١٢٦ هـ (٧٤٣ م) وقيل توفي سنة ١٢٨ م .

٩ - صحيفة حميد بن أبي حميد الطويل - أبو عبيدة مولى طلحة الطلحات الخزاعي البصري - تابعي - ولد سنة ٦٨ هـ (٦٨٧ م) وروى عن أنس بن مالك . وبعض أوائل التابعين ، منهم ثابت البناني والحسن البصري ، وقد نسخ كتب الحسن البصري كلها وتسمى صحيفته صحيفة حميد الطويل عن أنس . وقد توفي سنة ١٤٢ هـ (٧٥٩ م) - أو ١٤٣ هـ .

١٠ - صحيفة هشام بن عروة بن الزبير : ولد بالمدينة المنورة حوالي سنة ٦١ هـ (٦٨٠ م) - وتوفي سنة ١٤٦ هـ (٧٦٣ م) ببغداد ، وقد شهد بالمدينة ابن عمر ، وجابر ، وأنس بن مالك . وسهل بن سعد ، وقد روى عن والده وعمه عبد الله بن الزبير وعن الزهري . وصحيفته في العوالي من حديث هشام بن عمر (٩٦) .

١١ - صحيفة عبد الرزاق بن همام - عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة . ويمكن معرفة مضمون هذه الصحيفة عن

(٩٥) الطبقات ج ٥ ص ٣٥٤٤ .

(٩٦) تاريخ التراث العربي ج ١ ص ١٢٩ .

طريق ما اقتبس منها فى مسند ابن حنبل . وهذه الاقتباسات بروايات كثيرة تتفق سلاسل اسنادها ابتداء من الزهرى : فالصحيفة اذن للزهرى أو لسعيد بن المسيب المتوفى سنة ٩٤ هـ (٧١٣ م) .

١٢ - صحيفة أبى بكر التى تفصل شئون الزكاة ، وأنصبتها فى البقر والغنم والابل .

وقد نقد العلماء هذه الصحف نقدا علميا ، فحكموا بالوضع على صحف أخرى غير التى ذكرناها مثل نسخ هدبة ودينار ، وأبى الدنيا الأشج ، وغيرهم . وأجمعوا على صحة كتاب أبى بكر لانس وخرجه البخارى ، والنسائى ، وأبو داود ، والدارقطنى ، والشافعى ، والحاكم البيهقى . واختلفوا فى غيره من الكتب بين تصحيح وتحسين ، ومنها ما جاء مرسلا ، وما جاء منقطعا . وأياً ما يكن فإن بحوثهم تدل دلالة قاطعة على أنهم لم يتلقوها بالقبول بدون نقد ، وعلى أنهم لم يعتمدوا فقط على مجرد النص المكتوب ، بل رَوَوْا محتوياته بالطرق المعتادة مشافهة ، راوياً عن راو . وهكذا . فكان اعتمادهم عليها من ناحيتين : النص المكتوب والرواية الشفوية المتصلة (٩٧) .

(٩٧) السنة ومكانتها ص ٢٣٤ .

the first of these is the fact that the
the second is the fact that the
the third is the fact that the

the fourth is the fact that the
the fifth is the fact that the

the sixth is the fact that the
the seventh is the fact that the
the eighth is the fact that the

the ninth is the fact that the
the tenth is the fact that the
the eleventh is the fact that the

the twelfth is the fact that the
the thirteenth is the fact that the
the fourteenth is the fact that the

the fifteenth is the fact that the
the sixteenth is the fact that the
the seventeenth is the fact that the

the eighteenth is the fact that the
the nineteenth is the fact that the
the twentieth is the fact that the

the twenty-first is the fact that the
the twenty-second is the fact that the
the twenty-third is the fact that the

the twenty-fourth is the fact that the
the twenty-fifth is the fact that the
the twenty-sixth is the fact that the

the twenty-seventh is the fact that the
the twenty-eighth is the fact that the
the twenty-ninth is the fact that the

the thirtieth is the fact that the
the thirty-first is the fact that the
the thirty-second is the fact that the

the thirty-third is the fact that the
the thirty-fourth is the fact that the
the thirty-fifth is the fact that the

the thirty-sixth is the fact that the
the thirty-seventh is the fact that the
the thirty-eighth is the fact that the

the thirty-ninth is the fact that the
the fortieth is the fact that the
the forty-first is the fact that the

the forty-second is the fact that the
the forty-third is the fact that the
the forty-fourth is the fact that the

the forty-fifth is the fact that the
the forty-sixth is the fact that the
the forty-seventh is the fact that the

the forty-eighth is the fact that the
the forty-ninth is the fact that the
the fiftieth is the fact that the

الفصل الثاني

طرق التحمل والأداء ورموز الرواية

- شروط التحمل ومعناه
- الأداء وشروطه
- طرق التحمل سماعا
- القراءة على الشيخ -
أو العرض على الشيخ
- الاجازة وانواعها
- المكاتبة
- الوصية بالكتب
- اصح الاسانيد
- تكرار الاحاديث والرواية-
بالمعنى
- رموز الرواية والاسناد -
والمؤلفين وكتب الحديث.

طرق التحمل والأداء ورموز الرواية

من أجل ضمان نقل الحديث نقلاً مضموناً مأموناً من الزيادة أو النقص أو التحريف وضع علماء الحديث شروطاً يجب أن تتوافر في الرواية وشروطاً يجب أن تتوافر في عملية النقل سموها طرق التحمل . واشتهر منها عند المحدثين طرق خمسة هي : السماع ، والقراءة ، والاجازة ، والمناولة ، والمكاتبة ، وزاد عليها المتأخرون ثلاثة هي : الاعلام ، والوصية ، والوجادة (١) واعتبر البعض المكاتبة نوعاً من الاجازة . كما أنكر بعضهم الاعلام والوصية وقال انهما طريقان غير صحيحين لتلقى الحديث (٢) .

● شروط التحمل ومعناه :

يراد بالتحمل أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل ، ويشترط لذلك .

١ - التمييز : أي فهم الحديث ونقله عن الشيخ بلا خطأ . . . والتمييز قد يكون قبل سن البلوغ كروايات الحسن والحسين . وأنس بن مالك ، قبلها العلماء ، سواء ما كان قبل البلوغ ، وما كان بعد ذلك .

واختلف في أقل سن للتحمل : قيل خمس سنين ، لحديث محمود ابن الربيع : عقلت من النبي ﷺ مجّة في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو (٢) . وهذا مذهب القاضي عياض (٤) وابن الصلاح (٥) .

وقال أحمد : الصبي الذي يميز بين البقرة والحمار يمكنه أن يتحمل الرواية .

وقيل : لا عبرة بالسن ، فالتمييز هو الذي يفهم السؤال ويستطيع الاجابة عليه ولو كان دون خمس سنوات . أما من لم يستطع فهم السؤال

-
- (١) الخطيب البغدادي . الكفاية في علم الرواية ص ٤٥ . والتقيد والايضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للمعاري : ص ١٦٤ .
- (٢) الكفاية في علم الرواية ص ٤٥ .
- (٣) السندی . صحيح البخارى بشرح السندی ج ١ ص ٢٥ ، باب « متى يصح سماع الصغير » .
- (٤) القاضي عياض بن موسى اليحصبي (م ٥٤٤ هـ) الاماع الى معرفة اصول الرواية وتقيد السماع بتحقيق السيد صقر : ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٥) التقيد والايضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣ .

والاجابة عنه فليس أهلا للتحمل ولو بلغ سن البلوغ . وهذا هو الأصح .
ولهذا يروى أن الأعمش وغيره كانوا يجمعون الأطفال ويحدثونهم حديث
رسول الله ﷺ (١) .

● الأداء وشروطه :

يراد بالأداء رواية الحديث وتبليغه للناس .
واتفقوا على اشتراط الاسلام فلا تقبل رواية الكافر ، واشتراطوا
العقل . واشتراط بعضهم البلوغ فى الرواية والأداء لا فى التحمل ، وذلك
لأن الصغير يخشى أن يكذب ، ولأنه لم يجعله الله أهلا للولاية فى أمور
الدنيا ، وأمر الدين أولى بالاحتراز والتحوط له .
كما اشتراطوا فى الأداء العدالة والضبط ، وأدخلوا فى الضبط
الفطنة والدراية لما يروى ، فقد يكون المرء ورعاً غير فطن لما يتلقاه
ويرويه فيوقعنا فى الحرج .

١ - طريق التحمل سماعاً :

أعلى مراتب التحمل أن يسمع طالب الحديث من الشيخ شفاهاً أو
قراءة من الشيخ للحديث من كتاب له ، والكتابة عن الشيخ أرفع من
السماع فقط . وقال السيوطى : أعلى صيغ السماع أن يقول : أُملى على
فلان أو أُملى فلان ، ويلى ذلك « سمعت » (٧) .

واشتراط أن يذكر المحدث الحالة التى كان عليها السماع . هل
كان معه أحد فيجب أن يقول حدثنا فلان - مذاكرة ، وإذا سمع الحديث ،
بعضه من شيخ ، والآخر من شيخ آخر وجب أن يبين أنه جمع فى الحديث
الواحد روايتين عن شيخين .

واختلف فى سماع الضرير والبصير الأمى إذا لم يحفظا
الحديث ولكن كتب لهما ما سمعاه ولم يحفظاه أهو تحمّل من طريق
السماع أم لا ؟

(٦) الخطيب البغدادي ، شرف أصحاب الحديث ص ٨٩ طبعة المدينة
المنورة سنة ١٩٨٠ ،
(٧) المزهر للسيوطى ج ١ ص ١٤٩ ط عيسى البابى الحلبي ١٩٥٨ .

وأفضل الألفاظ وأعلاها في السماع سمعت ، ثم حدثنا وحدثني .
ثم يتلو ذلك قولهم : أخبرنا ، ثم أنبأنا ونبأنا ولا يجوز فريق استعمال
« حدثني » ، بدلا من سمعت ، كما قال يحيى القطان : ليست حدثنا
بنص في أن قائلها قد سمع (٨) ، وروى عن الحسن أنه كان يقول (حدثنا
أبو هريرة) ، ويتأول أنه حدث أهل المدينة ، وكان الحسن إذ ذاك
بها . إلا أنه لم يسمع منا شيئا .

٢ - القراءة على الشيخ أو العرض :

واختلف فيمن يقرأ ما حفظه أو كتبه على شيخه ، وشيخه يسمعه
سواء أكان الشيخ حافظا لما يتلى ويعرض عليه أم كان الشيخ معه كتاب
يتابع فيه قراءة التلميذ وعرضه عليه . فهل هذا العرض مساو للسماع ؟
(١) أبو حنيفة ، وابن أبي ذئب ، ومالك . يرون أن القراءة
على الشيخ أرجح من السماع .

(ب) والبخارى ، ورواية عن مالك - أن القراءة على الشيخ ، وهى
المسماة بالعرض كالسماع من الشيخ سواء بسوا .

(ج) أما النووى والطيبى (٩) وابن الصلاح (١٠) - وهم بعض
علماء الحجاز والكوفة - فيرون أن السماع من لفظ الشيخ
أرجح من القراءة عليه . . وهذا الاتجاه الأخير هو اتجاه المشاركة
أما المغاربة فيقدم أكثر علمائهم القراءة على السماع ومثلهم أهل الكوفة
والحجاز ومصر والشام .

وهل يستعمل لفظ حدثنا وأخبرنا وسمعت فى التحمل بالعرض ؟
قولان - وكان ابن جريج إذا قال : حدثني ، فهو سماع ، وإذا قال

(٨) عائشة عبد الرحمن : مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح :
ص ٦٣ ومقدمة ابن الصلاح لابن الصلاح ص ٧٧ .
(٩) الطيبى . الخلاصة فى أصول الحديث - تحقيق صبحى السامرائى :
ص ١٠٢ .
(١٠) العراقى فى التقييد والايضاح ص ١٤ وابن الصلاح فى مقدمته
ص ٧٨ .

أخبرنى أو أخبرنا فهو قراءة ، وإذا قال : « قال » فهو شبه الريح (١١) .

وأجود مراتب القراءة أن يقول : قرأت على فلان ، أو « قرء على فلان وأنا أسمع ، فأقر به » . . .
ويلاحظ أن أهل المشرق هم الذين يفرقون بين حدثنا وبين أخبرنا بينما يستوى لفظ حدث وأخبر عند الكوفيين والحجازيين والشاميين والمصريين وشمال أفريقية .

واختلفوا فى صحة سماع من ينسخ وقت القراءة : فمنع ذلك إبراهيم الحري وأبو أحمد بن عدى وأبو اسحاق الاسفرايينى ، ووافق على ذلك ابن المبارك (١٢) وفصل ابن الصلاح فقال : لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ ، حتى يكون الواصل الى سمعه كأنه صوت غفل : ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم .
ويجوز مثل هذا فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث . أو كان القارئ خفيف القراءة يفرط فى الإسراع . أو كان يهينم بحيث يخفى بعض الكلام . أو كان السامع بعيداً عن القارئ . وما أشبه ذلك ، ويعفى فى كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين (١٣) .

٢ - الاجازة :

هى أن يجيز - أى يأذن - الأستاذ لتلميذه أن يروى عنه مروياته أو مسموعاته ، أو بعضها منها .

واستدل الجمهور القائلون بجواز تلك الوسيلة من وسائل التحمل بما روى عن رسول الله ﷺ أنه أمر بسورة براءة فكتبت فى صحيفة ودفعها الى أبى بكر الصديق ، ثم بعث على بن أبى طالب ،

(١١) الخطيب البغدادي: الكفاية فى علم الرواية ص ٢٩٨ وابن الصلاح فى مقدمته ص ٧٩ ، ٨٠ . تحقيق مصطفى ديب البغا .
(١٢) العراقى ، التنقيذ والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٥٦ ط أولى مطبعة القاهرة .
(١٣) المقدمة لابن الصلاح ص ٨٣ .

وأخذها منه ولم يقرأها عليه ، ولا هو أيضا قرأه حتى وصل الى مكة ففتحها وقرأها على الناس ، فصار ذلك كالسماع فى ثبوت الحكم ووجوب العمل به » . ومن القائلين بالجواز هشام بن عروة والليث بن سعد وأبو أيوب السخيتاني وقتادة بن دعامة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيع بن أبي عبد الرحمن وابن شهاب الزهري ونافع والحسن البصري .

ورفض العمل بالاجازة كل من شعبة ، وإبراهيم الحري وعطاء ، وأبو زرعة وآخرون كالظاهرية قائلين : ان أساس العلم السماع واللقاء والاتصال المباشر بين العالم وطالب العلم ، وقالوا : « لو صحت الاجازة لبطلت الرحلة » .

وسئل مالك عن الرجل يقول له العالم : هذا كتابى فاحمله عنى وحدث بما فيه عنى . قال : لا أدري . هذا يجوز ؟ ولا يعجبني ، لان هؤلاء يريدون العلم الكثير بالاقامة اليسيرة ، فلا يعجبني ذلك .

والراجح ان هذا جائز اذا كان المجيز عالما والمجاز له من أهل العلم ، ففى هذا تيسير لتبليغ الحديث .

وقال الحافظ أبو عمر : الصحيح انها لا تجوز الا لماهر بالصناعة ، وفى شئ معين ، لا يشكل اسناده . وهذا يعنى حصر الاجازة فيما اذا كانت اجازة فى باب معين يرويه عنه طالب العلم .

● أنواع الاجازة :

١ - اجازة معين لمعين : كاجازة باب أو كتاب معين لشخص معين ان يرويه . وهذا جائز عند الجمهور .

٢ - اجازة معين فى غير معين . كان يقول : أجزت لك - أو لكم - جميع مسموعاتى ، أو جميع مروياتى . أو ما صح عندك ، أو ما صح عندكم . وهذا النوع جائز أيضا عند جمهور المحدثين .

٣ - الاجازة لغير معين بوصف العموم . وصورتها أن يجيز الشيخ لغير شخص محدّد بالاسم أى بوصف العموم للمسلمين مثل أن يقول : أجزت للمسلمين أو أجزت لكل أحد ،

أو أجزت لمن أدرك زمانى . أن يروى جميع مروياتى . . وهذا أجازته
البغدادي وأبو عبد الله بن منده ، ورفضه ابن الصلاح .

٤ - الاجازة للمجهول أو بالمجهول :

كان يقول أجزت لمحمد بن سعد ، وهناك عشرة أو أكثر من واحد
اسمه محمد بن سعد ، أو يقول أجزت لفلان ، وهو معروف وليس
بمجهول أن يروى عنى كتاب السنن ، ولم يبين أى كتب السنن يريد ،
وهو راو لعدد من كتب السنة فهذه جهالة المجاز به . . وكل من الاجازة
للشخص المجهول ، والاجازة بالكتاب المجهول لشخص معلوم أو مجهول
باطلة .

٥ - الاجازة للمعدوم وللطفل الصغير :

كان يقول أجزت لك ولن يأتى من عقبك . وقد اختلف فى الصغير
الذى لا يخاطب مثله بالتكليف . ورجح الخطيب صحة الاجازة للصغير
قائلا : رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال من غير أن يسألوا عن
أعمارهم . ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن موجوداً فى الحال . قال
ابن الصلاح : كأنهم رأوا الطفل أهلا لتحمل هذا النوع من أنواع تحمّل
الحديث ليؤدى به بعد حصول أهليته ، حرصا على توسيع السبيل الى
بقاء الاسناد الذى اختصت به هذه الأمة (١٤) .

٦ - الاجازة بما لم يسمعه المجيز ، ولم يتحمّله أصلا بعد ، ليرويه
المجاز له اذا تحمّله المجيز بعد ذلك .

٧ - اجازة المجاز ، مثل أن يقول الشيخ : « أجزت لك مجازاتى ،
أو أجزت لك رواية ما أجزى لى روايته » فمنع ذلك بعض من لا يعتد
به من المتأخرين . والصحيح والذى عليه العمل أن ذلك جائز قاله
ابن الصلاح وأبو الحسن الدارقطنى وأبو العباس المعروف بابن عقدة
الكوفى ونصر بن ابراهيم المقدسى وغيرهم .

(١٤) مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث : ص ٩١ .

ويستحسن أن يكون المجيز عالماً بما يجيز ، والمجاز له من أهل العلم وجعله مالك والحافظ أبو عمر شرطاً (١٥) .

* * *

٤ - المناولة - وهى نوعان :

أحدهما : المناولة المقرونة بالاجازة ، وهى أعلى أنواع الاجازة على الإطلاق . ولها صور :

منها : أن يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ويقول « هذا سماعى ، أو روايتى عن فلان ، فاروه عنه . أو أجزت لك روايته عنى » ، ثم يملكه اياه . أو يقول : « خذه وانسخه ، وقابل به ، ثم رده الى » . ونحو هذا . وهذا النوع حال محل السماع عند مالك والزهرى وربيعه الراى وكثيرين ، والصحيح انه أدنى درجة كما قال الشافعى وأحمد وأبو حنيفة .

ومنها عرض المناولة : كأن يجىء الطالب الى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه ، فيعرضه عليه ، فيتأمله الشيخ ، وهو عارف متيقظ ، ثم يعيده اليه ، ويقول له « وقفت على ما فيه ، وهو حديثى عن فلان ، أو روايتى عن شيوخى فيه ، فاروه عنى ، أو أجزت لك روايته عنى » .

ومنها : أن يأتى الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول له : « هذا روايتك . فنأولنيه وأجزلى روايته » فيجيبه الى ذلك من غير أن ينظر فيه ، ويتحقق روايته لجميعه ، فهذا لا يجوز ولا يصح .

ثانيهما : المناولة المجردة عن الاجازة :

وذلك بأن يناوله الكتاب ، ويقتصر على قوله : « هذا من حديثى ، أو من سماعاتى » ولا يقول : « اروه عنى ، أو أجزت لك روايته عنى » .

وهذه مناولة مختلة . لا تصح بها الرواية ، وأجازها طائفة كما أخبرنا بذلك الخطيب البغدادى .

(١٥) مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث : ص ٩٢ و ٩٣ .

● هل يجوز فى المناولة أن يقال : حدثنا وأخبرنا ؟

أجاز ذلك من قالوا ان المناولة المقرونة بالاجازة تحل محل السماع كمالك والزهرى ولم يجز ذلك من قال انها لا تحل محل السماع كالائمة أحمد والشافعى وأبى حنيفة والأوزاعى والبويطى والمزنى وسفيان الثورى وابن المبارك ويحيى بن يحيى ، واسحاق بن راهويه (١٦) وهو ما رجحه ابن الصلاح .

● تخصيص الاجازة :

كان الحافظ أبو نعيم الأصفهاني يطلق « أخبرنا » فيما يرويه بالاجازة ، وكان يقول : أنا اذا قلت : « حدثنا » فهو سماعي ، واذا قلت « أخبرنا » على الاطلاق ، فهو اجازة من غير أن أذكر فيه « اجازة ، أو كتابة ، أو كتب الى . أو أذن لى فى الرواية عنه » .

والواجب بيان ذلك كان يقول حدثنا أو أخبرنا فلان مناولة ، أو اجازة . أو اذنا .

ومن التدليس أن يقول أحدهم « أخبرنا مشافهة » اذا كان قد شافهه بالاجازة لفظا ، وكعبارة من يقول : « أخبرنى فلان كتابة ، أو فيما كتب الى » ، أو : فى كتابه « ، اذا كان قد أجاز به بخطه ، فهذا - وان تعارفه فى ذلك طائفة من المحدّثين المتأخرين ، فلا يخلو عن طرف من التدليس ، لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما اذا كتب اليه ذلك الحديث بعينه .

● الأوزاعى والاجازة :

يروى أن الأوزاعى خصص الاجازة بقوله « خبرنا » بالتشديد ، والقراءة عليه بقوله « أخبرنا » .

● الوليد بن بكر الغمرى المالكي :

واختار الوليد بن بكر صاحب « الوجازة فى الاجازة » لفظ « أنبأنا » فى الاجازة . وقد كان لفظ أنبأنا - عند القوم - بمنزلة « أخبرنا » .

(١٦) نفس المرجع ص ٩٤ - ٩٧ .

والى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بكر البيهقي اذ كان يقول « أنبأني فلان اجازة » .

ويروى عن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري قال : كل ما قال البخاري « قال لي فلان » فهو عرض ومناولة .

وقال ابن الصلاح : ان المنع من اطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الاجازة لا يزول باباحة المجيز لذلك ، كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في اجازتهم لمن يجيزون له : ان شاء قال « حدثنا » ، وان شاء قال « أخبرنا » (١٧) .

هـ - المكاتبة :

وهي أن يكتب الشيخ الى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه ، أو يكتب له ذلك وهو حاضر ، وقد يقترن بالمكاتبة اجازة له بالرواية ، وقد لا يقترن بالاجازة . . واختلف في جواز رواية المكتوب دون اقتران ذلك بالاجازة . هل تجوز روايته أم لا ؟ قولان . والصحيح المشهور هو الجواز .

وهل يجوز في الرواية للمكتوب أن تروى بلفظ « حدثنا وأخبرنا » ؟ قولان . والجمهور على الجواز كالليث بن سعد ، ومنصور .

٦ - اعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان ، أو روايته مقتصرًا على ذلك . من غير أن يقول : اروه عنى . فهل يعتبر ذلك اذناً بالرواية ؟ قولان ، والمختار أنه لا يعتبر اذناً بالرواية (١٨) . فربما كان عند الشيخ علة مانعة من الاذن بالرواية . . ولكن هذا يعتبر شاهداً .

(١٧) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : ص ٩٧ ، ٩٨ .
(١٨) المرجع السابق ص ١٠٠ .

٧ - الوصية بالكتب :

وهى أن يوصى الراوى بكتاب يرويه - عند موته ، أو سفره -
لشخص ، وقد اعتبره البعض كالمناولة تحل الرواية منه . قال
ابن الصلاح : وهذا بعيد جداً .

٨ - الوجادة :

مثالها أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم
يلقه ، أو : لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذى وجد بخطه ، ولا له منه
إجازة ولا نحوها ، فله أن يقول : « وجدت بخط فلان ، أو : قرأت بخط
فلان ، أو : فى كتاب فلان بخطه : أخبرنا فلان بن فلان » ويذكر شيخه .
ويسوق سائر الاسناد والمتن ، أو يقول : « وجدت ، أو قرأت بخط فلان
عن فلان » .

هذا الذى استمر عليه العمل قديماً وحديثاً . وهو من باب المنقطع
والمرسل ، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله « وجدت بخط
فلان » (١٩) .

وربما دلّس بعضهم فذكر الذى وجد خطه وقال فيه : « عن فلان ،
أو قال فلان » وهذا تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه .
ولا يجوز أن يقول : قال فلان إلا إذا تأكد أن النسخة بخطه (٢٠) .

(١٩) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠١ ، ١٠٢ .
(٢٠) المرجع السابق .

أصح الأسانيد

نص العلماء على أن أصح الأسانيد ما يلي (٢١) :

— أصح الأسانيد عن أبي بكر : اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي بكر .

— وأصحها عن عمر : الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن

ابن عباس عن عمر ، والزهري عن السائب بن يزيد عن عمر . ثم ما

رواه ابن عمر عن أبيه عن طريق أصح الأسانيد عن ابن عمر الآتية :

— أصح الأسانيد عن ابن عمر : مالك عن نافع عن ابن عمر ،

والزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر ، وأيوب عن نافع عن ابن عمر ،

ويحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

— وأصح الأسانيد عن علي : محمد بن سيرين عن عبيدة — بفتح

العين وكسر الباء — السلماني عن علي ، والزهري عن علي بن الحسين

عن أبيه عن علي ، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن

جده عن علي ، ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان ،

وهو الأعمش ، عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي .

— وأصح الأسانيد عن عائشة : هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ،

وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة ، وسفيان الثوري عن إبراهيم عن

الأسود عن عائشة ، وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، ويحيى

ابن سعيد عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب

عن عائشة ، والزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة .

— وأصح الأسانيد عن سعد بن أبي وقاص : علي بن الحسين بن علي

عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص .

— وأصحها عن ابن مسعود : الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن

ابن مسعود ، وسفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن

ابن مسعود .

— وأصحها عن أبي هريرة : يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة

عن أبي هريرة ، والزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ومالك

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وحمام بن زيد عن أيوب عن

(٢١) الباعث الحديث ص ١٨ — ٢٠ .

محمد بن سيرين عن أبي هريرة . واسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة
ابن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة ، ومعمار عن همام عن أبي هريرة .
- وأصحها عن أم سلمة : شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر -
أخي أم سلمة - عن أم سلمة .

- وأصحها عن عبد الله بن عمرو بن العاص : عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده (وفي هذا الاسناد خلاف معروف) .

- وأصحها عن أبي موسى الأشعري : شعبة عن عمرو بن مرة ، عن
أبيه مرة ، عن أبي موسى الأشعري .

- وأصحها عن أنس بن مالك : مالك عن الزهري عن أنس ،
وسفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس ، ومعمار عن الزهري عن أنس ،
وحمام بن زيد عن ثابت عن أنس ، وحمام بن سلمة عن ثابت عن
أنس ، وشعبة عن قتادة عن أنس ، وهشام الدستوائي عن قتادة
عن أنس .

- وأصحها عن ابن عباس : الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
عن ابن عباس .

- وأصحها عن جابر بن عبد الله : سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن جابر .

- وأصحها عن عقبة بن عامر : الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عقبة بن عامر .

- وأصحها عن بريدة : الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه بريدة .

- وأصحها عن أبي ذر : سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد
عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر .

- وأصح الأسانيد المروية عن التابعين الذين يروون عن الصحابة
اثنان :

١ - شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه من الصحابة .

٢ - الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة .

تكرار الحديث والرواية بالمعنى

قال الحافظ أحمد عبد الرحمن البنا ، والد الامام الشهيد حسن البنا فى مقدمة الفتح الربانى فى ترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيبانى : اعلم أرشدنى الله واياك أنه وقع فى المسند أحاديث مكررة كغيره من كتب الأصول المعتبرة كصحيحى البخارى ومسلم والسنن الأربع ونحوها ، وما فعل مؤلفوها ذلك عبثا ، بل لحكم عظيمة ، منها تعدد الطرق فى السند ، واختلاف الالفاظ فى المتن ، ونحو ذلك ، فتارة يروى الحديث الواحد عن صحابى واحد من طرق متعددة بالفاظ مختلفة ، فلحرصهم على الاحاطة بجميع الروايات وقع التكرار فى كتبهم ، وبتتبعى لأحاديث المسند لم أجد حديثا مكررا الا لذلك ونحوه .

فان قيل كيف يختلف اللفظ والمصدر واحد ؟

« قلت : قد يقع ذلك من بعض الرواة . فبعضهم يروى الحديث باللفظ ، وبعضهم يرويه بالمعنى ، وروايته بالمعنى جائزة - خصوصا فى القرون الثلاثة الاولى - لقرب عهدهم بعصر النبوة ، وعلمهم بمواقع الخطاب ودقائق الالفاظ ، وأمانتهم فى التبليغ لقوة ايمانهم .

قال حجة الاسلام الغزالى - رحمه الله - فى كتابة المستقصى : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الالفاظ . أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والظاهر ، والعام والأعم ، فقد جَوَّزَ له الشافعى ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى اذا فهمه .

وقال فريق : لا يجوز له الا ابدال اللفظ بما يرادفه ويساويه فى المعنى ، كما يبدل « القعود » بالجلوس ، و « العلم » بالمعرفة ، والاستطاعة بالقدرة ، والابصار والاحساس بالبصر ، والحظر بالتحريم ، وسائر ما لا يشك فيه . وعلى الجملة ما لا يتطرق اليه تفاوت بالاستنباط والفهم وانما ذلك فيهما فهمه قطعا ، لا فيما فهمه بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون .

ويدل على ذلك للعالم الاجماع على جواز شرح الشرع للعجم
بلسانهم ، فاذا جاز ابدال العربية بعجمية ترادفها ، فلان يجوز ابدال
عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى .

وكان سفراء رسول الله ﷺ فى البلاد يبلغونهم أوامره
بلغتهم ، وكذلك من سمع شهادة الرسول ﷺ فله أن يشهد على
شهادته بلغة أخرى ، وهذا لأننا نعلم أنه لا تعبد باللفظ .

فان قيل : فقد قال رسول الله ﷺ : « نضّر الله امرءاً سمع مقالتي
فوعاها فأداها كما سمعها ، فُربّ مبلّغ أوعى من سامع ، وربّ حامل
فقه الى من هو أفقه منه » .

قلنا : هذا هو الحجة ، لانه ذكر العلة ، وهو اختلاف الناس فى
الفقه ، فما لا يختلف الناس فيه من الالفاظ المترادفة فلا يمنع منه ،
وهذا الحديث بعينه قد نقل بالفاظ مختلفة ، والمعنى واحد . وان
أمكن أن تكون جميع تلك الالفاظ قول رسول الله ﷺ فى أوقات مختلفة ،
لكن الأغلب أنه حديث واحد ، ونقل بالفاظ مختلفة ، فانه روى
« رحم الله امرءاً » . و « نضّر الله امرءاً » . وروى « ورب حامل فقه
لا فقه له » و « ورب حامل فقه غير فقيه » ، وكذلك الخطب المتحدة ،
والوقائع المتحدة ، رواها الصحابة بالفاظ مختلفة ، فدل ذلك على
الجواز (٣٣) .

رموز الرواية والاسناد

- اصطلاح المحدثون على اختصار كلمة حدثنا بلفظ « ثنا » ، أو لفظ « نا » ، وعلى اختصار كلمة أخبرنا بلفظ « أنا » .
- وإذا كان للحديث اسنادان أو أكثر ، وفرغت من ذكر الاسناد الاول الى ذكر الاسناد الثانى تكتب حرف (ح) بمعنى محوّل من الاسناد الى اسناد آخر .
- وقد يقال - كما فى صحيح مسلم : حدثنا فلان وفلان - كلاهما عن فلان .

* * *

● رموز المؤلفين وكتب السنة :

- اصطلاح كتاب السنة على أن يرمزوا الى كتب السنة ومؤلفيها بما يلى - وذلك باب الایجاز - :
- رواه الشيخان، أو متفق عليه، أو فى الصحيحين: يعنى بالشيخين البخارى ومسلم فى كتب السنة ، ويعنى بالشيخين فى كتب الشافعية: الرافعى والنووى - كما يعنى بالمتفق عليه - فيما عدا المنتقى ما رواه البخارى ومسلم ، وبالصحيحين الجامع الصحيح لأحايث الصحيح للبخارى والصحيح لمسلم ، وفى المنتقى يعنى بكلمة متفق عليه : البخارى ومسلم وأحمد .
- أصحاب السنن : أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .
- رواه الأربعة : هم أصحاب السنن . أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .
- فى السنن : يراد السنن الكبرى للبيهقى .
- الطبرنى فى الكبير - أو فى الأوسط - أو فى الصغير : يعنى المعجم الكبير ، أو المعجم الأوسط ، أو الصغير .
- المسند ، أو مسند أحمد : يراد به مسند الامام أحمد بن حنبل ، وتعنى كلمة «مسند» أن تأليف الكتاب قام على جمع الأحاديث المروية عن كل صحابى على حدة تحت اسمه فيقال مسند عائشة، أو مسند أبى هريرة .

أو مسند على* . مهما تنوعت الموضوعات المروية عن الصحابي الذي أسندت إليه تلك الأحاديث . بخلاف كلمة « مصنف » فإنها تعني جمع الأحاديث على أساس الموضوع مع تبويب الكتاب موضوعيا مثل مصنف عبيد الرزاق .

وقد أعاد والد الامام حسن البنا - الحافظ الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا تأليف أو تصنيف مسند الامام « أحمد » على أساس أبواب الفقه والعقائد والسير والأخلاق ، وسماه الفتح الرباني في ترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني - كما وضع له شرحا موجزا مفيدا .

● المجمع : يراد به مجمع الزوائد للهيتمي (٢٣) وقد جمع فيه ما في مسند أحمد والبخاري وأبي يعلى ، ومعجم الطبراني الثلاثة مما هو زائد على ما في الكتب الستة المعروفة وهي الصحيحان والسنن الأربعة .

● رواه الستة أو الكتب الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

● رواه الخمسة : هم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أي الستة ماعدا ابن ماجه . وفي منتقى الأخبار لابن تيمية وفي بلوغ المرام لابن حجر يعنى بالخمسة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والمسند لأحمد .

● رواه الثلاثة : هم أبو داود والترمذي والنسائي .

(٢٣) توفي الهيتمي سنة ٨٠٧ هـ وطبع كتابه «مجمع الزوائد» ببصر سنة ١٣٥٢ هـ في عشر مجلدات كبار ، اذ تكلم فيه الهيتمي على اسناد كل حديث، مع نسبته الى من رواه منهم ، والصحيح فيه كثير ومعظم هذا الصحيح من مسند أحمد .

رموز كتب الحديث المشهورة

الرمز	المؤلف	اسم الكتاب	رقم مسلسل
حم	أحمد بن حنبل	مسند الامام أحمد	١
عم	عبد الله بن أحمد بن حنبل	مسند عبد الله بن أحمد	٢
ك	الحاكم	المستدرک	٣
خد	البخارى	الأدب المفرد	٤
تخ	البخارى	التاريخ الكبير	٥
خ	البخارى	الجامع الصحيح	٦
م	مسلم	صحيح مسلم	٧
حِب	ابن حبان	الجامع الصحيح لابن حبان	٨
طب	الطبرانى	المعجم الكبير	٩
طس	الطبرانى	المعجم الأوسط	١٠
طص	الطبرانى	المعجم الصغير	١١
ش	ابن أبى شيبة	المصنف	١٢
عب	عبد الرزاق	الجامع	١٣
ع	أبو يعلى	المسند	١٤
قط	الدارقطنى	السنن	١٥
فر	الديلمى	مسند الفردوس	١٦
حل	أبو نعيم	حلية الأولياء	١٧
هب	البيهقى	شعب الايمان	١٨
هق	البيهقى	السنن	١٩
عد	ابن عدى	الكامل	٢٠
خط	الخطيب البغدادى	التاريخ	٢١
عق	العقلى	الضعفاء	٢٢

الفصل الثالث

الآحَادُ وَالْمُتَوَاتِرُ وَالْمَشْهُورُ المقبول منها والمردود

- الفرق بين الآحاد والمتواتر
- امام الحرمين والمتواتر
- الاحتجاج بما فى كتب السنة
- الحسن والصالح
- المشهور
- الحديث المقبول والمردود
- وأنواع كل
- مصطلحات فى كتب الحديث
- الحديث الموضوع
- الاعتبار والمتابعة والمشاهدة
- الحديث القدسى

الاحاد والمتواتر وما يفيدانه

● **المتواتر** : هو ما يرويه عن رسول الله ﷺ فى الطبقات الثلاث - الصحابة والتابعين وتابعيهم - جمع عن جمع يؤمن تواترهم على الكذب كالأحاديث المروية عن الأركان الأصلية والهيئة العامة للصلاة والحج ، فقد رواها أكثر من واحد ، ونقلها عن طبقة الرواة الأولى طبقة كثيرة العدد من الثقات الضابطين كالطبقة الأولى التى سمعت وروت عن الرسول الحديث المتواتر ، ثم روى الحديث نفسه طبقة ثالثة كالطبقة الأولى والثانية فى الثقة والضبط . . . وهكذا حتى عصر تدوين الحديث . واختلف فى عدد الذين بهم يوثق فى خبرهم ولا يتصور أنهم تواتروا على الكذب فقليل ١٢ وقيل عشرون وقيل أربعون ، وقيل بعدد أهل بدر ، ولا حجة لواحد منهم من النصوص .

● **والأحاد** : هو الحديث الذى فقد شرط التواتر بأن رواه عن النبى ﷺ راو واحد أو أكثر ، ولكن الكثرة ليست بالغة ، أو هى كثرة يؤمن تواترها على الكذب فى بعض الطبقات ، دون البعض من حيث العدد . وأحاديث الأحاد الصحيحة بعضها أقوى من بعض ، وان وجب العمل بها جميعا غير أن الحديث اذا صحت نسبته الى النبى وجب العمل والعلم به ، على من صحت نسبته عنده ، لا فرق بين المتواتر والأحاد .

وقد جرى جمهور العلماء على أن الحديث الصحيح المتواتر يوجب العلم اليقيني ، فيلزمنا اعتقاد ما يدل عليه اذا كان قطعى الدلالة الى جانب أنه قطعى الثبوت . ومنكره يكون كافرا .

أما الحديث الأحاد : فما اتفق عليه الشيخان البخارى ومسلم : قيل يوجب العلم اليقيني ، وقيل يوجب العلم الظنى ، ومن ثم فهو - على هذا القول - غير ملزم فى الاعتقاد ، وملزم فى الفروع ، وهى الأحكام العملية كأحكام العبادات والمعاملات ، وذلك أن حياة الناس العامة انما تبني على رأى الظنى الراجح ، وهو ما يفيد حديث الأحاد الصحيح والحسن .

وابن حزم يرى كل حديث صح عن الرسول متواترا أو أحادا يوجب

العلم اليقيني اذا كان قطعى الدلالة لانه ﷺ فى كل حديثه لا ينطق عن الهوى سواء اكان ذلك فى باب الاعتقاد أو العبادات أو المعاملات ، وسواء اقال ذلك فى صحته أو مرضه . فى غضبه أو هدوئه .
وذهب مذهب ابن حزم من قبله الامام أحمد ، والهارث بن أسد المحاسبى ، والحسين بن على الكرابيى . وأبو سليمان الخطابى ، والمشهور عن مالك أنه قطعى موجب للعلم والعمل معا . والمهم أنهم جميعا متفقون على حجية أخبار الآحاد ، ووجوب العمل بها .

● الحجية فى تثبيت خبر الواحد :

تحت هذا العنوان تكلم الشافعى فى الرسالة (١) ، وروى ثلاثة وعشرين حديثا تدل على العمل بخبر الواحد ، ومن ذلك :

١ - أمر رسول الله ﷺ أنيسا أن يغدو على امرأة رجل - ذكر أنها زنت - وقال له : « فان اعترفت فارجمها » . فاعترفت ، فرجمها . وأخبرنا بذلك مالك وسفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة ، وزيد بن خالد ، عن النبى ﷺ .

٢ - أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن رجلا قبّل امرأته وهو صائم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك : فدخلت على أم سلمة ، أم المؤمنين ، فأخبرتها ، فقالت أم سلمة : « ان رسول الله يقبّل وهو صائم ، فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً » ، وقال : لسنا مثل رسول الله ﷺ ، يحل الله لرسوله ما شاء ، فرجعت المرأة الى أم سلمة ، فوجدت رسول الله عندها . فقال رسول الله : « ما بال هذه المرأة » ؟ فأخبرته أم سلمة ، فقال : « ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك » ؟ فقالت أم سلمة : قد أخبرتها ، فذهبت الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً » ، وقال : لسنا مثل رسول الله ﷺ ، يحل الله لرسوله ما شاء ، فغضب رسول الله ، ثم قال : « والله انى لاتفككم

(١) الرسالة : ص ٤٠١ .

الله ، وأعلمكم بحدوده » وقد أخرجه عبد الرزاق موصولا بأسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار (٢) .

ففى قوله عليه السلام « ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك » ؟ دلالة على أن خبر أم سلمة عنه - منفردة - مما يجوز قبوله والعمل به ، لأنه لم يأمرها بأن تخبر عنه ﷺ ، الا وفى خبرها ما تكون الحجة ، لمن أخبرته ، وهكذا خبر امرأة الرجل الذى قبل امرأته - منفردة - ان كانت من أهل الصدق عنده .

٣ - وعن أنس بن مالك قال : « كنت أسقى أبا طلحة ، وأبا عبيدة ابن الجراح ، وأبى بن كعب ، شرابا من فضيخ وتمر ، فجاءهم آت فقال : ان الخمر قد حُرِّمت . فقال أبو طلحة : قم يا أنس الى هذه الجرار فاكسرها ، فقممت الى مهراس لنا فضربت بها بأسفله حتى تكسرت » أخرجه الشافعى .

فهؤلاء عملوا بخبر الواحد مع امكان الذهاب الى الرسول للاستيثاق مما سمعوه .

٤ - ٧ - وأرسل النبى أبا بكر على الحج فى سنة تسع . فأقام للناس مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم ، وكان واحداً ، كما بعث على بن أبى طالب فى تلك السنة بآيات من براءة ، وبأحكام - وكان على واحداً ، وأرسل الى الأمصار ولاية ومعلمين كمعاذ بن جبل فى اليمن ، ولم يطلب الناس لتصديق خبره عن الرسول آخرين ، ولم تنزل كتب رسول الله تنفذ الى ولايته بالامر والنهى ، مع آحاد ، ولم يكن لأحد من ولايته ترك انفاذ أمره .

٨ - وأرسل النبى رسلا الى اثنى عشر ملكا يدعوهم الى الاسلام ، ولو لم يكن خبر الواحد عن الرسول موجبا للعمل لم يرسلهم النبى آحاداً .

والقرآن الكريم نفسه يذكرنا بأنه أرسل الى الأمم أنبياء . كلهم

(٢) شرح الزرقانى للموطأ : ٩٢/٢ .

كانوا أحاداً كقوله « أنا أرسلنا نوحاً إلى قومه » (٢) . أو اثنين كموسى وهارون « اذهبا إلى فرعون انه طغى » (٤) . أو ثلاثة وهو الحد الأقصى كرسل أصحاب القرية « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون » إذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون » (٥) فأقام الحجة عليهم بخبر الواحد ، النبى أو الاثنين أو الثلاثة . وليس الزيادة فى التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد ، إذ أعطاه الله ما يبين به الخلق غير النبيين (٦) .

ونحن حين نسلم بأن أحاديث الأحاد الصحيحة يجب العمل بها ، نجد أماناً كمّا هائلاً من كتب السنة ، لكل كتاب منها خصائصه وشروطه ، فما هى القيمة التى يجب أن نعطيها لهذه الكتب عند الاستدلال بالأحاديث التى اشتملت عليها ؟ .

● امام الحرمين والمتواتر :

قال امام الحرمين - من علماء الشافعية - وأبو الحسين - من علماء المعتزلة : ان المتواتر يفيد العلم نظراً بمعنى أنه يحتاج إلى بحث .

● الأمدى من الشافعية :

والأمدى من الشافعية ، والمرتضى من الرافضة (الشيعة) يتوقفان فى افادة المتواتر العلم .

● الغزالى :

كان يرى أن المتواتر من قبيل القضايا التى قياسها معها ، فليس أولياً لا يحتاج إلى برهان ، وليس كسبياً يحتاج إلى نظر وبحث .
والراجح ما عليه الجمهور من أن المتواتر يفيد العلم الضرورى .
ولكن هل المتواتر نادر حتى قيل انه لا يتجاوز عدد أصابع اليد أو اليدين ؟ قال ذلك النووى وابن الصلاح .

(٣) نوح : ١ (٤) طه : ٤٣ . (٥) يس : ١٣ ، ١٤ .
(٦) السنة ومكانتها : الفصل الخامس ص ١٦٧ - ١٦٨ .

الواقع أن هنالك المتواتر باللفظ والمعنى مثل حديث « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه الشيخان عن أبي هريرة كما رواه عن الرسول آخرون بلغت عدتهم أربعين نفساً من الصحابة كما قال البزار في مسنده أو سبعة وثمانين كما قال ابن منده . وهذا قد يندر في الأخبار التي لا تتناول الأعمال الجماعية الظاهرة كصلوات الجماعة والحج . فهذه الأخبار تأتي متواترة المعنى فقط . لأن كل إنسان رأى النبي يفعل شيئاً منها ، ويعبر عنه بأسلوبه الخاص مثل أحاديث رفع اليدين عند الدعاء . جاء عن عدد كبير ، روى أن عدة الروايات فيه بلغت المائة .

وللسيوطي كتاب في الحديث المتواتر سماه « الأزهار المتناثرة » . وهو مأخوذ من كتاب آخر اسمه « الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة » .

وجاء الشيخ أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني فاستدرك على الأزهار المتناثرة في كتاب له سماه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » .

ثم خلفه الشيخ أبو الفضل عبد الله الصديق فزاد على نظم المتناثر في كتاب له سماه « اتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ، بما وقع من الزيادات في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة » .

وقد لخص السيوطي نفسه كتابه الأزهار المتناثرة بما سماه « قطف الأزهار » أورد فيه أحاديث كثيرة مثل : أحاديث المسح على الخفَّين - ويل للأعقاب من النار - نزل القرآن على سبعة أحرف - كل مسكر حرام - بدأ الإسلام غريباً - من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة - كل ميسر لما خلق له - المرء مع من أحب - أن أحدكم ليعمل عمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

ومثل حديث : بشر المشائين فى الظلّم الى المساجد بالنور
التام يوم القيامة .

ولكن ما الذى دعا البعض الى القول بندرة الحديث المتواتر ؟ .

قال شيخ الاسلام ابن حجر : « ان هذا الرأى ناشىء عن قلة الاطلاع
على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لاثبات التواتر ،
ثم مثّل لكثرة المتواتر بالكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا
وغربا ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مؤلفيها » (٧) .

وفى قول ابن حجر حدة فى الجواب . وتوسيع لدائرة المتواتر ،
حتى ليشمل المتواتر عن رواية السنة لا متواتر النقل عن الرسول ﷺ .
كما أنه يشمل المتواتر معنى وان اختلف اللفظ فان المتواتر اللفظ لا يتجاوز
١٤ حديثا .

الاحتجاج بما فى كتب السنة

قال الامام الشوكانى (٨) : واعلم أن ما كان من الأحاديث فى الصحيحين ، أو فى أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث ، لأنهما التزما الصحة ، وتلقّت الأمة ما فيهما بالقبول . قال ابن الصلاح : ان العلم اليقيني النظرى واقع بما أسنده . وقد سبقه الى مثل ذلك محمد ابن طاهر المقدسى ، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف . واختاره ابن كثير ، وحكاه ابن تيمية عن أهل الحديث ، وعن السلف . وعن جماعات كثيرة من الشافعية ، والحنابلة ، والأشاعرة وغيرهم . قال النووى : وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون ، فقالوا : يفيد الظن ما لم يتواتر .

وحكى زين الدين عن المحققين نحو ذلك ، وقال : وقد استثنى ابن الصلاح أحرفا يسيرة تكلم فيها بعض أهل النقد ، كالدارقطنى وغيره . وهى معروفة عند أهل هذا الشأن .

● غير الصحيحين :

وهكذا يجوز الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين مما كان خارجا عن الصحيحين ، وكذا يجوز الاحتجاج بما كان فى المصنفات المختصة بجمع الصحيح ، كصحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، والمستخرجات على الصحيحين ، لأن المصنفين لها قد حكموا بصحة كل ما فيها حكما عاما .

● الحسن والصالح :

ثم قال الشوكانى : وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعتبرين بحسنه ، لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ، ولم يخالف فى الجواز الا البخارى وابن العربى ، والحق ما قاله الجمهور ، لأن أدلة وجوب العمل بالأحاد وقبولها . . شاملة له .

(٨) نيل الأوطار : ١٤/١ — ١٥ .

ومن هذا القبيل ما سكت عنه أبو داود ، لأنه ذكر في سننه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ، وما كان واهنا شديد الضعف بينه . هكذا قال محمد بن إبراهيم الوزير ، وابن الصلاح والنووي وغيرهم ، وأضاف النووي قوله : إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدر في الصحة والحسن ، وجب ترك ذلك . قال ابن الصلاح : « وعلى هذا ما وجدناه في سنن أبي داود مذكوراً مطلقاً ، ولم نعلم صحته عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود ، لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داود الصحة والحسن » .

وقد تتبع المنذرى ما سكت عنه أبو داود ، وبين ضعف كثير مما سكت عنه ، فيكون ذلك خارجاً عما يجوز العمل به ، وأما ما سكت عليه جميعاً ، فلا شك أنه صالح للاحتجاج ، إلا في مواضع يسيرة ، نبه الشوكاني على بعضها في نيل الأوطار .

وأما ما سكت عنه الإمام أحمد من أحاديث مسنده ، صالح للاحتجاج به .

وأما بقية السنن والمسانيد التي لم يلتزم مصنفوها الصحة ، فمما وقع التصريح بصحته أو حسنه منهم أو من غيرهم ، جاز العمل به ، وما وقع التصريح كذلك بضعفه لم يجز العمل به إلا بعد البحث عن حاله ، أن كان الباحث أهلاً لذلك .

وقال السعدى في قاموس الشريعة : إذا رفع الصحابي خبراً عن الرسول ﷺ بإيجاب فعل وجب العمل به على من بلغه من المكلفين ، إلى أن يلقي خبراً غيره أثبت من الأول ، أو كان هو الأخير من عمل الرسول ، فيترك الأول ويعمل بالثاني .

الحديث المشهور

● تعريفات للمشهور :

- ١ - الحديث المشهور ، عند جمهور المحدثين : هو ما اشتهر على السنة الناس العوام أو الفقهاء أو الوعاظ أو النحاة أو المحدثين .
فالمشهور على السنة الناس كحديث : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » . وهو حديث صحيح ، وقد يكون مشهوراً وهو باطل لا أصل له : مثل « يوم صومكم يوم نحركم » ، وقد يكون فى رتبة الحسن مثل « العجلة من الشيطان » حسنة الترمذى .
والمشهور عند الفقهاء : مثل « أبغض الحلال الى الله الطلاق » صححه الحاكم . ومثل : « انما الأعمال بالنيات » .
والمشهور عند علماء أصول الفقه : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » صححه ابن حبان - وعند الحاكم بلفظ « ان الله وضع » .
والمشهور عند المحدثين : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .
والمشهور عند النحاة : مثل « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » وهو لا أصل له . ومثل : « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » ، قال العراقى : لا أصل لهذا الحديث . يعنى لا يوجد بهذا اللفظ فى شيء من كتب الحديث المعتمدة .
- ٢ - ومن المحدثين من عرف المشهور بأنه « ما رواه ثلاثة فاكتر ، عن ثلاثة فاكتر ، الى منتهاه ، لا يمكن - عادة - تواطؤهم على الكذب ، أو حصوله منهم اتفاقاً » .
فهو من قبيل خبر الآحاد ، لا يبلغ درجة المتواتر ، ولكنه يرتفع عن حديث الآحاد ، من حيث عدد الرواة ، وهو يفيد الطمأنينة بمعنى أنه يقوى اليقين ، وهذا قول الدنفية ، وقال بعضهم : أن المشهور يفيد اليقين بطريق الاستدلال بخلاف المتواتر فإنه يفيد اليقين بالضرورة .

ويرجع اشتهاار الحديث لأمور :

- ١ - اشتهااره بين الصأابة مع عدم بلوغ درجة التواتر .
- ٢ - اشتهااره بين العلماء لكثرة وروده على السنتهم فى المسائل الفقهية أو أأبوية المتكررة .
- ٣ - قد تحدث نكبات ، أو مواقف سياسية ، أو مناظرات فقهية أو كلامية ، ويستشهد فيها بأحديث ، فيذيع فى الناس ، للمناسبة التى تملك على الناس مشاعرهم ، وألسنتهم ومجالسهم . وسواء فى ذلك أأديث المشهور الصأب . أم المشهور أأسن ، أم الضعيف ، أم الموضوع ، أم الذى لا أصل له .
- ٣ - وعرف أأنفية أأديث المشهور بأنه ما كان مشهوراً فى عصر الصأابة أو التابعين أو أتباع التابعين ، وأن صار بعد ذلك متواتراً ، أو آأاداً .
- ٤ - وقال بعض أأنفية : المشهور : ما كان آأاد الأصل ، متواتراً فى القرنين الثانى والثالث . كأديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .

ما يقابل المشهور (العزیز والغریب) :

يقابله أأديث العزیز والغریب ، لأنه اذا تحقق فى رواته اثنان ولو فى طبقة واحدة ولا تقل الرواة عنهما فى كل طبقة فهو العزیز ، وهو دون المشهور ، ومن أقوى درجات الآحاد ، وأن انفرد بالرواية رأو واحد فهو الغریب .

والغریب اما مطلق واما نسبى :

● الغریب المطلق : هو الذى يرويه عن الصأابى رأو واحد فقط كأديث : « الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث » .

تفرد بروايته عبد الله بن دينار ، عن الصأابى عبد الله بن عمر . عن رسول الله ﷺ .

● الغریب النسبى : هو ما تفرد به رأو واحد فى أثناء التحمل ، يعنى رواه واحد فى طبقة من طبقات السند ، بعد أن يرويه عن الصأابى

أكثر من راو واحد ، وسمى غريباً نسبياً ، لأن التفرد وقع فى راو واحد .
فى طبقة واحدة بينما روى عن أكثر من واحد فى طبقات أخرى ، وهو
أحسن درجة من الغريب المطلق اذا كان الرواة ثقات .

مثاله : حديث : أن النبى ﷺ : كان يقرأ فى الأضحى والفطر
بـ « ق » و « اقتربت الساعة » . فقد تفرد به ضمرة بن سعيد ، عن
عبيد الله بن عبد الله ، عن أبى واقد الليثى ، ولم يروه أحد من الثقات
غير ضمرة ، لكن رواه - من غير الثقات - ابن لهيعة ، وهو ضعيف عند
الجمهور ، رواه عن طريق خالد بن يزيد ، عن الزهرى ، عن عروة ،
عن عائشة (٩) .

ومن أشهر ما أُلّف فى المشهور وتمييزه : كتاب اللآلئ المنثورة فى
الأحاديث المشهورة للحافظ ابن حجر العسقلانى ، وكتاب فقه العوام
وانكار أمور اشتهرت بين الانام ، لتاج الدين الفزارى ، وتمييز الطيب
من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث ، لعبد الرحمن
ابن الربيع ، تلميذ الامام السخاوى ، والدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة
لجلال الدين السيوطى ، وهى نسختان : كبرى وصغرى ، والمقاصد
الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على اللسنة ، لآبى الخير
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، وهو الكتاب الذى اختصره
تلميذه « الفزارى » ، وسماه « تمييز الطيب من الخبيث » . واختصره
اسماعيل بن محمد العجلونى الجراحى ، المتوفى سنة ١١٦٢ هـ فى كتابه
المسمى : كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على
السنة الناس . وهو من أفضل الكتب التى أفدت منها كثيراً . كما أفدت من
كتاب « المغنى عن حمل الأسفار » للحافظ العراقى . ولسان الميزان
والكنى لابن حجر .

وكثيراً ما يكتشف الدارس بدريته وكثرة مطالعته ضعف الحديث أو
وضعه بذوق المحدث الخاص ، فان للحديث النبوى المثبت نورانية خاصة

(٩) د . رؤوف شلبنى : الحديث النبوى وأحوال الرواة : ص ٣١-٣٣ .

يلمحها من يعيش فى السنة . فى فصاحة العبارة أو ركاكتها ، وفى اتفاقها مع قواعد اللغة ، وعدم التكلف ، وسمو المقصد ، أو عكس ذلك .

● الحاق المشهور بالمتواتر :

وقد ألحق الحنفية الحديث المشهور - يعنى الصحيح - بالحديث المتواتر ، لأنه قد اكتسب كثيراً من القوة باشتهاره فى أيدي العلماء ، ولعمل الفقهاء به ومثلوا لذلك بخبر المسح على الخفين وبحديث « لا وصية لموارث » . . وأسرفوا حين قالوا انه قد ينسخ الآية القرآنية ، فقالوا : نسخ حديث المسح على الخفين غسل الرجلين فى الآية ، ونسخ حديث « لا وصية لموارث » الآية « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف » (١٠) ، وقد أنكر الجمهور عليهم ذلك . قال الشافعى مؤيداً قول الجمهور : ان الله قال « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » (١١) والسنة ليست مثل القرآن ولا خيراً منه ، كما أن القرآن مبين بالسنة ، كما قال تعالى « لتبين للناس نزل اليهم » (١٢) ، وما كان بياناً لا يكون ناسخاً للحكم بل شارحاً له يبين القيد أو المخصص أو الاستثناء أو يزيل الإبهام فقط ولأنه لو قيل ان السنة تنسخ القرآن لجاز للطاعن فى أن القرآن من عند الله أن يقول : هذا محمد هو أول من خالف القرآن ، واذا ظهر منه قول ثم قرأ ما هو مخالف ، فالطاعن يقول : قد كذبه ربه فيما قال فكيف نصدق ؟

(١١) البقرة : ١٠٦ .

(١٠) البقرة : ١٨٠ .

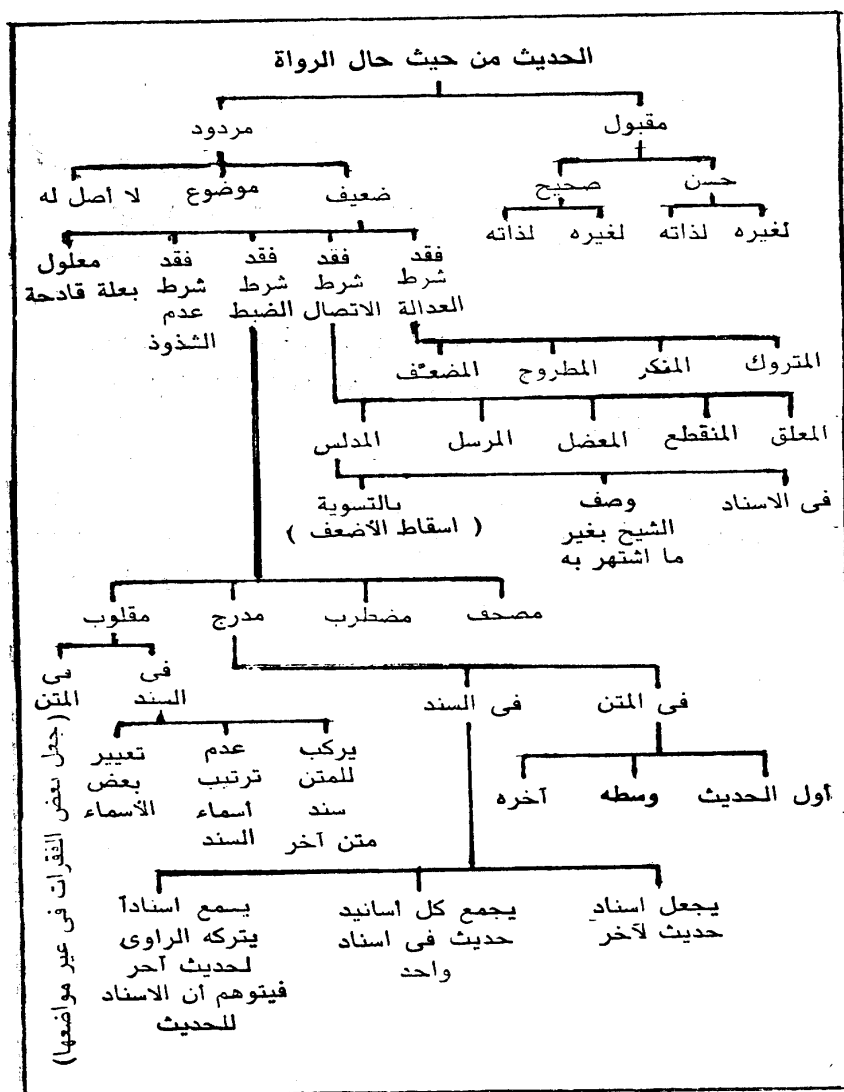
(١٢) النحل : ٤٤ .

الحديث المقبول والمردود

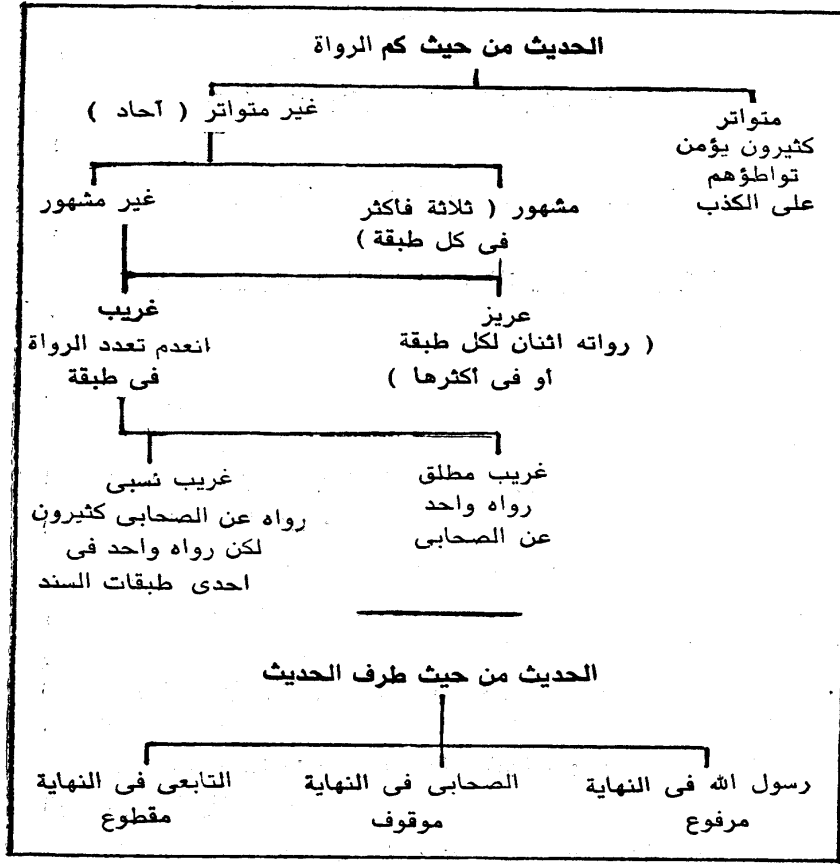
طبقا للقسمة العقلية يقال : الحديث اما مقبول أو مردود ، والمقبول اما لأنه صحيح لذاته أو صحيح لغيره يعنى لأسباب أخرى تقوى ما ليس فى درجة الصحيح .

وما ليس فى درجة الصحيح اما ضعيف واما حسن ، والحسن حسن لذاته ، أو حسن لغيره ، فهو ضعيف تقوى بأسباب أخرى جعلته حسناً لغيره .

وأما المردود فهو الموضوع . واطلق أحد المعاصرين لفظ المردود على الضعيف ، طبقا لقول فريق من العلماء . أما الجمهور فعلى الأخذ بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال .. وأحيانا عندما لا يوجد فى الباب غيره . ويمكن أن نتصور ذلك فى الشجرة التالية اذا قلنا ان شرط الصحيح المقبول هو : ١ - الاتصال ٢ - العدالة ٣ - الضبط ٤ - عدم الشذوذ ٥ - عدم وجود علة ، وأن غير المقبول - وهو المردود - ما فقد أحد هذه الشروط .



وسياتى بيان تفصيلى يوضح كل ذلك فيما يلى :



مصطلحات فى كتب الحديث

يقابل الدارس لكتب الحديث والفقه بعض كلمات اصطلاحية يستل عنها كثيرا ، أوضحها هنا للقارىء :

● الحديث الصحيح :

« هو ما اتصل سنده بنقل العدل ، الضابط ، عن مثله الى منتهاه ، بحيث لا يكون شاذًا ، ولا معللاً » .

وهذا التعريف الفنى للحديث الصحيح يستوجب أن يتوافر فيه عدة شروط :

الأول : أن يكون متصل الاسناد ، فلا يقع فى الرواية أن واحداً أغفل ذكر الذى روى عنه مباشرة ، فذكر شيخ شيخه فى الرواية . ولم يذكر الراوى أستاذه الذى نقل عنه قبل أن يذكر شيخ أستاذه ، والا فان الحديث يخرج من دائرة الصحيح مهما تكن تقوى الراوى وورعه .

الثانى : أن يكون كل راو من الرواة فى سلسلة الاسناد - من أولها الى آخرها - قد توافر فيه شرط العدالة ، ويعنى بالعدالة هنا التمسك بالدين ، والورع والصدق .

الثالث : كما يتوافر فيه شرط الضبط ، ويعنى بالضبط دقة الحفظ ، وسلامة الذاكرة ، دون غفلة ، أو وهم ، أو تساهل فى الرواية ، ولذلك نجد بعض الرواة ، لحرصه على أن يكون دقيقا فيما يرويه ، يقول فى أثناء الحديث (أو) وأحيانا يقول (شك) ، يعنى شك من سمعت منه ، فقال كذا أو كذا ، حتى ولو كانت الكلمتان مترادفتين ، ويعطيان معنى واحداً ، وذلك مبالغة منهم فى الأمانة العلمية ، وحرصا على أن تكون الرواية باللفظ والمعنى .

مثال ذلك الحديث : « صلى عمار بن ياسر - رضى الله عنه - صلاة فأوجز ، فقال بعض القوم : لقد خففت - أو أوجزت - الصلاة » ، فلما شك الراوى فى نص الكلمة (خففت) أو (أوجزت) ذكرهما . . بل ان بعض العلماء كرهوا استبدال كلمة النبى بكلمة الرسول

أو العكس حين يروى حديثا جاء فيه أحد اللفظين . برغم دلالة كل منهما على شخص واحد هو محمد ﷺ ، وأوردوا في ذلك حديثا عن النبي ﷺ غير لفظ الرسول بالنبي أو العكس . فأرشدته الى الالتزام بالنص الوارد .

الرابع : واشترط في متن الحديث - أى نصه ولفظه - ألا يكون شاذاً ، فلا يخالف الراوى فيما يرويه من هم أوثق منه في الحفظ . أو من هم أكثر عدداً ، فكل حديث يرويه الثقة يقارن بكل الأحاديث التى رويت من جميع الطرق في الباب ، ليعرف مدى الاتفاق والاختلاف ، وموضعه ورتبته في الحديث ، وفى نهاية استقراء كافة ما روى نحكم بالصحة لايّها ، وإذا أمكن الجمع بين النصين ذهبنا علة الشذوذ .

الخامس : كما أنه - فى الحديث بوجه عام - سواء المتن وهو النص ، أم الاسناد ، وهو سلسلة الرواة . « حدثنا فلان . عن فلان . عن رسول الله ﷺ أنه قال » - يشترط أن يخلو من العلة القادحة فى صحته . قالوا : وليس للراوى أن يزيد فى نسب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه ، لئلا يكون كاذبا على شيخه ، فان أراد زيادة ايضاح ، او ازالة لبس فليبرز زيادته ، كقول البخارى « حدثنا داوود - هو ابن أبى هند - عن عامر قال : سمعت عبد الله - هو ابن عمرو - « - وكنا فى صحيح مسلم : « حدثنا سليمان - يعنى ابن بلال ، عن يحيى - وهو ابن سعيد « (١٢) .

● الحديث المسند الصحيح :

هو ما اتصل سنده الى منتهاه ، وأكثر ما يستخدم هذا الاصطلاح فيما اتصل اسناده الى النبي ﷺ ، وروى عنه ، ويسمى حينئذ حديثا صحيحا مرفوعا ، فان كان اتصال السند من الراوى الاول الى الراوى الأخير ، وكان الأخير هو الصحابى الذى لم يرفعه الى الرسول . بل

(١٢) شرح النووى الصحيح مسلم : ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

كان هو قائله أو فاعله ، فهو حديث صحيح موقوف ، أما اذا انتهت سلسلة الاسناد الصحيح الى التابعى ، فيسمى حديثا صحيحا مقطوعا .

● الحديث المتصل :

ويسمى الموصول ، وهو ما اتصل اسناده ، سواء أكان مرفوعا أم موقوفا على صحابى أو تابعى .

● الحديث المرفوع :

هو نوع من الحديث المسند ، وهو ما أضيف - أى نسب قولاً أو فعلاً الى رسول الله ﷺ خاصة - ولا يقع لفظ «مرفوع» بهذا الاطلاق على غير الحديث المنسوب الى الرسول ، سواء أكان الحديث المرفوع متصل الاسناد ، أم كان فى سلسلته انقطاع ، ولهذا . . فليس كل حديث مرفوع يكون صحيحا حتما ، بل منه الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والموضوع الذى وضع على الرسول كذبا . فكلمة مرفوع تعنى نسبة الحديث الى الرسول دون الدلالة على درجته .

أمثلة للحديث المرفوع :

١ - المرفوع من القول صراحة : كحديث البخارى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : « لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أم يومين ، الا أن يكون رجل كان يصوم صوما ، فليصم ذلك اليوم » .

٢ - المرفوع من القول حكما : كحديث البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ وقتت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل نجد قُرن المنازل ، ولأهل اليمن يَلمَلَم ، هنّ لهن ، ولكلّ أت أتى عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمرّة ، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة .

ومن ذلك قول الصحابة « نهينا عن كذا » - أو « أمرنا بكذا » - أو « كنا نقول » .

٣ - فعل رسول الله صراحة : كحديث البخارى عن أنس بن مالك

أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر . وكحديث البخارى أيضا عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن عائشة وأم سلمة أخبرتا أن رسول الله ﷺ ، كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ، ثم يغتسل ويصوم .

٤ - المرفوع من فعل الرسول حكما : يقول المحدثون : ان الحديث الصحيح الموقوف على الصحابى كالمرفوع الى الرسول حكما اذا كان فى المسائل التى من شأنها ألا تعلم الا عن طريق الوحي والرسول : كحديث البخارى : « قالت أم الدرداء : كان أبو الدرداء يقول : أعندكم طعام ؟ فان قلنا : لا ، قال : فانى صائم يومى هذا ، وفعله أبو طلحة وأبو هريرة ، وابن عباس ، وحذيفة ، رضى الله عنهم » .

٥ - المرفوع من صفة رسول الله ﷺ صراحة : مثل حديث أم معبد : « لا تشنؤه من طول ولا تحقره من قصر » وكحديث أنس : خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين ، فما قال لى « أف » قط ، ولا قال لشيء فعلته ليم فعلته ولا لشيء لم أفعله ، ليم لم تفعله ؟ .

٦ - المرفوع تقريراً صراحة : كحديث عمرو بن العاص أنه لما بعث فى غزوة ذات السلاسل قال : « احتملت فى ليلة شديدة البرودة فاشفقت ان اغتسلت أن أهلك ، ثم صليت بأصحابى صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له ، فقال : يا عمرو . صليت بأصحابك وانت جنب ؟ فقلت : ذكرت قول الله عز وجل : « ولا تقتلوا أنفسكم ، ان الله كان بكم رحيما » (*) . فتييمت وصليت . فضحك رسول الله ﷺ ، ولم يقل شيئا » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والدارقطنى وابن حبان . وعلقه البخارى . وفى هذا اقرار من النبى لما فعله عمرو ، والاقرار حجة لانه عليه السلام لا يقر على باطل .

٧ - المرفوع تقريراً حكما : كقول الصحابة : « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ » : يعنى عند الجماع يعزلون منهم اذا اندفق ، تنظيماً للنسل . أو حفاظاً على صحة المرأة .

(*) النساء : ٢٩ .

● أهم المؤلفات فى الحديث المرفوع :

أهم الكتب الجامعة للحديث المرفوع : صحيح البخارى ، ومسلم ، والموطا ، ومسنند الامام أحمد ، والمستدرک للحاكم ، وسنن أبى داود والترمذى ، والنسائى وابن ماجه والدارمى ، وهى بذلك الترتيب فى درجة الصحة . وأعلاها « اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان » .

● الموقوف :

هو ما أضيف الى الصحابى قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً ، فيقال مثلاً : « عن ابن عباس قال » : ولا يذكر بعد ابن عباس كلمة « قال رسول الله » ، ومثاله : قال ابن مسعود « لعن الله النامصة والمتنمصة ، والواشمة والموتشمة » . وفى مثل هذا يقال : انه موقوف فى حكم المرفوع ، أو يقال : انه مرفوع حكماً .

وقد يستعمل لفظ الموقوف مضافاً الى التابعى ، فيقال : حديث كذا موقوف على عطاء ، يعنى انه من قول التابعى « عطاء » . وهنا لا يرد لفظ موقوف الا مقيداً بمن أوقف عليه ، فاذا جاء اللفظ مطلقاً علم انه موقوف على الصحابى .

والصحابى هو من رأى النبى ﷺ يقظة فى حياته وهو مؤمن فى سن التحمّل . . أى وقت الادراك .

والتابعى هو الذى رأى أحداً من أصحاب الرسول . وسمع منه وهو مؤمن كذلك فى سن التحمّل .

ويرتبط بمعرفة المرفوع والموقوف ما يسمى بالخبر والأثر ، وهما عين الحديث . . وفيما يلى بيان ذلك :

● الحديث والخبر والأثر :

قال جماعة : ان الحديث هو ما أضيف الى النبى ﷺ ، فيختص بالمرفوع . عند الاطلاق ، ولا يراد به الموقوف الا بقرينة - أما الخبر فانه أعم من أن يطلق على المرفوع والموقوف . فالخبر يشمل ما أضيف

الى الصحابة والتابعين أو الى الرسول . وعليه يسمى كل حديث خبراً ، ولا يسمى كل خبر حديثاً .

وقال آخرون : الحديث هو المرفوع الى النبي ﷺ ، والموقوف على الصحابة والتابعين ، فيكون مرادفا للخبر .

وأما الأثر فانه يطلق على الحديث المرفوع والموقوف .

وعند فقهاء خراسان يطلق الأثر على الموقوف ، ويطلق الخبر على المرفوع (١٤) .

فاذا عرف أن بعض المحدثين يطلق كلمة « حديث » على المرفوع والموقوف زال الاشكال الذى يعرض لكثير من الناس عندما يسمع أن الامام أحمد قال : صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر ، وهذا الفتى - يعنى أبا زرعة - قد حفظ سبعمائة ألف . فهى شاملة للمنقول عن النبي ﷺ ، ولأقوال الصحابة والتابعين ، كما تشمل طرق الحديث الواحد ، فقد يروى المحدث الحديث الواقع من طرق مختلفة اذ يكون للصحابى أو التابعى رواية متعددة ، وهذا هو الغالب ، فيعنى المحدث بجمع طرق الحديث من رواته . فقد تبلغ أحيانا عشرة طرق ، فيعدها عشرة أحاديث . وهى ليست الا حديثاً واحداً . وقد كان ابراهيم بن سعيد الجوهري يقول : كل حديث لم يكن عندى من مائة وجه فانا فيه يتيم (١٥) وقد قال الحازمى - بسنده الى البخارى أنه قال « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح » . كما قال أيضاً : « لم أخرج فى هذا الكتاب الا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر » .

● الحديث المنقطع والمقطوع :

المنقطع : هو ما يسقط من اسناده راو ، غير الصحابى ، أو يذكر

(١٤) طاهر الجزائرى : توجيه النظر ص ٣ — ٤ ط مصر سنة ١٣٢٨ .
(١٥) تائيب الخطيب ص ١٥١ وفتح الملهم شرح صحيح مسلم لبشير أحمد الديوبندى ٢/١ ط الهند .

فيه راو مبهم ، أو يكون فى اسناده رجل لم يُسم . قال العلماء : وهو ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون فى السند رجلان مجهولان ، لم يُسميا ، ولم يُعرفا ، كان يقال فى السند « عن رجل » ، ولا يعرف من هو ذلك الرجل ، فقد يكون غير ثقة ، أو ثقة غير ضابط .

الثانى : أن يكون فى اسناده رجل غير مسمى ، ولكنه عرف من طريق آخر ، فهذا أحسن حالا من الأول .

الثالث : أن يكون فى الاسناد رواية من لم يسمع من الذى يروى عنه الحديث . قبل الوصول الى التابعى الذى هو موضع «الارسال» ولا يقال لهذا النوع مرسل ، انما يقال له منقطع .

مثال هذا : ما رواه أبو داود ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن عمر بن الخطاب أنه قال وهو على المنبر : « يا أيها الناس : ان الرأى انما كان من رسول الله ﷺ مصيبا ، لانه الله كان يريه ، وانما هو منّا الظن » . .

وبيان الانقطاع فى الحديث يبدو فى « ابن شهاب عن عمر » لأن ابن شهاب لم يدرك عمر بن الخطاب ولم يسمع منه الحديث .

وقيل : الحديث المنقطع : هو ما سقط فى اسناده راو واحد ، فى موضع واحد قبل الصحابى ، أو سقط منه راويان قبل الصحابى لا على التوالى ، أو ذكر فيه رجل مبهم .

وقيل : المنقطع هو ما لم يتصل اسناده ، ولو سقط منه أكثر من واحد .

وأكثر الأحاديث المنقطعة هى التى يرويهما التابعون عن رسول الله ﷺ .

● الحديث المقطوع :

هو الموقوف على التابعى ، قولا ، أو فعلا ، أو تقريراً ، سواء أكان متصلا أو غير متصل .

والفرق بين المنقطع والمقطوع : أن المقطوع من كلام أو فعل أو تقرير التابعى ، أما المنقطع ففيه الصحابى ، أى أن المقطوع حديث عن التابعى لا يرتفع الى الصحابى .

مثال المقطوع : روى مسلم عن ابن سيرين قال : « أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » .

وجاء فى صحيح البخارى : قال الحسن : أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآياته ثمنا قليلا ، ثم قرأ « يا داوود انا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (١٦) .

فكل من ابن سيرين والحسن صحابيان . وهما اللذان قالاهما الحديثين . ولم يروياه عن صحابى ، لذلك قيل انه مقطوع لا منقطع (١٧) .

* * *

● أين يوجد الحديث الموقوف والمقطوع ؟

يكثر ذلك فى الكتب التالية :

مصنف عبد الرزاق

مصنف ابن أبى شيبة

تفسير ابن جرير الطبرى

تفسير أبى حاتم وابن المنذر (١٨) .

* * *

● لماذا يروى الحديث المقطوع ؟

المرفوع الى الرسول والمسند الى الصحابى الموقوف عليه يرويان لأن الرسول مصدر من مصادر التشريع «من يطع الرسول فقد أطاع الله» (*)

(١٦) سورة ص : ٢٦ .

(١٧) الحديث النبوى وأحوال الرواة ص ٤٧ ، ٨١ .

(١٨) رؤوف شلبى : الحديث النبوى وأحوال الرواة ص ٤٧ ، ٤٨ .

وانظر تدريب الراوى ج ١ ص ١٩٥ — ولحات فى أصول الحديث ص ٢٢٤ .

(*) النساء : ٨٠ .

ولأن الصحابي عندما يقول شيئاً في الشرع - مما يكون العلم بحكمه لا يكون إلا عن طريق الوحي - يكون قوله في حكم المرفوع، ما لم تقم قرينة على أنه يقول ما يقوله اجتهاداً . فلماذا يروى الحديث المقطوع الذي هو من قول التابعي ؟

تروى الأحاديث المقطوعة لأنها إذا كانت متصلة الاسناد صح الاستئناس بها فيما لم يرد فيه نص ، ولأنه قد يكون مرجحاً في مواضع الخلاف في فهم النصوص ، فقرب التابعين من عصر النبوة يجعل فهمهم أنقى ، وبخاصة لو كانوا من العرب الأقحاح الذين لم تشب العجمة لغتهم . فهو أشبه بالموقوف . غير أن الموقوف على الصحابي - في الاحتجاج به - قولان :

ومثال الموقوف المشهور :

« من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك . لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك . إلا غفر له ما كان في مجلسه » .

روى الحاكم النيسابوري أن الإمام مسلماً جاء إلى البخاري وسأل عنه فقال : هذا حديث مليح إلا أنه معلول . فهو عن عون بن عبد الله أي موقوف عليه ، وليس من قول النبي ﷺ (١٩) .

ولكن الحديث له شاهد مرفوع عن جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك - في مجلس ذكر كان كالطابع يطبع عليه . ومن قالها في مجلس لغو كان كفاراً له » . رواه النسائي والطبراني والحاكم وغيرهم (٢٠) .

(١٩) معرفة علوم الحديث ص ١١٢ والسنة المفتى عليها ص ٧٥ .
(٢٠) المائتات لحسن البنا . تعليق الشيخ رضوان محمد رضوان .

فمن قالوا : انه حجة قدموه على القياس ، وبخاصة اذا لم يوجد لقول الصحابي من يخالفه من الصحابة ، ومن الفقهاء من قالوا : اذا اشتهر الموقوف بين الصحابة دون مخالف أعداء اجماعا ، والاجماع من مصادر الأحكام الشرعية .

وكذلك يؤخذ بالموقوف فيما لا يجوز القول فيه بالرأى ، كاخبار الآخرة ، وأحكام العبادات ، فهو فى حكم المرفوع .

واذا قال الصحابي « كنا نقول ، أو نفعل ، أو يقولون ، أو يفعلون كذا ، أو كنا لا نرى ، أو لا يرون بأسا بكذا » فقد اختلفوا فى هذه العبارات .

قال الاسماعيلي : انه موقوف وليس مرفوعا ، وقال جمهور المحدثين والفقهاء : ان لم يصفه الى زمن الرسول ﷺ فهو موقوف . وان أضافه فقال : « كنا نفعل فى حياة النبی ﷺ ، أو فى زمنه ، أو وهو فينا أو بين أظهرنا » أو نحو ذلك . فهو مرفوع تقريراً .

وقال أبو اسحاق الشيرازي الشافعي : ان كان ذلك مما لا يخفى غالبا كان مرفوعا ، والا كان موقوفاً .

واذا قال الصحابي : من السنة كذا : قلنا انه فى حكم المرفوع . وقال البعض : هو موقوف ، مثل : « من السنة اذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء » .

أما اذا قال التابعي : من السنة كذا ، فالصحيح أنه موقوف ، وقال بعض الشافعية انه مرفوع مرسل ، والمرسل نوع من المنقطع اما لسقوط الصحابي الذى روى الحديث ، أو لسقوطه مع آخرين فى السند .

وأما اذا قيل عند ذكر الصحابي فى نهاية السند كلمة « يرفعه » أو « ينهيه » ، أو « يبلغ به » ، أو « رواية » . . . فكله مرفوع متصل بلا خلاف .

وأما اذا قال التابعى : كانوا يفعلون كذا ، فلا حجة فى قوله ،
الا ان صرّح بنقله عن أهل الاجماع ، فيكون قوله نقلاً للاجماع .
وفى ثبوت الاجماع بخبر الواحد خلاف بين الفقهاء . والخلاف
فى حُجِّيَّة دليل الاجماع ، والمراد بالاجماع ، ومن ينعقد بهم الاجماع
مشهور ، والذى عليه الجمهور أنه حجة شرعية .

● الحديث الحسن :

سبق بيان الحديث الصحيح لذاته ، وبيان الشروط التى يجب
توافرها ليكون الحديث صحيحاً لذاته ، فاذا اختل شرط من شروط
الصحيح اختللاً يسيراً لا يضر ، فهو حديث صحيح مقبول ، ويجب
العمل به ، ولكنه دون الصحيح لذاته فى الرتبة ، فاذا وجد وكان
مختلفاً مع الصحيح فى شيء . . كان مرجوحاً ، ووجب التعويل على
الصحيح . واذا تعددت طرق اسناد الحديث الحسن فانه يرتقى الى درجة
الصحيح . ولكنه يسمى فى هذه الحالة : « الصحيح لغيره »

والحديث الحسن قسمان :

(ا) حسن لذاته : وهو ما كان كل راو من رواه مشهوراً بالصدق
والامانة ، لكنه لم يبلغ فى الحفظ والاتقان درجة رجال الصحيح ،
وهو مرتفع فى الوقت نفسه - عن حال من يعدّه تفرده بالحديث المروى
سبباً لاعتبار حديثه منكراً ، وذلك لمخالفته المعروف من السنة عند
المحدثين ، فرجال الحسن أعلى درجة فى الحفظ من رجال الحديث
الضعيف ، وأدنى درجة فى الاتقان من رجال الصحيح .

(ب) حسن لغيره : وهو ألا يخلو الاسناد من راو مستور لم
تتحقق أهليته ، وليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم
بالكذب فى حديثه الذى يرويه ، ولا ظهر منه سبب آخر مفسّق ، ويكون
الحديث معروفاً برواية مثله أو نحوه من وجه آخر ، فالحسن لغيره
لا يكون راويه متفرداً بالرواية وبالاسناد .

وقال السيوطى فى خطبة جامعته الكبير : كل ما كان فى مسند
الامام أحمد بن حنبل فهو « مقبول » ، فان الضعيف الذى فيه يقرب
من الحسن .

وما قاله الامام السيوطى هو ما جرى عليه علماء العصور السابقة
الى أن ظهرت فتنة العصر فى انكار كل حديث ضعيف حتى وان قارب
الحسن كالذى فى مسند الامام أحمد . . وذلك لفقد الحس العلمى الدقيق .
الذى كان لدى السيوطى وأمثاله من علمائنا السابقين رضى الله عنهم .

● الحسن الصحيح :

ابتكر الترمذى هذا الاصطلاح لما تردد العلماء فيه ،
أهو فى درجة الصحيح أم الحسن . ولما له اسنادان أحدهما صحيح
والآخر حسن .

● الحسن الغريب :

قد يطلق لفظ « حسن غريب » على بعض الحديث ، فيدل هذا
على أن الحديث فى درجة الحسن ، وقد يقال « حديث غريب » ،
فيدل هذا على أنه فى درجة الصحيح ، فاذا قيل « حديث غريب » فهو
حينئذ الضعيف .

● علو الاسناد :

ومما يرفع درجة الحديث علو الاسناد . اذ كلما كانت الرواية
أقرب الى عهد النبوة كانت أكثر توثيقاً وأبعد عن الريبة فى الحفظ
والصدق . طبقاً للحديث « خير القرون قرنى ثم الذى يليه » .
وفيما يلى بيان لأقوال الناس فى علو الاسناد ، وتحقيق المراد
بذلك . . قالوا :

العالى الاسناد : هو الذى يقرب به الراوى من رسول الله ﷺ مع
اتصال الاسناد .

النازل : هو الاسناد الذى يبتعد به الراوى عن رسول الله ﷺ
بكثرة عدد الرواة بينه وبين الرسول .

وقال أحمد : « الاسناد العالى سنة عمن سلف » ، ولهذا حرص العلماء على الرحلة اليه واستحبوها . وقال ابن الصلاح : « العلو يبعد الاسناد من الخل ، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخل من جهته سهواً أو عمداً ، ففي قلتهم قلة جهات الخل ، وفي كثرتهم كثرة جهات الخل » وهكذا قال ابن كثير (٣١) .

وعالى الاسناد ليس على ما يتوهمه عوام الناس ، اذ يعدون الاسانيد مطلقا ، فما وجدوا منها أقرب عدداً الى رسول الله ﷺ يتوهمونه أعلى اسناداً .

والعالية من الاسانيد التى تعرف بالفهم ، لا بعد الرجال ، فرب اسناد يزيد عدده على سبعة أو ثمانية ، وهو أعلى اسناداً مما ينقص عن ذلك مثل حديث عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً :

« أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها : اذا حدث كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا وعد أخلف ، واذا خاصم فجر » . رواه مسلم . وفى اسناده سبعة رواة ، وكذلك حديث ابن عمر : « مطل الغنى ظلم » فى اسناده سبعة وهو من الحديث العالى الاسناد ، وسمى الأول عالى الاسناد لقربه من سليمان بن مهران بن الأعمش ، وسمى الثانى كذلك لقربه من هشيم بن بشير .

وكذلك كل اسناد يقرب منهما أو من عبد الملك بن جريج ، أو عبد الرحمن بن عمر ، أو الأوزاعي ، أو مالك بن أنس ، أو سفيان ابن سعيد الثورى ، أو شعبة بن الحجاج . وحمام بن زيد وأمثالهم من أئمة الحديث فانه عالى الاسناد ، وان زاد عدده بعد ذكر الامام الذى جعلناه مثالا ، فهذه علامة الاسناد العالى (٣٢) .

(٢١) اختصار علوم الحديث : ص ١٣٦ .
(٢٢) توجيه النظر الى أصول الاثر : ص ١٦٣ — ١٦٤ .

ومن العلماء من جعلوا هذا نوعا من أنواع الاسناد العالى . فالعلو
فى الاسناد خمسة :

١ - القرب من رسول الله باسناد صحيح خال من الضعف ، وهو
أعظمها .

٢ - القرب من امام من أئمة الحديث كالأعمش وابن جريج .
٣ - علو الاسناد بالنسبة الى كتاب من الكتب المعتمدة كالكتب
السة ، وذلك بأن تأتى بحديث رواه البخارى مثلا فترويه باسنادك
الى شيخ البخارى .

٤ - تقدم وفاة الشيخ الذى تروى عنه عن وفاة شيخ آخر ، وان
تساويا فى عدد الاسناد . فما يروى عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم ،
أعلى مما يروى عن ثلاثة عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم ، لتقدم وفاة
البيهقى على ابن خلف .

٥ - العلو بتقديم السماع ، فمن سمع من الشيخ قديما كان أعلى
ممن سمع منه أخيرا ، كان يسمع شخصان من شيخ واحد أحدهما سمع
منه منذ ستين سنة مثلا ، والآخر منذ أربعين سنة ، فالأول أعلى من
الثانى . قال فى التدريب : ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه
أو خرف .

ثم ان النزول يقابل العلو ، وبذلك يكون النزول خمسة أقسام أيضا .

● كتب يكثر فيها الحسن :

- الجامع الصغير للإمام السيوطى
- سنن الترمذى
- مصابيح السنة للبعوى
- سنن ابن ماجه
- سنن النسائى

● هل يجب العمل بالحسن ؟

جمهور العلماء على وجوب ذلك ، لأن التفاوت بينه وبين الصحيح يسير ، والاتفاق على الأصول الواجب مراعاتها فى العمل بالحديث مشتركة بين الحسن والصحيح ، والخلاف فى الكيف والمستوى فقط . فكلهما يشترط فيه فى الضبط والعدالة والاتصال وعدم الشذوذ وعدم العلة القادحة . ولاسيما إذا لم يوجد فى الباب غيره .

● الاسناد المعنعن :

وهو ما يرويه الراوى ليس بلفظ حدثنا ولا أخبرنا ولا أنبأنا مما يدل على تلاقى الراوى بالمرورى عنه ، ولكنه يقول فى الاسناد : عن فلان ، عن فلان .. وقد اختلف فى العمل بهذا النوع من الأحاديث ومنزلتها .

قال بعض العلماء : انه من الحديث المرسل .

والذى عليه العمل وبه قال الجمهور : انه حديث متصل بشرط أن يكون المعلن غير مدلس ، وبشرط امكان لقاء من أضيفت العنونة اليهم بعضهم بعضا ، وبشرط ثبوت اللقاء . وهل يشترط - مع اللقاء طول الصحبة ؟ - مذهبان .

وهل يشترط أن يكون الراوى معروفا بالرواية عن روى عنه ؟

قال بذلك الشرط أبو عمرو المقتري . وخالفه آخرون .

« عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » :

هكذا يرد الاسناد كثيرا ، والجد هنا محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنهما . وقد اختلف العلماء فى الأحاديث التى تروى كذلك . فقليل انه حديث ضعيف ولكن آخرين يحتجون به ويصححونه ، وذلك أنه لا يعرف هل ما يرويه كان بعد ضعف ذاكرته أم قبلا ؟ فلهذه الشبهة فى تاريخ الرواية لم يحتج بها ما لم يكن لها شواهد أخرى ومتابعات . وأما من يحتج بالرواية عنه فلأنه ثقة . وبعضهم

قال بضعف الرواية بناء على أن المراد بالاسناد هو عمرو بن شعيب عن أبيه - يحتمل أن يراد بذلك أبو شعيب محمد بن عبد الله بن عمرو ، فيكون الحديث منقطعاً ، لأن جده عمرو بن شعيب لم يرو عن رسول الله ﷺ وهذا سبب من أسباب الانقطاع والضعف . وإذا حمل لفظ جده على « عبد الله ابن عمرو » فقد ضعفه العلماء أيضاً للشك في صحة جده عبد الله بن عمرو ويكنى أبا إبراهيم السهمي الطائفي . سمع من زينب بنت أبي سلمة ومن أبيه وسعيد بن المسيب وعطاء وطاووس وعمرو بن الشريد ، وسليمان بن يسار وغيرهم ، وعنه عطاء ومكحول والزهرى ، وكان ثقة صدوقاً كثير العلم ، وقال يحيى : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بذاك ، وقال يحيى بن القطان : حديث عمرو بن شعيب عندنا واه .

والراجح أن المراد « عن شعيب ، عن عبد الله ، » جد شعيب ، لأن أباه محمداً كان قد مات ، وتربى شعيب في حجر جده .

وقد توفي عمرو بن شعيب بالطائف سنة ١١٨ هـ (٣٣) .

« أصح شيء في الباب » :

يراد بهذه الكلمة أقل الأحاديث ضعفاً ، أو أرجح الموجود في الباب أى الموضوع المعنون له بباب كذا .

● الحديث المعلق :

هو أحد أنواع الحديث التى فقدت صفة اتصال السند وهى المعلق والمنقطع ، والمعضل ، والمرسل ، والمدلس . فهى فى درجة الضعيف غير أن المعلق والمرسل لهما اعتبارات تجعل الحكم بضعفهما على الإطلاق ضعفاً يجعلهما دائماً فى المردود من الحديث . أمر لم يوافق عليه العلماء باتفاق ، بل دار فيهما كثير من الحوار والتفصيل .

● ما هو المعلق ؟

هو ما حذف من مبتدأ اسناده راو أو أكثر ، ولو الى آخر الاسناد .

(٢٣) تاريخ الاسلام للذهبي ٢٨٥/٤ - ٢٨٦ .

مثال ذلك : أن مالكا رضى الله عنه يروى عن نافع عن ابن عمر ،
عن رسول الله ﷺ . فإذا قال مالك : عن ابن عمر ، عن رسول الله ، قال :
واسقط اسم نافع . كان هذا العمل تعليقاً ، والأمر فى مثل هذه الحال
لا يخلو :

١ - أما أن يكون المحذوف معروفا وثقة ، فمالك لا يدلس ، ونافع
الذى يروى عنه الحديث معروف وهو ثقة . . ففى هذه الحالة يؤخذ
بالحديث المعلق . وعلى هذا قال المحدثون : معلقات البخارى كالمسند
المتصل .

٢ - وأما أن لا يعرف اسم المحذوف وحاله من العدالة والضبط .
فهذا حديث ضعيف للجهالة بحال الراوى . فإذا قال الراوى : المحذوفون
من الاسناد ثقة عندى أو عند من رروا لى الحديث ، لم يؤخذ بقوله ،
الا اذا كان الراوى - القائل بأن المحذوف ثقة عنده - فى ذاته ثقة عدلا ضابطا
غير متهم فتقبل شهادته لمن أسقط ذكرهم أمثال مالك والشافعى والبخارى
ومسلم .

مثال المعلق من كتاب البيوع فى صحيح البخارى : عن عثمان
ابن عفان رضى الله عنه عن النبى ﷺ : « اذا بعت فكل واذا اشتريت
فاكتل » .

على أن فى النفس شيئا مما يقوله العلماء عن جعل معلق البخارى
كالمسند المتصل ، لأنه لو كان كذلك فعلا لوصله لاسيما وأن البخارى -
فى فنون الحديث - من أهل الصنعة ، ويعى ما يفعل ، وما سترتب
على فعله ، وما يروى من المعلقات موصولا فى كتب لم تثمر الصحيح
فيما تجمعه ، لا يمكن أن يبلغ درجة صحيح البخارى .

● ما معنى : هذا الحديث ليس صحيحا ؟

بعض الجاهلين بفن الحديث يفهمون خطأ من هذه العبارة فساد
الحديث من كل وجه ، وأن يطرح تماما . بينما المراد بهذه الجملة أن
الحديث بهذه الصيغة أو ذلك الاسناد ، أو ترتيب الفقرات ، أو بعض
الألفاظ خارج عن شروط الصحة . وهى العدالة فى الراوى ، مع الضبط

والاتصال ويهيم الشذوذ وعدم وجود علة قادحة . وهذا لا يعنى الفساد من كل وجه ، بل قد يكون حسنا ، أو له شاهد . أو من الضعيف الذى يعمل به فى فضائل الأعمال . ولهذا ننصح بأن لا يتعجل أحد بترك الحديث ورفضه لمجرد أنه قرأ فى مجلة كلمة : ليس صحيحا ، فقد يكون حسنا يجب العمل به .

● المرسل والخلاف فى حجتيه :

المرسل : عند الفقهاء وأصحاب أصول الفقه ، وعند الحافظ أبى بكر البغدادى . وجماعة من المحدثين - هو ما انقطع اسناده - على أى وجه كان الانقطاع ، فهو عندهم بمعنى المنقطع . فقد يروى التابعى عن الرسول مباشرة دون ذكر الصحابى الذى سمع منه ويسمى مرسلا ، أو مرسل التابعى ، وقد يروى تابع التابعين عن الصحابى دون ذكر التابعى ويسمى مرسل تابع التابعى . . وهكذا قل فى جميع أنواع الانقطاع .

وقد يطلق على المعضل وهو ما سقط من اسناده اثنان فأكثر لفظ المرسل عند الفقهاء فلا يحتج به ، كما يسمى عند البعض منقطعا ، وقد يسمى مرسلا أو معضلا ما يرسله تابع التابعين عن الرسول باسقاط ذكر التابعى الذى يأخذ عنه وكذا الصحابى الذى يأخذ عنه التابعى .

وقال أكثر المحدثين : لا يسمى الحديث مرسلا الا اذا كان الراوى تابعيا يروى عن الرسول دون ذكر الصحابى الذى أخبره حديث الرسول ﷺ . فهو من حيث الحذف لبعض رجال السند يعد منقطعا ، لانقطاع السند بنقص صحابى : أو نقص صحابى وتابعى أو أكثر فى سلسلة الاسناد بين الراوى وبين الرسول ﷺ ، فهو بهذا الانقطاع يعد من الحديث الضعيف الذى لا يحتج به . وهذا هو ما عليه جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء .

أما مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد فهو الاحتجاج بالمرسل الصحيح النقل عن التابعى .

وفى احتجاج أبى حنيفة بما صح نقله عن التابعى

● **الحديث الضعيف** : هو ما لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحسن ، وهو على مراتب متفاوتة في الضعف بحسب شدة ضعف رواته ، أو خفة ضعفهم ، وهو أنواع كثيرة ، من أردئها المنكر ، وهو المتناهي ضعفاً .

(أ) وقد يكون الضعف ناشئاً عن فقد شرط عدالة الراوي ، وهو أنواع : المتروك ، المنكر ، المطروح ، المضعف .

(ب) وقد ينشأ الضعف لفقد شرط اتصال الاسناد ، وهو أنواع : المعلق ، المنقطع ، المعضل ، المرسل ، المدلس .

أنواع المدلس : تدليس في الاسناد ، أو تدليس بوصف الشيخ بغير ما اشتهر به ، أو بالتسوية ، أي إسقاط الأضعف من الرواة .

وقد يكون سبب الضعف هو فقد شرط الضبط ، وهو أنواع : مصحّف ، مضطرب ، مدرج ، مقلوب .

● **الادراج في المتن أو السند** :

والادراج في المتن : إما في أول الحديث ، وإما في وسطه ، وإما في آخره ، والادراج في السند : إما بأن يجعل اسناد حديث لحديث آخر ، وإما بأن يجمع كل أسانيد حديث في اسناد واحد ، وإما بأن يسمع اسناداً من أحد الرواة ، ثم تركه ذلك الراوي إلى حديث آخر ، فتوهّم السامع أن ذلك الاسناد الذي عدل عنه شيخه هو اسناد للحديث .

مثال ذلك : حديث « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك » رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ . قال أبو حاتم الرازي : هذا خطأ في الاسناد والمتن ، فهو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بلفظ : « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها » (٢٥) .

وأبرز صور الادراج : ادماج بعض الأحاديث في بعض فتجعل متناً واحداً ، دون الفصل بينها بأسانيد ، لأنها أن ذكرت بأسناد كان الراوي

(٢٥) علل الحديث لأبي حاتم الرازي : ج ١ ص ١٧٢ .

كاذبا ، لأنها مجموعة أحاديث ، لها عدة طرق وأسانيد ، وإن رواها بدون ذكر اسناد كان شبه كاذب ، لأنه أوهم أن رسول الله قال كل ذلك فى وقت واحد ، وذلك ضار ، لأن الترابط يوعى بمعنى لا يكون اذا روى كل حديث على حدة ، وهذا يعنى اضافة قول أو معنى الى الرسول لم يقله .
وأسوأ صور الادراج أن يلحق بالحديث شرح له قتاله المفسرون ، دون تنبيه على هذا فيتوهم أنه من الحديث .

● المقلوب اما فى السند واما فى المتن :

ومقلوب السند له أحوال : اما أن يركب للمتن سند متن آخر ، واما أن يكون بعدم ترتيب أسماء الرواة فى السند ترتيبا صحيحا . واما أن يكون بتغيير بعض الأسماء .
وأما المقلوب فى المتن: فذلك بجعل بعض الفقرات فى غير مواضعها ، بينما كل الفقرات واردة فى الحديث .
وأخبت أنواع المقلوب : ما يروى من الحديث المشهور عن نحو سالم ، فيجعل عن نافع ، ليرغب فيه ، ففى هذا تزوير للاسناد ، لا لمتن الحديث . . . ويروى أن البخارى قدم بلداً ، وأراد علماءه اختباره ، فرووا أحاديث بأسانيد . فقال لهم : أما حديث كذا فقلبتم اسناده ، وما ذكرتموه من اسناده ، فهو لحديث كذا .

وأما القلب للمتن : فدليل ضعف الحفظ والضبط ، اذ أنه لو كان ضابطا حافظا لما جعل فقرة بدل أخرى .

● التدليس :

التدليس فى حقيقته تزوير فى صورة خفيفة أو منكرة ، وذلك أن المدلس يروى عن عاصره ما لم يسمع منه ، موهما سماعه قائلا : قال فلان ، أو عن فلان ، أو نحوه ، وربما لم يسقط شيئا وأسقط غيره لكونه ضعيفا ، أو صغيرا ، تحسينا لصورة الحديث . وهذا مكروه ، بل حرمه العلماء .

وقال فريق من العلماء : إن هذا يجعل قائله من المجروحين الذين لا يقبل لهم حديث ، حتى ولو ذكر سماعا - أى قال : سمعت فلانا .

وقال آخرون : من عرف عنه التدليس : ان كان ما يرويه بلفظ محتمل ، لم يبين فيه السماع فهو كالمُرسل ، وما بين فيه سماعا كقوله : سمعت ، أو حدثنا ، أو أخبرنا ، وشبه ذلك فهو صحيح مقبول يحتج به . وفى الصحيحين وغيرهما كثير من هذا النوع ، كقتادة والأعمش والسفيانين الثوري وابن عيينة وهشيم بن بشير وغيرهم ، وقد ينسب الراوى شيخه أو يسميه أو يكتنيه أو يصفه بغير ما اشتهر به ، ويحمله على ذلك كونه ضعيفا أو صغيرا ، أو أنه يستنكف أن يروى عنه لسبب من الأسباب ، أو يكون الراوى مكثرا من الرواية عنه فيريد أن يغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو صفته كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة ، أو لغير ذلك من الأسباب . ويسمى هذا النوع تدليس الشيوخ وكان يفعلهُ الثوري للتزيين ، وكراهة هذا النوع من التدليس أخف مما ذكرناه من قبل ، وسبب الكراهية ما ينشأ عن ذلك من توعية طريق معرفة المروى عنه . عند دراسة السند (السلسلة) .

وانما لم نقل بالحرمة هنا . لأن الاسناد صحيح فى أصله ولم يقصد بذلك ايهام تقوية الضعيف . ولما كان سفيان بن عيينة لا يدلّس الا على الثقات ، وكان تدليس سفيان الثوري فى الثقات بابدال الاسماء بالكنى أو العكس قبل حديثهما .

ومن المعاصرين المشتغلين بالحديث من أسرفوا فى قضية التدليس وأحب أن أنبههم الى ما قاله الامام النووى فى مقدمة شرحه صحيح مسلم : « واعلم أن ما كان فى الصحيحين عن المدلسين بـ « عن » ونحوها : فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وقد جاء كثير منه فى الصحيحين بالطريقين جميعا . فيذكر رواية المدلس بـ « عن » ، ثم يذكرها بالسماع . ويقصد به هذا المعنى الذى ذكرته » (٢٦) .

(٢٦) شرح النووى لصحيح مسلم : ج ١ ص ٢٢ . المطبعة المصرية ومكتبتها .

قال الحاكم : ان أهل الحجاز ، والجزيرة ، ومصر ، والعوالي
ليس التدليس مذهبهم ، وكذلك أهل خراسان ، والجيال ، وأصبهان وبلاد
فارس ، وخوزستان وما وراء النهر ، لا يعلم أحد من أئمتهم دليس ، وأكثر
المحدثين تدليسا أهل الكوفة ونفر يسير من البصرة (٢٧) .

● الشاذ والمنكر :
يطلق هذا على الحديث الذى خالف فيه الراوى من هو أحفظ منه ،
وتفرد بروايته ، فانتفت المتابعة له ، أو لم ينفرد بالرواية ولكنه
مخالف للحافظ المتقن .

● هل يوجد حديث مقبول مع ضعف الاسناد ؟
جمهور العلماء القدامى على ذلك ، خلافا لأحد الباحثين المعاصرين ،
ومثال ذلك : حديث أبى هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ :
« يا رسول الله ، انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فان توضأنا به
عطشنا أفنتوضأ بماء البحر ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه ،
الحل ميتته » . رواه أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه وأحمد
 وغيرهم وصححه . وقال ابن عبد البر : ان سنده مردود ولكنه مقبول
 المعنى . لتلقى العلماء له بالقبول .

وفى الحديث ارسال ، لأن يحيى بن سعيد أرسله ، وأجيب بأنه
قد أسنده سعيد بن سلمة . وهو وان كان دون يحيى بن سعيد ، فالرفع
زيادة مقبولة عند أهل الأصول ، وبعض أهل الحديث (*) .

● العلل القادحة فى صحة الحديث :
هذه العلل كثيرة جداً ، وقد وضعت فيها مؤلفات كثيرة ، ومن
أشهرها :

-
- (٢٧) السنة ومكانتها ص ٢٣٢ .
 - (*) نيل الأوطار ١/ ١٧ ، ١٨ .

كتاب العلل ، لأحمد بن حنبل ، وقد ألف بهذا الاسم نفسه كل من البخارى ومسلم وابن أبى حاتم والترمذى ، وقد صدر كتاب ابن أبى حاتم فى جزئين ، وللدارقطنى كتاب « العلل » فى ١٢ مجلداً ضخماً ، وهناك « العلل المتناهية » لابن الجوزى ، ومن أحسن ما ألف فى هذا الباب واستخلص فوائده هذه الكتب ، كتاب « الزهر المطلول فى الخبر المطلول » ، لابن حجر .

ومن هذه العلل ما يسمى « الارسال » ، أو « الادراج » ، أو « وقف المرفوع » . أو « الانقطاع » . أو الاضطراب . أو الشذوذ . أو العنينة . أو التدليس . أو جهالة الراوى . أو العضل .

● والحديث المضطرب : هو ما تختلف فيه روايات الحديث ، سواء فى متنه أم فى اسناده من راو أو أكثر ، بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر .

والعلة قد تكون فى المتن ، وقد تكون فى السند ، وكان معظم ما جرح به الألبانى - أو ضعف به الحديث - تلك العلة التى فى الاسناد ، وذلك فى كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

● والحديث المعلل : هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدر فى صحته ، مع أن الظاهر السلامة منها ، ويتطرق ذلك الى الاسناد الذى رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ، ويستعان على ادراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره ، مع قرائن تنضم الى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن الى ارسال فى الموصول ، أو وقف فى المرفوع أو دخول حديث فى حديث ، أو وهم وإهم ، لغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به ، أو يتردد فيتوقف فيه ، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه (٢٨) .

● والحديث المعضل : هو ما سقط من اسناده اثنان فأكثر ، ويسمى أيضاً منقطعاً ، ويسميه الفقهاء مرسلأ ، وقيل : المعضل ، ما قال

(٢٨) مقدمة ابن الصلاح : ص ٤٢ .

فيه الراوى « بلغنى » (٢٦) . ومن المعضل ما أرسله التابعى أو تابع التابعين عن الرسول .

● **وجهالة الراوى :** تعنى عدم معرفة أحواله فى الرواية من حيث الحفظ والضبط وعدم التدليس ، ولقائه بمن سمع منه وما الى ذلك مما يتصل بمعرفة مكانة الحديث الذى يرويه ، وليس مجرد معرفة اسم الراوى ونسبه وبلده .

● **المنقطع :** هو ما يسقط من اسناده راو غير الصحابى ، أو يذكر فيه راو مبهم .

● **المقطوع :** هو الموقف على التابعى ، قولاً له ، أو فعلاً ، سواء أكان الاسناد متصلاً أم منقطعاً .

والفرق بين المنقطع والمقطوع : أن المقطوع من كلام أو فعل التابعى ، لا يرتفع الى الصحابى . أما المنقطع ففيه الصحابى .

● **الرواية عن غير المعاصر :** وهى من العلل القادحة فى الحديث ويعرف هذا من طريق علم الرجال ، وهى من المعضل . فان كتب علم الرجال هى الأرشيف الكامل لنحو نصف مليون راو لم تغادر صغيرة ولا كبيرة يحتاجها الباحث عن الرواة الا وسجلت ما يشفى الغليل . وفى هذا يقول المستشرق الالمانى الدكتور « اسبرنجر » فى مقدمته لكتاب « الاصابة فى أحوال الصحابة » للمحافظ ابن حجر العسقلانى ما ترجمته : « لم تعرف أمة فى التاريخ ، ولا توجد حتى الآن على ظهر الأرض ، وفقت لاختراع فن من أسماء الرجال ، الذى نستطيع بفضل أن نقف على ترجمة خمسمائة ألف من الرجال » .

● **كتب نوعية للحديث فى درجاته :**

مع هذا الذى ذكرناه عن صحيفة أحوال وافية لا تعرف الا للملوك وكبار الساسة فى العصر الحديث ، فان العلماء السابقين - رحمهم الله -

(٢٩) الترغيب والترهيب للمنزى . المقدمة : ج ١ ص ٧ .

قاموا بعملية فرز الأحاديث وتصنيفها درجات . فظهرت كتب كثيرة فى كل مستوى من مستويات درجات الحديث ، فيوجد ما يلى :

١ - كتب للأحاديث الصحيحة : وهى لا تضم الا الأحاديث الصحيحة طبقا للشروط التى اشترطها جامعها ويعتبرها كافية لاعتبار الحديث صحيحا . . وطبقا لاختلاف وجهة النظر فى عدد القيود اللازم وجودها لاعتبار الحديث صحيحا . . رأينا ابن خزيمة يورد فى الصحيح ما لم يورده البخارى .

ومن أشهر كتب الصحيح وفى قمته : الجامع الصحيح لأحاديث الصحيح للإمام البخارى ، وصحيح مسلم على خلاف بين العلماء فى تفضيل أحد الكتابين على الآخر . والراجح أن البخارى أفضل وأقوى وذلك فيما اشترطه لاعتبار الحديث صحيحا ، وأن صحيح مسلم أفضل من حيث التبويب والتصنيف .

وهناك كتب أخرى انفردت لذكر الحديث الصحيح مثل المستدرک على الصحيحين ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان .

٢ - كتب للأحاديث الضعيفة والموضوعة ومن أشهرها : اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى ، وتذكرة الموضوعات للمقدسى (٣٠) ، وتذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر بن على الفتنى الهندى المتوفى سنة ٩٨٦ هـ ، والموضوعات لابن الجوزى وغيرها للشوكانى والصفانى والسخاوى . والالهيانى فى عصرنا هذا - وهو فى تضعيفه وتثريكه ضعيف ومتروك عند بعض علماء عصرنا هذا - وإن كان ما كتبه فى جملته نافعا بما نقله . . وأرى أن ما نقله صحيح . . وعيبه هو توجيه ما ينقله توجيهها يتبع رأيا يعتنقه مع قصور فى البضاعة ومع جرأة لا يعصم منها تلقى المتخصصين من شيوخهم وفقدان ما يلزم

(٣٠) هو ابن طاهر المقدسى ، توفى سنة ٥٠٧ هـ وقد خرج فى تذكرته ما رواه الكذابون والمجروحون والضعفاء والمتروكون .

الباحث فى السنة من دراسة علمية شاملة كالتى يدرسها الأزهرى وأمثاله
ممن لهم تحصيل علم منتظم .

ومن الكتب المتخصصة فى هذا : كتاب المراسيل لأبى داوود ،
والأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة للملا على القارى وهو فى حجمين
« صغرى وكبرى » .

وكما أفرد المؤلفون لكل من الحديث الضعيف والموضوع والمرسل
والصحيح والمشهور والحديث القدسى مؤلفات ، فإنهم كذلك فعلوا فى
علم الرجال ، فهناك كتاب الميزان للذهبى ولسان الميزان لابن حجر
والكنى لابن حجر لبيان الرواة الضعاف والمجروحين . وللفتنى « تذكرة
الموضوعات » مفهسة حسب حروف الهجاء ، ورسالة ملحقة بالتذكرة فى
بيان الوضعين والضعفاء مرتبة حسب حروف المعجم .

● كيف نروى الحديث الضعيف ؟

جربى العلماء - اذا رأوا حديثاً ضعيفاً بسبب أسناده أن يقولوا :
« هو ضعيف بهذا الاسناد » ولا يقولون كلمة « ضعيف » بلفظ الاطلاق
الذى يوهم أنه فاسد لا يعمل به . فقد يكون له اسناد آخر صحيح ، ما لم
ينص امام من أئمة الحديث على ضعف المتن والسند من كل وجوه
الرواية له .

ومن أراد رواية حديث ضعيف بغير اسناده فلا يقل : قال رسول
الله ﷺ بصيغة تفيد الجزم بصحة الرواية ، ولكن عليه أن يرويه ثم يبين
ضعفه .

على سبيل الوجوب أم على سبيل الندب ؟ قولان .

أو يرويه بصيغة تفيد التمرىض كان يقول : روى بعضهم ، أو
« يقال » ، أو « يروى » أو فيما يروى أو ينقل عنه ﷺ . وما
أشبه ذلك .

ويلاحظ أن العوام الذين لا يعرفون دلالة صيغ التمرىض يجب أن

يعرفوا صراحة ضعف الحديث ويعلموا صيغ التمريض قبل أن يروى لهم الحديث بها . والا كان الراوى لهم بصيغ التمريض مذلساً فى حديثه اذا لم يقل مثل : يشك فى صحته ، وضعفه العلماء أو ضعفه بعضهم .

أما الحديث الصحيح فيجب أن يروى بصيغة تدل على الصحة ، ويقبح أن يقال فيه صيغة التمريض كما يقبح فى الضعيف أن يروى بصيغة الجزم .

● درجات الضعف :

ثم ذكر الذهبى درجات الضعف فقال :

وأردى عبارات الجرح: ١- دجال كذاب - ٢- أو وضاع يضع الحديث - ٣ - ثم متهم بالكذب - ٤ - متفق على تركه - ٥ - ثم متروك - ٦ - وليس بثقة - ٧ - وسكتوا عنه - ٨ - وذهب الحديث - ٩ - وفيه نظر - ١٠ - وهالك - ١١ - وساقط - ١٢ - ثم واه بمرة - ١٣ - وليس بشيء - ١٤ - وضعيف جدا - ١٥ - وضعفوه - ١٦ - وضعيف واه - ١٧ - ومنكر الحديث ، ونحو ذلك - ١٨ - ثم يضعف - ١٩ - وفيه ضعف - ٢٠ - وقد ضُعب - ٢١ - وليس بالقوى - ٢٢ - غير حجة - ٢٣ - ليس حجة - ٢٤ - ليس بذاك - ٢٥ - يعرف وينكر - ٢٦ - فيه مقال - ٢٧ - 'تكلّم فيه - ٢٨ - ليّن - ٢٩ - سيىء الحفظ - ٣٠ - لا يحتج به - ٣١ - اختلف فيه - ٣٢ - صدوق لكنه مبتدع ونحو ذلك من العبارات التى تدل بوضعها على اطراح الراوى بالأصالة ، أو تدل على ضعفه أو على التوقف فيه ، أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه .

والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر من الرواة هو رأس سنة

ثلاثمائة .

● اصطلاح ابن معين والدارقطنى :

قال ابن أبى خيثمة : قلت ليحيى بن معين (ت ٢٢٣ هـ) : انك

تقول : فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف ؟ قال : اذا قلت لك : ليس به بأس فهو ثقة ، واذا قلت هو ضعيف ، فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه .

وقال حمزة السهمي : قلت للدارقطني : اذا قلت : فلان ليث . أى شئ ، تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطا متروك الحديث ، ولكن مجروحا يثىء لا يسقطه عن العدالة .

● المجاهيل عند ابن حبان ومعارضيه :

ذهب ابن حبان الى أن الرجل اذا انتفت جهالة عينه ، ووافق الثقات فى الاخبار ، ولو كان ممن يروون المناكير - فهو عدل مقبول الرواية ، اذ الناس فى أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح .. هذا حكم المشاهير من الرواة .. فاما المجاهيل الذين لم يرو عنهم الا الضعفاء ، فهم متروكون على الاحوال كلها . وعلى هذا جرى فى كتابه : « الثقات » فهو يذكر فيه خلقا . أفتى عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون ، وذلك أن جهالة العين عند ابن حبان ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) ، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره .

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، اذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه . اذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم .

وقال فى ضابط الحديث الذى يحتج به بأنه هو الذى تعرّى راويه من أن يكون مجروحا ، أو فوقه أو دونه مجروح . أو كان سنده مرسلا ، أو منقطعا ، أو كان المتن منكراً .

وقال الخطيب : اقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم ، الا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما ، فقد وجد جماعة من العدول الثقات روى عن لا يرضون أحوالهم ، وربما شهدوا عليهم بالكذب . لكن من عرف أنه لا يروى الا عن الثقات ، فإنه اذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة فهو ثقة .

● من يعتبر مجروحاً ؟

قال الخطيب: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان ، وعدله من جرحه ، فإن الجرح أولى من التعديل .
والسبب في ذلك أن الجرح يخبر عن أمر باطن قد علمه ، فوق الظاهر الذي يعلمه من عدله بسببه وأخبار من يقول بظاهر العدالة أنه عدل ، لا ينفي قول الجرح فيما أخبر به ، فهو خبر زائد من ثقة فوجب الاعتداد به ، وهذا هو المراد بقولهم : الجرح أولى من التعديل .
لا خلاف في هذا إذا استوى عدد القائلين بالجرح والقائلين بالتعديل ، أو القائلون بالتجريح أكثر .

أما إذا كان القائلون بالتجريح أقل . فاقوال :

(أ) الأخذ بالجرح مطلقاً .

(ب) تغليب التعديل تبعاً لأغلبية الأصوات .

(ج) أن كان الجرح مفسراً يعنى مبين السبب ، وهو سبب مما يجرح به أخذ بالجرح ، وإن لم يكن مسبباً لم يقبل الجرح .
وأما إذا كان مجهول الحال ولم يعلم فيه سوى قول امام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتج به ونحو ذلك فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك ، إذ إن جهالته سبب لضعف الحديث حتى ولو لم يعرف فيه جرح . فوجه القول بأن الجرح لا يقبل إلا مفسراً ، هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه . وهذا هو معنى قول ابن عبد البر : من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت همته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد إلا أن يأتي الجرح في جرحه ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل بما فيها من المشاهدة لذلك .

ولا يقبل تجريح من بينه وبين الآخر خصومة مذهبية أو غيرها كاسراف أبي اسحاق الجوزجاني في تجريح محدثي أهل الكوفة فهو من غلاة الناصبة وهم من غلاة التشيع . وكجرح عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش الشيعي للناصبة وبخاصة محدثي الشام .

● الرد بالوهم :

قال ابن المبارك : من ذلك الذى سلم من الوهم ؟ (أى الخطأ فى الرواية) ، وعقب ابن حجر على هذا فى « اللسان » قائلا : فاذا جرح الرجل بكونه أخطأ فى حديث أو وهم ، أو تفرد (يعنى روايته انفرادا بها مخالفا للثقات) فانه لا يكون بذلك مجروحا جرحا مستقرا ، ولا يرد به حديثه . ومثل هذا اذا ضعف الرجل فى سماعه من بعض شيوخه خاصة ، فلا ينبغى أن يرد حديثه كله ، لكونه ضعيفا فى ذلك الشيخ . وقال الشافعى - رحمه الله تعالى : اذا روى الثقة حديثا - وإن لم يروه غيره ، فلا يقال له « شاذ » ، انما الشاذ أن يروى الثقات حديثا على وجه فيروى به بعضهم فيخالفه ، فيقال : شذ عنهم . . . وعلق عليه ابن حجر قائلا : وهذا صواب ، ومع ذلك فلا يخرج الرجل بذلك عن العدالة ، لأن ليس بمعصوم من الخطأ والوهم ، الا اذا بُيِّنَ خطؤه فأصر .

قال الشافعى : ومن كثر غلطه من المحدثين ، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه ، كما يكون من أكثر التخليط فى الشهادة لم تقبل شهادته ، ويقبل الحديث ممن قال : حدثنى فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ، ومن عرفناه دلّس مرة فقد أبان لنا عورة فى روايته ، وتلك العورة ليست بكذب فيرد بها حديثه .



● ما شرط قبول خبر الواحد .

قال الشافعى فى الرسالة : ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة - يعنى بذلك خبر الواحد ، أى حديث الأحاد - الا أن يكون من حدث به ثقة فى دينه ، معروفا بالصدق فى حديثه ، عاقلا بما يحدث به ، عالما بما يحيل معانى الحديث من الألفاظ - يعنى عالما بفقهاء اللغة والأساليب العربية ودلالاتها حتى لا يتغير المعنى - فانه اذا حدث به على المعنى ، وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر ، لعله يحيل الحلال الى الحرام ، أو الحرام الى الحلال ، واذا أدى [الحديث] بحروفه لم يبق وجه يخاف

منه أحالة الحديث ، ويشترط أن يكون حافظا أن حدث بحروفه من حفظه (من الذاكرة) ، حافظا لكتابه أن حدث من كتابه - إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافقهم ، وأن يكون بريئا من أن يكون مدلسا ، وبريئا من أن يحدث عن النبى ﷺ بما يحدث الثقات خلافة ، وبتعبير أهل الفن بريئا من « الشذوذ » ، وأن يكون كذلك حكم من فوّه ممن حدثه (فى جميع الشروط السابقة) حتى ينتهى الحديث موصولا الى النبى ﷺ . أو الى من انتهى به اليه دونه - يعنى أن كان الحديث موقوفا على صحابى أو تابعى . وانما قبل خبر الواحد عند توافر هذه الشروط ، لأن كل واحد منهم ثبت ، لمن حدثه ، وشاعدا على من حدث عنه ، فلا يستغنى فى كل واحد عما وصفت .



● اختلاف المراد بلفظ ثقة :

قال ابن حجر فى اللسان (٢١) : وينبغى أن يتأمل أقوال المزيّن ومخارجها ، فقد يقول العدل : فلان ثقة ، ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه . وانما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، (يعنى ثقة فى الموضوع الخاص الذى سئل عنه فيه) . فقد يسئل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه ، فيقرن بالضعفاء فيقال : ما تقول فى فلان وفلان ؟ فيقول : فلان ثقة . يريد أنه ليس من نمط من قرن به - يعنى ثقة بالنسبة للأخر الذى قورن به - فاذا سئل عنه بمفرده ، بيّن حاله فى المتوسط .

فمن ذلك : أن « الدورى » قال عن ابن معين : انه سئل عن ابن اسحاق وموسى بن عبدة الرىذى : أيهما أحب اليك ؟ فقال : ابن اسحاق ثقة . وسئل عن ابن اسحاق بمفرده - يعنى دون مقارنته بآخر - فقال : صدوق وليس بحجة .

وهكذا يروى عن أبى حاتم : قيل له : أيهما أحب اليك ؟ يونس أم عقيل ؟ فقال : عقيل لا بأس به . وهو يريد تفضيل على يونس ،

(٣١) لسان الميزان : ج ١ ص ١٧ . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠ هـ .

وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح ، فقال : عقيل ثقة متقن . وهذا حكم ينزل على اختلاف السؤال . وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ، ممن وثق رجلا فى وقت ، وجرحه فى وقت آخر .

وقد يحكمون على الرجل الكبير فى الجرح - يعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به - فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح بنصّها ، ليتبين منها المراد .

● المحدثات من النساء :

عقد ابن حجر فى كتابه «*المكنز*» فصلا فى النساء المجهولات . . وقال نقلا عن الذهبى فى الميزان : لا أعلم فى النساء من اتهمت ولا تركت . ثم ذكر من المجهولات فقط ١١٥ محدثة .

وقد جاء فى المحلى فتاوى لنحو عشرين امرأة فقيهة من الصحابة ولأربع تابعيات (٢٢) .

● زيادة الثقة :

كثيرا ما نقرأ فى كتب السنة أو الفقه جملة « وهى من زيادة الثقة » . وهذا يعنى أن هنالك أحاديث فى موضوع جاء فى أحدها زيادة تفيد معنى يقيد المطلق ، أو يخصص العام ، وبعبارة أخرى : يمكن أن يعدل فى الحكم المستنبط ، أو يقوى معنى من المعانى التى يحتملها النص .

فما حكم زيادة الثقة ؟

١ - قيل : لا تقبل زيادة الثقة فى الحديث ، لأن الذين لم يرووها ثقات أيضا ، والأصل عدم الزيادة .

٢ - وقال جمهور كل من المحدثين والفقهاء والأصوليين : زيادات الثقة مقبولة مطلقا ، لأن الزيادة اثبات . وعدم الزيادة ليس نفيا لها

(٣٢) معجم فقه ابن حزم الظاهرى : ص ٤٤ .

على التأكيد ، وحتى لو كانت - فى التقدير نفياً - فان المثبت مقدم على النافى .

٣ - وقيل : تقبل الزيادة ان جاءت من غير الذى روى الرواية ناقصة هذه الزيادة ، ولا تقبل ان زادها هو ، لان غيره يرويها مستقلة باسناده لها وأما الذى يروى رواية ثم يرويها بزيادة فاحتمال أن يكون زادها تفسيراً منه احتمال قوى ، وهذا يعنى أن الزيادة ليست من النص فهى مرفوضة ، وان قيل الروايتان عنه قيل انه لم يكن أميناً . أو لم يكن ضابطاً عند ما نقص وهذا يجعل الرواية موضع الطعن فتترك .

وأما اذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً انفرد به : فمقبول بلا خلاف .

فاذا كان للحديث عدد من الرواة الثقات الضابطين ، ورواه بعضهم متصلًا وبعضهم مرسلًا ، أو بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا ، أو وصله الثقة أو رفعه فى وقت وأرسله أو وقفه فى وقت ، ففى ذلك أقوال :

(ا) الصحيح الذى عليه المحققون من المحدثين والفقهاء أن الحكم لمن وصله أو رفعه ، سواء إكان المخالف له مثله ، أو أكثر وأحفظ ، لانه زيادة ثقة ، وهى مقبولة .

(ب) وقيل : الحكم لمن أرسله ، أو وقفه ، وهو قول أكثر المحدثين .

(ج) وقيل : الحكم للأكثر .

(د) وقيل : الحكم لأحفظ .

● درجات رواية الصحيح :

قال الذهبى : أعلى العبارات فى الرواة : ١ - ثبت حجة ٢ - تم ثبت حافظ ٣ - ثم ثقة متقن ٤ - ثم ثقة ثقة ٥ - ثم ثقة ٦ - تم صدوق ٧ - ثم لا بأس به ٨ - ثم ليس به بأس ٩ - ثم محله الصدق ١٠ - جيد الحديث ١١ - ثم صالح الحديث ١٢ - ثم شيخ وسط ١٣ - ثم شيخ ١٤ - ثم حسن الحديث ١٥ - ثم صدوق ان شاء الله تعالى ١٦ - ثم صويلح . ونحو ذلك .

الحديث الموضوع

● ما قيل فى تعريفه :

- ١ - هو ما كثرت علله ، وكان فى اسناده راو كذاب .
- ٢ - وقال ابن الجوزى : هو ما قام الدليل على بطلانه ، ولو لم يقصد به الكذب .
- ٣ - وقال أبو العلاء الهمدانى وآخرون : الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع (٣٣) .

● دواعى الوضع :

- ١ - أراد اليهود وامثالهم الاندساس فى الاسلام ، كابن سبأ - فسدوا فى السنة ما يقوّض الدين شيئا فشيئا ، ويمزق أهله فرقا ، كالأحاديث التى صاغوها فى الوصية لعلّى رضى الله عنه ، وأحاديث الامامة ، ثم أحاديث المهدي المنتظر .
- ٢ - وهناك من وضعوا أحاديث لترويج مذاهبهم السياسية ، أو الاعتقادية ، وربما الفقهية ، وذلك لأنهم رأوا أن الناس يطيعون رسول الله ، ويفتدون أمره ونهيه حباً له ﷺ أكثر من أى دافع آخر (٣٤) .
- ٣ - وبعد استقرار الفتوح تغالى الناس فى أنهم لا يقبلون من العلم الا ما اتصل بالكتاب والسنة اتصالاً وثيقاً .
- ٤ - وظهرت الزندقة وأيدت مذاهبها بأحاديث اخترعتها ، وحاربهم الخليفة المهدي العباسى . قال حماد بن زيد : وضعوا أربعة آلاف حديث .
- ٥ - كما ظهرت العصبية للجنس أو ما يسمى الشعوبية ، وللقبيلة ، واللغة ، والبلد ، والامام الحاكم ، أو امام المذهب الفقهى كالشافعى

(٣٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣٤) فجر الاسلام . ص ٢٦٣ .

ومالك ، أو امام المذهب الكلامي . كالأشاعرة والمعتزلة والجهمية وألقى
فى طريقهم ما يؤيد المذهب ونقيضه ، وحين استخدمه الصالحون - دون
نقد له - كان له رواج .

ومما يذكر انصافا للحق أن الخوارج لم يكن منهم وضّاعون ،
لاعتقادهم كفر من يرتكب الكبيرة عموما (٢٥) . وهكذا لم يصنع المجتهدون
وتلاميذهم أحاديث لنصرة مذاهبهم . . . وانما ألقيت - كالشائعات
الاعلامية لها صناعتها الخبراء بها - فتروج ولا يعرف كذبها الا بعد
جهد .

٦ - التقرب للملوك والأمراء بما يوافق أهواءهم . وأحيانا يكتشف
الأمراء ذلك ، فينكرونه بالسنتهم . . ولكن لا يتجاوز انكارهم هذا الحد ،
وهم يعرفون الدافع لذلك ، وهو العطاء ، فيعطون هؤلاء الأفاقيين .

٧ - الرغبة فى الاتيان بغريب الحديث من متن أو اسناد ، تظاهراً
بالعلم ، ولعل الدافع الى هذا لم يظهر الا فى القرن الثالث وما بعده
عندما فشا علم الحديث بفنونه ، وأصبح جهابذته يتبأون منازل رفيعة
بين الناس .

٨ - وقد تضيع كتب الراوى فيروى من ذاكرته فيغلط ،
أو يختلط عقله فى سن الشيخوخة ، فلا يضبط ، وقد يسهو الراوى ثم
لا يرجع فيبين الصواب لسبب ما . فيعد المحدثون كل ذلك فى الموضوع .

٩ - الترويج للفضائل ، أو تمجيد الرسول ، فعل هذا أولئك الذين
وضعوا أحاديث فى فضائل تلاوة كل سورة ، أو فضائل بعض آيات
ومنافع خاصة بها ، أو فى فضائل بعض العبادات كالتي يسمونها صلاة
الרגائب ، وهى ست ركعات بعد صلاة المغرب وسنته تؤدى بين المغرب
والعشاء ليلة النصف من شعبان أو غيرها ، أو كفضل صيام أول رجب ،
وأول شعبان .

وقد سئل أحد هؤلاء الوضاعين لهذا النوع من أحاديث الفضائل .

(٣٥) السنة ومكانتها لمصطفى السباعي : ص ٨١ - ٨٢ .

وقيل : ألا تعلم أن رسول الله ﷺ قال : « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ؟ قال : أنا لم أكذب عليه ، وإنما كذبت له . ولعل السبب هو جهل أمثال هذا الذى يبرر لنفسه الافتراء على الرسول . مع الرغبة فى الخير والتحريض عليه .

ولا ريب أن الجميع مخطئون ، لأن نصرة الراى بالحق وبالباطل باطل ، ونوع من عبادة الذات ، وامتطاء للآهواء ، لأن الله كلفنا البلاغ ، وأن لا نقول عليه الا الحق ، كما أن المبالغة فى ذكر الرقائق ، ترغيبا فى الجنة ، أو تخويفا من النار ، ودعوة الى عمل ينجى منها . أعطى غير المسلمين صوراً من المبالغات التى يهاجمون بها الاسلام .

بل ان بعض الرقائق التى يخوف بها من النار صيغت بحيث لايتحمل الشباب والنساء صقها الروحى والنفسى مما يسبب لبعض المراهقات متاعب نفسية .

١٠ - وقد يكون الحديث الموضوع ترويجا لبعض أنواع الأطعمة والفواكه والملابس (※) كقولهم «الباذنجان لما أكل له» - و « الباذنجان شفاء من كل داء » - و « لو كان الأرز رجلا لكان حليما » و « الهريسة تشد الظهر » (٣٦) .

وقد ألف العلماء فى ذكر الأحاديث الموضوعة والوضاعين ، ما كشف كل صغيرة وكبيرة عنهم ، وعن أسمائهم ، وكناهم . وقد أقرّ ميسرة ابن عتبة الفارسى أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن ، وسبعين حديثا فى فضائل أحد الصحابة . كما أقر أبو عصمة نوح بن أبى مريم الملقب بنوح الجامع أنه نسب الى ابن عباس أحاديث فى فضائل القرآن سورة سورة (٣٧) .

-
- (※) السنة ومكانتها للسباعى : ص ٧٨ - ٨٩ .
(٣٦) المنار لابن القيم ص ٢٥ ، ١٩ ، ٢٠ .
(٣٧) السنة المفتري عليها ص ٧٠ - ٧٢ .

● علامات الوضع :

- هناك علامات فى الاسناد ، وأخرى فى المتن .
- أما فى الاسناد : فيحتاج الباحث الى كثرة القراءة فى كتب الجرح والتعديل حتى تنقذ أسماء المجروحين، أو الضعفاء فى الذهن كابن لهيعة فى الضعفاء ، وكشيخ بن أبى خالد البصرى ، ونصر بن طريف ، وجابر ابن زيد الجعفى ، ومحمد بن عبد الرحمن بن يسار ، والوليد بن سلمة وهو الطبرانى (غير المحدث المشهور ، وغير الطبرى المفسر) ، ومثل عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن على ويقال له عيسى العلوى ، واسحاق بن نجيج ، والقاسم بن ابراهيم الملقب - فى الوضعيين .
- هكذا أجابنى المحدث الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا ، حين سألته كيف تفرزون الاسناد مع كثرة الأسماء ؟
- وقد يعرف باعتراف الوضع نفسه ، كاعتراف نوح بن أبى مريم بوضع أحاديث فى فضائل السور . وكان يعرف أن الراوى لم يلق المروى عنه لولادته بعد موت المروى عنه ، وقد يعرف تلف الراوى لظهور الغرض السياسى أو المادى والبواعث الى الحديث كقول محمد بن الحجاج « الهريسة تشد الظهر » .
- وأما أمارات الوضع فى المتن فاهمها ما يلى :
- ١ - ركابة اللفظ ، فقد كان الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد .
 - ٢ - فساد المعنى . فقد أوتى ﷺ الحكمة وفصل الخطاب
 - ٣ - مخالفة الحديث لمصريح القرآن ، لأن النبى بعث لبيان القرآن ، ولا يجوز أن يكون البيان مخالفاً للمبين « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة وكقولهم « ألف ولا تؤلفان » .
 - ٤ - مخالفته للمصحيح الثابت من السنة ، فالصحيح دليل على بطلان المخالف .
 - ٥ - ذكر ثواب عظيم لعمل صغير ، أو وعيد رهيب لمخالفة يسيرة . ومقياس المبالغة ما ورد من الثواب والعقاب فى القرآن والصحيحين .
- (*) النحل : ٤٤ .

- ٦ - موافقة الحديث لمذهب الراوى الغالى فى تعصبه .
- ٧ - مخالفة الحديث لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبى ﷺ .
- ٨ - مخالفته للحقائق العلمية اليقينية ، مثل « من اتخذ ديكا أبيض ثم يقربه شيطان ولا سحر » ، ومثل : « ثلاثة تزيد فى البصر : النظرة الى الخضرة ، والماء الجارى ، والوجه الحسن » ، ومثل : « النظر الى الوجه الجميل عبادة » ، ومثل حديث عوج بن عنق وأن طوله كان ٣٠٠٠ ذراع .
- ٩ - أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوافر الدواعى على نقله ، ثم لا يشتهر ولا يرويه الا واحد . كحديث غدير خم* .
- وليعلم المسلم أن الجراة فى القول على رسول الله ﷺ ما لم يقله ، كالجراة فى القول بانكار ما قاله ، وتكذيبه ، ولهذا قال الامام العجلونى :
- « والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرهما ، انما هو بحسب الظاهر للمحدثين ، باعتبار الاسناد ، أو غيره ، لا باعتبار نفس الأمر ، والقطع ، لجواز أن يكون الصحيح مثلا - باعتبار نظر المحدث - موضوعا ، أو ضعيفا فى نفس الأمر ، والعكس بالعكس » .
- وحتى ما جاء فى الصحيحين - ولم يكن متواترا ، فقد اختلف فيه ، والجمهور على أن الحكم بصحته حكم بغلبة الظن ، لا كما زعم ابن الصلاح والباجى - ورواية عن أحمد - أنهما يبلغان درجة اليقين الجازم .
- حتى وان كان الكتابان بلغانا بالتواتر . وقد أشار الحافظ العراقى فى الفيته الى هذا فقال :
- وقطع بصحة ما قد أسندا كذا له ، وقيل : ظنا ، ولدى محققهم قد عزاه النووى وفى الصحيح بعض شئ قد روى واشترط الشافعية لافادة حديث الصحيحين الاحاد القطع بالخبر أن يكون فى الاسناد امام مثل مالك ، أو احمد ، أو سفيان حتى يفيد الحديث القطع (٢٩) .

- (٢٨) السنة ومكانتها للسباعى : ص ٩٧ - ١٠٢ .
- (٢٩) الحديث النبوى واحوال الرواة ص ٦٢ - ٩٣ .

● كيف نتوقى الوقوع فى الموضوع والضعيف ؟

يمكن الرجوع الى الكتب التى اختصت ببيان الضعيف لتوقيه . .
قال السيوطى : « وكل ما كان فى كتاب الضعفاء للعقيلي ، ولابن عدى*
قى الكامل ، وللخطيب البغدادي ، ولابن عساكر فى تاريخيهما ،
وللحكيم الترمذى فى نوادر الأصول ، وللحاكم فى تاريخه ، ولابن النجار
فى تاريخه ، وللديلمى فى مسند الفردوس ، فهو ضعيف ،
فيستغنى عن بيان حاله بالعزو اليهما أو الى أحدهما » (٤٠) .

فمجرد معرفة أن الحديث فى هذه الكتب يجعلك تتوقف فى
روايته ، لأنها مجمع الضعيف ، فيجب أن تبحث : هل للحديث المروى
فيها تابع ، أو شاهد ، أو طرق أخرى تقويه ، حتى يصير حسناً لغيره
فيعمل به . ولا شك أن فيها كثيراً من ذلك ، وأن السيوطى حكم بذلك ،
لما يغلب عليها ، ومن هذا القبيل ما رواه الديلمى والبيهقى والخطيب
وابن عبد البر عن أنس مرفوعاً « اطلبوا العلم ولو بالصين » .

ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات ، وقال ابن حبان : باطل ،
ونوزع (٤١) بقول الحافظ المزى : للحديث طرق أخرى ، وربما يصل
بمجموعها الى « الحسن » - وقال الذهبى فى تلخيص الواهيات : روى
من عدة طرق واهية ، وبعضها صالح (٤٢) .

وهكذا حديث « اطلبوا الحوائج بعزة الأنفس فان الأمور تجرى
بالمقادير » .

رواه تمام ، وابن عساكر بسند ضعيف ، عن عبد الله بن بسر .
لكن يقويه ما رواه الطبرانى وأبو نعيم من حديث أبى أمامة : « ان
روح القدس نفث فى روعى : لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا
الله وأكملوا فى الطلب » - وفى لفظ - « نفث فى روعى روح القدس
أن نفساً لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجلها ، فاتقوا الله وأكملوا فى

(٤٠) كشف الخفاء : ٨/١ - ٩ وشرح مسلم للنووى : ١٩/١ - ١٢ .

(٤١) نوزع : عورض ، اعترض عليه .

(٤٢) كشف الخفاء : ٣٩٧/١ .

الطلب » ورواه البزار عن حذيفة بلفظ : « هذا روح القدس نفث فى روعى : لن تخرج نفس من الدنيا .. » الحديث .
وفى الباب عن جابر .. كذا فى تخريج أحاديث مسند الفردوس للحافظ ابن حجر ، فكل هذه تزيل القول بالضعف والوضع (٤٣) .

● ما لا أصل له :

يعنى بذلك أنه حديث لا وجود له فى كتب السنة المتخصصة التى جمعت كل حديث مهما كانت درجته ، فهو بهذا ليس حديثا ، ولا تحل روايته مضافا الى رسول الله ﷺ ، كما لا تحل رواية الموضوع ، مهما كان يحمل من مكارم الاخلاق . وفصائل العبادات ، وحكم بكفر من يضع حديثا مكذوبا فى العقائد ، وفسق واثم من يضع حديثا فى الفضائل ، ولكن الامام الجوينى . قال بكفر من يضع حديثا وهو كاذب متعمد ، مهما كان الموضوع .

وكثيرا ما يكون الحديث الذى لا أصل له مثلا سائرا ، أو حكمة مشهورة ، فتروى حديثا للاعجاب بها .

● أشهر الموضوعات :

قال ابن الجوزى - رحمه الله : الموضوعون خلق كثير (بين مقل ومكثر) ومن كبارهم :

١ - أبو البختري ، وهب بن وهب القاضى

٢ - محمد بن السائب الكلبي .

٣ - محمد بن سعيد الشامي المصلوب

٤ - أبو داود النخعي

٥ - اسحاق بن نجيح الملقب

٦ - غياث بن ابراهيم .

٧ - المغيرة بن سعيد الكوفي

(٤٣) كشف الخفاء : ٣٩٩/١ .

٨ - أحمد بن عبد الله الجوبيارى

٩ - مأمون بن أحمد

١٠ - محمد بن عكاشة الكرمانى

١١ - محمد بن القاسم الطايكانى

١٢ - محمد بن زياد اليشكرى

ويقال ابن الجوبيارى وابن عكاشة ، ومحمد بن تميم الفارقانى
وضعوا أكثر من عشرة آلاف حديث وأضاف النسائى قوله :
« الكذابون المعروفون بالوضع أربعة : ابن أبى يحيى بالمدينة ،
والواقدى ببغداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد
المصلوب بالشام » (٤٤) .

* * *

● من ادعوا الصحبة كذبا (٤٥) :

- ظهر فى القرن الثانى والثالث والرابع الهجرى أناس معمرى زعموا
أنهم كانوا فى عصر الرسول ﷺ وأنهم أسلموا فى عهده ورأوه فهم بذلك من
الصحابة ، ولكن بالتحرى وجد أنهم كاذبون ولم يزوه ﷺ ومن هؤلاء :
- ١ - مكلبة بن ملكان الخوارزمى : كان أميرا لخوارزم بعد الثلاثمائة
هجريه بقليل ، وادعى أنه غزا مع رسول الله ﷺ أربعين وعشرين غزوة .
 - ٢ - سهاتك : وهو ملك بلدة قنوج فى الهند ، زعم أن له سبعمائة
سنة ، وأن الرسول أرسل اليه حذيفة ، وأسامة ، فاجاب وأسلم ،
وكانت وفاته سنة ٣٣٠ هـ .
 - ٣ - جابر العقيلى . كان فى بخارى بعد المائتين من الهجرة .
 - ٤ - رتن الهندى : وهو دجال ظهر بعد الستمائة ، وادعى
الصحبة ، مات سنة ٦٣٢ هـ .

(٤٤) من كتاب الفوائد المجموعة ، للشوكانى .

(٤٥) مخطوطة د. عبد البديع صقر .

- ٥ - قيس بن تميم الطائي ، حُذِّث سنة ٥١٧ هـ بمدينة كيلان له نحو أربعين حديثاً موضوعاً ، وكان يسمى « شيخ العرب » .
- ٦ - عثمان بن الخطاب البلوى ، ويعرف بابى الدنيا ، مات سنة ٣٢٧ هـ ، كان يحُذِّث عن على* رضى الله عنه ، فافتضح .
- ٧ - جعفر بن نسطور . عاش ثلاثمائة وأربعين سنة ، وزعم أن النبى دعا له بطول العمر .
- ودليل كذب هؤلاء ما اتفق عليه المؤرخون من أن آخر الصحابة موتاً فى جميع الأمصار هو عامر الجهنى ، وكان موته سنة ١٠٢ هـ بمكة .

● كتب أحاديث باطلة :

بين يدى العوام كثير من الكتب الباطلة تروى أحاديث تنسبها الى الرسول ﷺ ومنها :

- كتاب حماد بن عمرو ، ويسمى وصايا الامام على .
- « عبد الله بن زياد ويسمى وصايا الامام على أيضا .
- « أحاديث ابن مسطور الرومى
- « مسند أنس البصرى ويضم ثلاثمائة حديث مختلفة .
- « خطبه الوداع عن أبى الدرداء ، وهى غير الخطبة المشهورة وأطول من الثابت منها .
- كتاب الأريعين الودعانية . لزيد بن رفاعه . سرقها ابن ودعان ويقال انه هو الذى وضع رسائل اخوان الصفا .
- كتاب ابن عدى « العلويات » وسماه « السنن » ، بسند واحد .
- ومنها نسخة من رواية عبد الله بن أحمد عن على* الرضا .

● القصاصون والوضع :

الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (أول رجب ٨٤٩ هـ - ٩ جمادى الاولى ٩١١ هـ) - أفرد بالتأليف دور القصاصين فى

ترويج الحديث الموضوع والضعيف ، فله كتاب « تحذير الخواص من أكاذيب القصاص » . كما لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) كتاب « القصاص والمذكرين » ولابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) « أحاديث القصاص » وللحافظ للعراقي (ت ٨٠٦ هـ) كتاب « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » لخصه السيوطي في كتابه تحذير الخواص كما لخص فيه كذلك « الباعث على الخلاص » .

* * *

● حكم الوضعيين :

قال السيوطي في تحذير الخواص (٦٤ - ٦٥) : لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحد من أهل السنة بتكفير مرتكبه الا الكذاب على رسول الله ﷺ ، فان الشيخ أبا محمد الجويني (٤٦) . من أصحابنا . وهو والد امام الحرمين (٤٧) ، قال : أن من تعدد الكذب عليه ﷺ يكفر كفراً يخرج به عن الملة . وتبعه على ذلك طائفة منهم الامام ناصر الدين ابن المنير (٤٨) ، من أئمة المالكية ، وهذا يدل على أنه أكبر الكبائر . وفي صحيح مسلم عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال : « من حدث عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » (٤٩) .

قال النووي : تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً ، أو غلب على ظنه وضعه ، ولم يبين حال روايته وضعه ،

(٤٦) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الشافعي ، من علماء التفسير واللغة والفقه ، ولد في جوين من نواحي نيسابور ، وسكن نيسابور ، وتوفي بها سنة ٤٣٨ هـ .

(٤٧) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني أبو المعالي ، ولد في جوين ، ورحل الى بغداد فمكة ، حيث جاور أربع سنين ، ثم ذهب الى المدينة ، ثم عاد الى نيسابور ، فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فيها ، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨ هـ .

(٤٨) أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين المالكي ، المعروف بابن المنير ، كان اماماً متبحراً في العلوم ، ولد سنة ٦٢٠ هـ وتوفي في الاسكندرية سنة ٦٨٣ هـ .

(٤٩) شرح صحيح مسلم للنووي : ٦٢/١ .

فهو داخل فى هذا الوعيد ، مندرج فى جملة الكاذبين ، وهكذا قال ابن الصلاح ، وأضاف بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها فى الباطن ، حيث جاز روايتها فى الترغيب والترهيب أما ما يتناول صفات الله وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما فلا يحل الا مع بيان درجة الحديث ، ويشترط بعضهم فى ذلك أن يكون له أصل شاهد لذلك ، وأن لا يعتقد ثبوت ما فيه .

فان قيل : لم جوزتم العمل بالضعيف مع الشاهد القوى ، ولم تجيزوا ذلك فى الموضوع مع الشاهد ؟ قلنا : لان الضعيف له أصل فى السنة ، وهو غير مقطوع بكذبه ، بينما الموضوع لا أصل له ، فشاهده كالبناء على الماء ، أو على جرف هار (٥٠) .

وجرى الخلف والسلف على أنه عند مجرد الشك فى صحة الحديث لا يروى عن الرسول ، وكان أبو أيوب الأنصارى يحدث عن أبى هريرة ، فقيل له : أتحدث عن أبى هريرة وقد سمعت من رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم ، هذا أحب الى .

وقال السيوطى : لا يجوز لأحد رواية حديث حتى يعرضه على شيخ من علماء الحديث ويجيزه بروايته ، لاجتمالك أن يكون ذلك الحديث لا أصل له ، فيدخل فى حديث « من كذب على » وقال : ان من أقدم على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط ، ويهدد بما هو أكثر من ذلك ويزجر ويهجر ولا يسلم عليه ، ويُغتَاب فى الله ويُستعدى عليه عند الحاكم ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك ويشهد عليه .. ولا بد من انكار الموضوع على القصاص ممن يعظون بالموضوع كسباً لقلوب العوام أما تذكير الناس بنعم الله فهو فضيلة ما اجتنب باطل الوضعيين (٥١) .

* * *

(٥٠) تحذير الخواص : ص ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ — ٧٧ .

(٥١) تحذير الخواص : ص ١٠٧ ، ١٠٩ ، ٢٢٢ .

الاعتبار والمتابعة والشاهد

يجد الدارس هذه الكلمات فى مواطن ارادة تقوية الحديث الضعيف ،
أو دفع صفة الوضع عنه .

● الاعتبار :

وهو النظر والتفتيش فى الاسناد عن راو آخر للحديث من الرواة
النفقات . مثال ذلك :

إذا روى حماد - مثلاً - حديثاً عن أيوب ، عن ابن سيرين ،
عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، ينظر : هل رواه ثقة غير حماد عن
أيوب ، أو ثقة آخر غير أيوب عن ابن سيرين ؟ أو رواه آخر عن
أبى هريرة غير ابن سيرين ، أو رواه آخر غير أبى هريرة عن النبى ﷺ ،
فأى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه ، فهذا النظر والتفتيش يسمى
اعتباراً ، وأما الحديث براويه الآخر فهو المتابعة ، ويقال له « التابع »
أما البحث عن التابع فهو الاعتبار .

● المتابعة :

وأما صورة المتابعة : فإن يرويه عن أيوب غير حماد ، أو عن
ابن سيرين غير أيوب ، أو عن أبى هريرة غير ابن سيرين ، أو عن
النبى ﷺ غير أبى هريرة ، فكل واحد من هذه الأقسام يسمى متابعة .
وأعلاها الأولى ، وهى متابعة حماد فى الرواية عن أيوب ، فهى
توثق حماداً واسناده ، ثم يليها ما بعدها ثم ما بعدها على الترتيب
المذكور .

● الشاهد :

وأما الشاهد فهو أن يروى حديث آخر بمعناه .
وقد تسمى المتابعة شاهداً ، ولكن لا يسمى الشاهد متابعة ، وذلك

لان المتابعة تحكى بنفس اللفظ المروى ، بينما الشاهد يحكى المعنى فقط .

واذا قال المحدثون : هذا الحديث تفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين ، أو أيوب ، أو حماد ، كان هذا مشعراً بانتفاء وجود المتابعات كلها . . وجواز وجود شاهد له .

واعلم أنه يدخل فى المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء ، ولا يصلح لذلك كل ضعيف .
والحديث التابع أو الشاهد يتبع الحديث العزيز فما هو العزيز ؟

● الحديث العزيز :

هو ما تحقق فى رواته اثنان ولو فى طبقة واحدة ، ولا تقل الرواة عنهما فى كل طبقة ، فاذا روى الحديث فى طبقة أربعة ، وفى طبقة أخرى اثنان ، وفى طبقة ثالثة ثلاثة أو أربعة أو خمسة فهو حديث عزيز أو ليس مشهوراً . مثاله : حديث الشيخين عن أنس عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » .

فقد رواه عن أنس كل من قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ثم رواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز اثنان أيضا : اسماعيل ابن علي ، وعبد الوارث .

● الحديث القدسى :

حديث يرويه النبى ﷺ على لسان رب العزة سبحانه وتعالى كحديث «أين المتحابون فى» ؟ وحديث «العظمة ازارى والكبرياء ردائى» .
واختلف فى لفظ الحديث القدسى أهو لفظ أوحى الله به ؟ أم هو كالحديث النبوى معناه موحى به من الله وأما لفظه فمن صياغة النبى ﷺ بتوفيق الله سبحانه ؟ والقول الأخير هو الأرجح .

والفرق بين الحديث القدسي والقرآن مع أنهما جميعا منسوبان الى الله . أن القرآن كلام الله المتعبد بتلاوته ، المتحدى بأقصر سورة منه، أما الحديث القدسي ، فهو كلام الله لكن لا يتعبد بتلاوته . وان تُعْبَد بدراسته والوعظ به . كما أنه لا يتحدى به العرب كمعجزة القرآن الذي يتحدى به وبأقصر سورة منه . كما أن القرآن نص قطعى الثبوت متواتر وليس حتما أن يكون الحديث القدسي متواتراً . فمنه الصحيح والضعيف والموضوع .

* * *

● فتاوى الصحابة :

قال ابن حزم : أكثر الصحابة فتوى مطلقا عمر بن الخطاب ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، ويمكن أن يجمع لكل واحد من هؤلاء مجلد ضخمة فى فتاواهم . ويليهم عشرون : أبو بكر ، وعثمان ، وأبو موسى ، ومعاذ ، وسعد ابن أبى وقاص ، وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وسلمان ، وجابر ، وأبو سعيد ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن ابن عوف، وعمران بن حصين . وأبو بكرة، وعبادة بن الصامت، ومعاوية ، وابن الزبير ، وأم سلمة ، ويمكن أن يجمع فى فتيا كل واحد من هؤلاء جزء صغير .

وما جاء منها فى حكم المرفوع اذا كان مما لا يعلم الا عن طريق الوحي ، والا فهو اجتهاد من الصحابى ، يؤخذ فى الاعتبار ويرجحه الحنفية - اذا صح - على القياس .

* * *

الفصل الرابع

تصحيح الحديث والكشف عنه وتخریجه

- الاجتهاد فی تصحيح الحديث
ورفض ابن الصلاح ذلك
- فن الكشف عن الحديث
- نموذج لتخريج حديث
- الترضی عن الصحابة
- من اشتهر عند اهل الاثر بلقبه

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

الاجتهاد في تصحيح الحديث

رفض ابن الصلاح القول بجواز الاجتهاد في تصحيح الحديث للمتأخرين ، أو تضعيفها وردّها ، لأمور :

أولاً : لم يترك السابقون حديثاً يصح أن يكون مقبولاً إلا فعلوه ولم يتركوه ، مادام موافقاً لشروط الصحة ، من حيث المتن ، وعدالة الرواة وضبطهم وما إلى ذلك . ولم يألوا في ذلك جهداً .
ثانياً : ان السابقين كانوا أقرب إلى الرجال الذين اشتغلوا بالحديث ، فهم أعرف بأحوالهم . وأعرف بالطرق الكثيرة ، وأقدر على الاستقلال المضبوط في فهم الطرق والأسانيد ، والمتون .

ثالثاً : ان المصنفات في الحديث ، سواء المسانيد أو المصنفات ، وما معها من كتب الرجال والتخريج . والنص على الحسن والضعف والصحيح والمتواتر وعلل الأحكام الصادرة بذلك ، يدل على أن الأمر أصبح مستقرّاً وبلغ الغاية في هذا الشأن ، حتى لم يبق لمستزيد فضل .
لأسيما وقد بعد بنا الزمن عن هؤلاء المصنفين فجهلنا أحوالهم ، وربما كان منها ما لم يذكره ، مما له دخل في تقريرهم الصحة أو الضعف ، أو الوضع ، أو الجرح أو التعديل . فقيامنا بهذا الدور مع الجهل ببعض الحثيات التي عند الأوائل مما لا ينبغي المجازفة به .

رابعاً : ان اختلاط النوايا ، واختلاط الصحيح بالسقيم ، وخلط الشبهات الحلال بالحرام ، وفقدان كمال الورع اللازم ، والتنزّه التام عن الهوى ، يجعل من الورع البعد عما لا تأمن معه نزاهة القصد ، وعدم الوقوع تحت تأثير عادات وتقاليد عصورنا المختلة ، التي كثيراً ما تضيف إلى الاسلام ما ليس منه .

● مذهب النووي :

يرى أن ما جاء عن السابقين تصحيحه لا مجال لتضعيفه ، كما يحاول المستشرقون والزنادقة أن يفعلوا ففي هذا فتح لباب هدم السنة .

ومن الأسف أن بعض المعاصرين ممن ينشبون أنفسهم إلى العلم ،
ويزعمون القدرة على الاجتهاد في السنة يعمدون إلى تضييع صحيح
تلقاء حكماء الفقهاء والمحدثين السابقين بالقبول ، وجعلوه أصلا من
أصول الأحكام .

أما الاجتهاد الذي يصح به الضعيف أو الحسن ، اعمبالا
للثابت المروى عن الرجال والطرق العديدة فهذا مما لا تسقط به السنة .
ومن هذا القبيل في تصحيح ما روى ضعفه ، ما قاله الحافظ الدمياطي
عن حديث جابر بن عبد الله « ماء زمزم لما شرب له » .
ومثل هذا تصحيح الشيخ تقى الدين السبكي لحديث ابن عمر :
« من زار قبري وجبت له شفاعتي » (١) .

(١) الحديث النبوي وأحوال الرواة : ص ٥٩ - ٦٠ ط دار الاعتصام
بالقاهرة .

فن الكشف عن الحديث

إذا أردت أن تكشف عن حديث لتعرف نصه أو راويه ، أو درجته فعليك بالآتى :

١ - أن كنت تعرف الكلمة الأولى منه فانظر فى كتب الحديث المرتبة على أبواب المعجم (الحروف الأبجدية) مثل صحيح الجامع الصغير ، فانك ستجده فى الحرف المعين من الكتاب . وقد تدلك المعرفة المبدئية وتنقلك الى كتاب آخر حيث تجده بسهولة فاذا قال : رواه مسلم - مثلاً - فانك تذهب الى صحيح مسلم لزيادة التأكد .

وقد أصبح الآن فى المتناول كتاب المعجم المفهرس لألفاظ السنة .
٢ - إذا كنت لا تعرف نص كلمات الحديث ، فانظر فى أى موضوع من الموضوعات هو ، أفى باب الفقه . التوحيد . الخ وستجده فى الباب المعين من كتب السنن ، لأنها مرتبة على أبواب الفقه مثل سنن الترمذى وابن ماجه . وبمعرفة المتن يمكن معرفة درجة الحديث من كتب الحديث وكتب الموضوعات .

٣ - أن كنت تعرف الراوى ، كقوله : رواه ابن عمر ، فعليك بكتب المسانيد ، فان لكل صحابى مسنداً جمعت فيه أحاديثه على حدة . فاذا عرفت الراوى استطعت أن تعرف حاله من كتب الرجال ضعيفا أو يحتج به ثقة .

* * *

● ملاحظة هامة :

فى كثير من الحالات ينسب الوعاظ والكتاب ، والمتشرعون أحاديث الى الكتب الموثوقة تعزيراً لأرائهم ، أو للانتصار على خصومهم ، وإذا بحثت عنها لا تجدها فى تلك الكتب ، أو يقولون : حديث صحيح ، وهو ليس بصحيح .

فينبغى أن يتأكد المسلم العاقل من صحة نسبة الأشياء الى مصادرها قبل أخذها مأخذ التصديق والله أعلم . ه . [عبد البديع صقر]

أما عندما يسمع هؤلاء الوعاظ فى الأحفال أو المحاضرات العامة يصحّحون الضعيف ، والموضوع . فينبغي أن ترسل لهم مذكرة بالنصيحة فى ورقة مطوية مع الدليل والمرجع ، فإن استجاب أو ناقش ما فى المذكرة . . . والا ففى موقف بنفس المكان فى حرس تلال يعرض للموضوع كبحث وليس بأسلوب التجريح لصاحب الرأى المخالف لك . كل هذا ما لم تر باطلا صريحا ودعوة الى بدعة منكرة متفق على ابتداعها وكراهيتها أو تجريحها فهنا لا يؤجل التصويب اذا لم يستجب للمذكرة القوية الحجة مع لين القول لأن الحق أغلى من الرجال .

* * *

نموذج لتخريج حديث (٢)

« الذبيح اسحاق »

ضعيف ، عزاه السيوطى فى الجامع الصغير للدارقطنى فى الافراد
عن ابن مسعود ، والبزار وابن مردويه عن العباس بن عبد المطلب ،
وابن مردويه عن أبى هريرة .

قلت : حديث ابن مسعود رواه الطبرانى أيضا ، وفيه مدلس
وانقطاع ، وقد رواه الحاكم (٥٥٩/١) عنه مرفوعا بلفظ الجامع
(الصغير) . وقال : صحيح على شرط الشيخين . وتعقبه الذهبى بأن
فيه سنيد بن داود ، ولم يكن بذاك .

قلت : قال الحافظ ابن كثير فى التفسير (١٧/٤) بعد أن ذكره
موقوفا عليه : وهذا صحيح عن ابن مسعود ، فلعله جاء من طريق
غير سنيد . وحديث العباس رواه أبو الحسن الحرى فى الثانى من
الفوائد (١٧٠/٢) عن المبارك بن فضالة عن الحسن بن الأحنف بن
قيس عن العباس مرفوعا باللفظ المذكور أعلاه ، وهذا سند ضعيف ،
الحسن مدلس ، وقد عنعنه ، والمبارك فيه ضعف ، وبه أعلمه الهيتمى
فقال : رواه البزار ، وفيه مبارك بن فضالة ، وقد ضعفه الجمهور .

قلت : ومع ضعفه فقد اضطرب فى روايته ، فمرة رفعه، ومرة أوقفه
على العباس كما رواه البغوى فى حديث على بن الجعد ، وابن
أبى حاتم .

قال الزرقانى (٩٧/١) : وتعقبه السيوطى بأن مباركا ليس
بالحافظ الضابط حتى تقبل زيادته على نفسه : بل اضطرابه فى روايته
دليل على ضعفه كما لا يخفى .

وحديث أبى هريرة رواه ابن أبى حاتم أيضا ، والطبرانى فى
حديث طويل سيأتى مع بيان علته قريبا ، وروى من حديث أبى سعيد

(٢) عن مخطوطة للدكتور عبد البديع صقر .

الخدري أيضا . أخرجه العقيلي (٢٦١) وقال : انه غير محفوظ ،
وسوف يأتي بلفظ أبي داود . « سال ربه . . . »

وبالجملة : فطرق هذا الحديث كلها ضعيفة ، ليس فيها ما يصلح
أن يحتج به ، وبعضها أشد ضعفا من بعض ، والغالب أنها اسرائيليات ،
رواها بعض الصحابة ترخصا ، وأخطأ في رفعها بعض الضعفاء . وقد
أشار لضعفه القسطلاني في «المواهب» بقوله «ان صح» وتعقبه الزرقاني
بهذه الطرق ، وزعم أن حديث العباس رواه الحاكم من طرق عنه ،
وصححه على شرطهما . وقال الذهبي : صحيح . وفي هذا الزعم أوهام
كثيرة .

ثم قال الزرقاني (٩٨/١) : فهذه أحاديث يعضد بعضها بعضا ،
فاقل مراتب الحديث أنه حسن ، فكيف وقد صححه الحاكم والذهبي ؟ .

قلت : الذهبي لم يصححه ، والحاكم وهم في تصحيحه ، والطرق
فيها ضعف واضطراب ، واحتمال كون متونها اسرائيليات ، ببل هو
الغالب كما سبق ، فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضها ،
لا سيما وقد ذهب المحققون من العلماء كشيخ الاسلام ابن تيمية ،
وابن القيم ، وابن كثير، وغيرهما الى أن الصواب في الذبيح أنه اسماعيل
عليه السلام . (زاد المعاد ٢١/١) قال : وأما القول بأنه اسحاق فباطل
بأكثر من عشرين وجها . وسمعت ابن تيمية يقول : هذا القول إنما
هو متلقى عن أهل الكتاب ، مع أنه باطل بنص كتابهم ، فإن فيه أن الله
أمر أن يذبح ابنه بكره ، وفي لفظ : « بوحيدة » ، ولا يشك أهل
الكتاب ، مع المسلمين ، أن اسماعيل هو بكر أولاده . وكيف يسوغ أن
يقال : ان الذبيح اسحاق ، والله تعالى قد بشر أم اسحاق به . وبأنه
يعقوب فقال تعالى : « لا تخف أنا أرسلنا الى قوم لوط . وامراته
قائمة فضحكت فبشّرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب » (٢) فمحال
أن يبشرها بأن يكون لها ولد ثم يأمر بذبحه ، ثم ذكر وجوها أخرى في
ابطال أنه اسحاق وتصويب أنه اسماعيل فليراجعها من شاء .

(٣) هود . ٧٠ ، ٧١ .

ويعقب الدكتور عبد البديع صقر على هذا قائلا :

« ويتضح مما تقدم أن عملية تخريج حديث واحد من أحاديث النبی ﷺ - ولو كان مكونا من كلمتين - كالحديث المتقدم . أمر يحتاج الى جهد كبير . ولم يعرف تاريخ العلم تحقيقا أوفى وأدق مما قام به علماء المسلمين فى حفظ القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، والدفاع عنها .

ولقد رأيت تخريجا لحديث واحد استغرق البحث فيه عشر صفحات ، قرأ المؤلف لأجلها أكثر من خمسين كتابا ، مشيراً إليها فى تحقيقه . ومعنى هذا أن تحقيق عشرة أحاديث قد تعادل رسالة الاستاذية (الدكتوراة) .

أما هؤلاء الذين حصلوا على أوراق رسمية بقشور العلم . وجلسوا يحاربون الله ورسوله ويتهجمون على علماء المسلمين ، فينبغى ألا يلتفت اليهم ، وما مثلهم الا كمثل بقلة صغيرة بجوار نخلة عالية ، ولا حول ولا قوة الا بالله « ١ . ه .

وقال أحد كبار العلماء - ولعله أحمد بن حنبل - وقد سئل : عندي كتب كثيرة هل أفتى بها ؟ فقال أحمد : ولو كان عندك بيت ملىء بأنواع الكتب لم تأخذ منها حتى يتوافر لك العلم الذى تميز وترجح أو توفق به بين النصوص .

وهذه القدرة لا تتم الا بعد توافر كثير من العلوم كعلوم العربية واستيعاب القرآن والسنة وكافة علوم الحديث وغير ذلك مما ذكرناه فى فصل عدة المفسر من كتاب شطحات مصطفى محمود فى تفسيراته العصرية للقرآن (٤) .

(٤) كتاب للمؤلف نشرته دار الاعتصام بالقاهرة .

الترضى على الصحابة

جرى العرف أنه عندما يذكر اسم النبى محمد ﷺ تذكر الصلاة مع السلام عليه ، وإذا ذكر النبى مع نبى آخر قيل : عليهما الصلاة والسلام ، وان ذكر جمع من الأنبياء قيل : عليهم الصلاة والسلام .

وهكذا الصحابة اذا ذكر الصحابى رجلا أو امرأة قيل : رضى الله عنه أو رضى الله عنها . فاذا ذكر اثنان ولو كانا رجل ووالده طلب من الله الرضا عنهما . مثال ذلك : عن ابن عباس رضى الله عنهما - عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهما . فاذا ذكر فى الاسناد أكثر من صحابين قيل : رضى الله عنهم .

وجرى الشيعة وبعض أهل السنة على اختصاص على بن أبى طالب رضى الله عنه بقولهم : « كرّم الله وجهه » ، كما جرى على السنة الشيعة قولهم عنه وعن جميع أئمتهم من آل البيت عبارة « عليه السلام » .

وهذا ان كان عفويا لم يكن به بأس . أما ان كان مع اعتقاد تفضيل على والأئمة على بقية الصحابة بما فيهم الخلفاء قبل على . . فذلك مما يكره . لأن الجمهور على ترتيب منازل الخلفاء الراشدين طبقاً لترتيبهم فى الاستخلاف . . وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة .

وقد اصطلح على أن يقال على غير الصحابة والتابعين : رحمهم الله . . ولكن ان قيل عن واحد فى موقف ما « رضى الله عنه » لم يكن به بأس . فذلك وصف عام منحه الله جميع المتقين . . « والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه » (٥) .

وقد قال النبى عليه الصلاة والسلام بعد تناول الطعام لمن استضافه « اللهم صل على آل أبى أوفى » فلو تأسى أحد بالنبى فى هذا لم يكن هنالك بأس بعمله . . لكن لا يظل هذا تقليدا دائما الا مع الرسول محمد صلى الله عليه وعلى آل وصحبه وسلم .

* * *

(٥) التوبة : ١٠٠ .

من اشتهر عند أهل الأثر بلقبه

- ١ - أسد الله : حمزة بن عبد المطلب .
- ٢ - أشج بنى مروان : هو عمر بن عبد العزيز .
- ٣ - بنات الحارث بن هشام : يضرب بهن المثل في الحسن وغلو المهور .
- ٤ - بنات طارق : هن بنات العلاء بن طارق بن أمية بن عبد شمس ، سمين بجدهن .
- ٥ - حيار بنى العباس : هو هارون الرشيد ، يقال يسمى كذلك لأنه أغزى ابنه « القاسم » الروم ، فقتل منهم خمسين ألفا ، وأخذ منهم خمسة آلاف دابة بالسروج واللجم الفضية ، وأغزى على بن عيسى ابن ماهان بلاد الترك ، فقتل منهم أربعين ألفا ، وغزا هو بنفسه بلاد الروم ، ففتح هرقله وأخذ الجزية من ملك الروم .
- ٦ - حمى الدبر : هو عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح ، حمته النحل الى أن كان الليل .
- ٧ - حنظلة الغسيل : هو غسيل الملائكة المذكور بعد .
- ٨ - ذات النطاقين : أسماء بنت أبي بكر ، سميت بذلك لأنها شقت نطاقها (حزامها) للسفرة في الليلة التي هاجر فيها النبي ﷺ وأبوها الى المدينة .
- ٩ - ذو الثديين : كانت إحدى يديه 'مخدجة كاللدى' ، كان رأس الخوارج .
- ١٠ - ذو الثغنتان : كان يقال ذلك لعلى بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ولعل بن عبد الله بن عباس لما كان على أعضاء السجود .
- ١١ - ذو الجناحين : هو جعفر بن أبى طالب .
- ١٢ - ذو السيفين : هو أبو الهيثم بن التيهان ، وسمى بذلك لتقلده سيفين في الحرب .

- ١٣ - ذو الشهادتين : هو خزيمة بن ثابت الأنصاري ، شهد لرسول الله ﷺ بقضاء دين اليهودي حين قال النبي أنه وفاء دينه ، تصديقا للنبي فيما أخبر به ، فجعل النبي شهادته بشهادتين .
- ١٤ - ذو العمامة : هو أبو أحيحة ، سعيد بن العاص بن أمية ، وكان إذا لبس عمامته ، لم يلبس قرشى عمامته .
- ١٥ - ذو العين : هو قتادة بن النعمان ، أصيبت عينه يوم أحد ، فردّها رسول الله ﷺ .
- ١٦ - ذو اليمين : هو عبيد بن عمرو الخزاعي ، كان يعمل بيديه معا . يعنى أيسر ، أعسر أيمن .
- ١٧ - سليك المقائب : هو سليك بن السلكة : كان أعدى الناس حتى أن الفرس لا يدركه .
- ١٨ - سيف الله المسلول : خالد بن الوليد .
- ١٩ - طفيل الأعراس : رجل من غطفان ، وقيل : هو من موالى عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، كان يتتبع الأعراس فيأتيها من غير دعوة ، واليه تنسب « الطفيلية » ويقال لمن يفعل مثل فعله « طفيلي » .
- ٢٠ - عروة الصعاليك : عروة بن الورد . كان إذا شكا إليه أحد فقرا أعطاه فرسا ورمحا وقال له : إن لم تستغن بذلك فلا أغناك الله .
- ٢١ - غسيل الملائكة : هو حنظلة بن أبي عامر الأنصاري ، أصيب يوم أحد ، فأخبر النبي ﷺ أن الملائكة غسلته ، لأنه كان قد أسرع إلى المعركة حين سمع منادى الجهاد قبل أن يغتسل من الجنابة . فغسلته الملائكة .
- ٢٢ - قتيل الجن : هو سعد بن عبادة ، بال فى مجحر ، فقتله الجن .

* * *

الفصل الخامس

إِعْلَامُ الْمُحَدِّثِينَ

- إعلام التابعين وتابعيهم
- ابن شهاب الزهري
- ابن اسحاق
- عبد الله بن المبارك
- الأئمة الأربعة
- إعلام المحدثين

إعْلَامُ الْمُحَدِّثِينَ

أعلام التابعين وتابعيهم

كما حمل الصحابة لواء السنة ابتداء حملها كذلك معهم ومن بعدهم التابعون وتابعو التابعين ، ومن المشهورين الذين يكثر ورود ذكرهم في كتب السنة والفقه :

● أبو عثمان النهدي :

واسمه عبد الرحمن بن مُيل (بضم الميم وكسر اللام) مخضرم ، عاش في الجاهلية والاسلام قال : أسلمت على عهد النبي ﷺ ولم أره . وأدبت ثلاث صدقات - يعنى الزكاة - وغزوت اليرموك ، والقادسية وجلولاء ، ونهاوند ، وتستر ، وأذربيجان ، ورستم . وحج ستين مرة ، ما بين حجة وعمرة . كان ثقة (تاريخ الاسلام للذهبي : ٨٢/٤) .

* * *

● حماد بن أبي سليمان :

هو أبو اسماعيل ، حماد بن أبي سليمان بن مسلم ، مولى الأشعرين ، فقيه الكوفة ، روى عن أنس ، وابن المسيب ، وزيد بن وهب ، وأبي وائل ، والشعبي ، وطبقتهم ، وتفقه بابراهيم النخعي . وعنه : أبو حنيفة . وهشام الدستوائي ، ومسعر ، وشعبة ، وسفيان ، وحماد بن سلمة . وحمزة الزيات ، وأبي بكر النهشلي ، وجماعة ، كان سخيا جوادا . قال أبو حاتم : حماد بن أبي سليمان صدوق ، ولكن لا يحتج به ، وهو مستقيم في الفقه ، فاذا جاء الآثار شوش ، فقد اختلط في آخر أمره (تاريخ الاسلام للذهبي : ٢٤٣/٤ - ٢٤٤) .

* * *

● ابن أبي مجلز :

ردينى بن أبى مجلز ، لاحق بن حميد ، روى عن أبيه ويحيى ابن يعمر ، وروى عنه زياد بن حدير ، والمنذر بن ثعلبة ، وقرة بن خالد ، وما أعلم به بأسا . (الذهبي في تاريخه ٢٥١/٤) .

* * *

● البطال :

هو عبد الله أبو محمد البطال ، وقيل أبو يحيى ، كان أحد
أمرأء بنى أمية ، أوطأ الروم خوفاً وذلاء . وكان على طلائع مسلمة
ابن عبد الملك ، وكان ينزل أنطاكية ، وهو أمين شجاع مقدام ، استشهد
بعمورية سنة ١١٢ هـ وقيل سنة ١١٣ هـ ، وقيل سنة ١٢١ هـ (الذهبى
فى تاريخه : ٢٧٠/٤ - ٢٧٣) .

* * *

● محمد بن كعب القرظى :

قال الواقدي : عاش ٧٨ سنة ، واختلف فى تاريخ وفاته ، قيل
توفى سنة ١١٧ هـ (الذهبى فى تاريخه : ٣٠١/٤) .

* * *

● عمرو بن شعيب :

هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ،
أبو إبراهيم السهمى الطائفى .
سمع من زينب بنت أبى سلمة ، ومن أبيه ، وسعيد بن المسيب ،
وعطاء ، وطاووس ، وعمرو بن الشريد ، وسليمان بن يسار وغيرهم .
وسمع منه الحديث عطاء ، ومكحول ، والزهرى ، وكان ثقة صدوقاً
كثير العلم ، حسن الحديث . ولكن رواياته التى باسناد (عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال رسول الله ﷺ) فيها خلاف .
قال يحيى : عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده . ليس بذاك ،
ومرة قال يحيى بن القطان : حديث عمرو بن شعيب عندنا واه .
ومن ضعفه ، قال : 'ضعف للشك فى صحيفه جده عبد الله بن عمرو .
وبعضهم قال : هو ضعيف لاحتمال كلمة « أبيه عن جده » أن يكون المراد
بالجد هو الجد الأقرب « محمد » فيكون الحديث مرسلًا . ويحتمل أن
يكون المراد « شعيب عن جده عبد الله بن عمرو » لأن محمداً والد شعيب

مات فكفل شعيبا جده عبد الله بن عمرو . وبهذا يكون له سماع من عبد الله بن عمرو ، وهذا هو المشهور ، ولكن لأنه يحتمل أن تكون الرواية سماعاً من عبد الله ، وأن تكون الرواية من صحيفته - وهذا مشهور ، من أجله قيل : حديثه ضعيف لضعف الثقة بالصحيفة .

وكانت وفاة عمرو بن شعيب بالطائف سنة ١١٨هـ كما قال الذهبي في تاريخه (٢٨٥/٤ - ٢٨٦)

* * *

● مكحول بن أبي مسلم :

هو أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم ، فقيه الشام ، وشيخ أهل دمشق ، أرسل عن النبي ﷺ ، وعن أبي بن كعب ، وعبادة بن الصامت ، وعائشة ، وطائفة . وكان رامية يرمى ويقول : أنا الغلام الهذلي ، نسبة إلى امرأة من هذيل ، وتوفي سنة ١١٣هـ وقيل سنة ١١٢هـ واتهمه البعض بأنه قدرى .

* * *

● مكحول البصرى :

هو أبو عبد الله الأزدي البصرى ، روى له البخارى والبيهقى . وقال أبو حاتم الرازى : لا بأس به ، ويروى عن ابن معين أنه قال عنه : انه ثقة (الذهبي في تاريخه : ج ٢ ص ٦) .

* * *

● أيوب السختياني :

أحد التابعين ، ويكنى أبا بكر ، أيوب بن تميمه كيسان البصرى ، من نجباء الموالى ، مولى عنزة ، وكان يبيع الأدم (الجلود) . قال ابن المدينى : له نحو ثمانمائة حديث ، وكان شعبة سيد الفقهاء فى عصره يقول : إلى أيوب المنتهى فى الثبت .

توفى شهيداً فى طاعون البصرة الذى كان سنة ١٣١ هـ وله ثلاث وستون سنة (الذهبى فى تاريخه ٢٢٨/٥ - ٢٣٠) .

● سعيد بن المسيب :

هو سعيد بن المسيب ، بن خزن ، بن أبى وهب ، بن عمرو ، ابن عائذ ، بن عمران ، بن مخزوم ، وأمه أم سعيد بنت عثمان بن حكيم السلمى ، وكنيته أبو محمد ، أعنى ابن المسيب ، بكسر الياء المشددة ، وكان يكره أن ينادى بفتح الياء .

وهو من الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة ، وكان يقال له فقيه الفقهاء ، وعالم العلماء . وهو أحد الفقهاء السبعة الذين نظمهم أحد الشعراء فى قوله :

ألا كل من لا يقتدى بأئمة

فقسمته ضيزى عن الحق خارجة

فخذهم : عبّيد الله ، عروة ، قاسم

سعيد ، سليمان ، أبو بكر ، خارجة

يعنى بعروة ابن الزبير بن العوام ، وعبّيد أبا عبد الله الأسدى ، وهو من الطبقة الثانية من تابعى أهل المدينة ، وأمه أسماء بنت أبى بكر الصديق ، وهو شقيق عبد الله بن الزبير ، وبينه وبين عبد الله المذكور عشرون سنة .

واجللا له زوجه أبو هريرة - رضى الله عنه - ابنته ، ولفرط ورعه رفض أن يزوج ابنته ابن أمير المؤمنين ، وزوجها أحد تلاميذه الفقهاء الورعين . مما تسبب له فى متاعب من الدولة .

● عطاء بن يسار :

هو أبو محمد عطاء بن يسار ، كان ثقة سمع من ابن مسعود ، وكان قاصا واعظا ثقة ، مولى ميمونة أم المؤمنين ، وهو أخو سليمان

وعبد الله وعبد الملك ، بنى يسار . أحد فقهاء المدينة (تاريخ الاسلام للذهبي ٣٤/٤ ، ١٥٥) .

● سليمان بن يسار :

أحد فقهاء المدينة السبعة ، ويقال انه كان أيضا مولى ميمونة ، وقد وهبت ولعها لابن عباس . وهو من الطبقة الاولى من تابعي أهل المدينة ، وكنيته : أبو أيوب ، وقيل أبو محمد ، وكانوا يفضلونه على سعيد بن المسيب .

● ابن ذؤيب :

قبيصة بن ذؤيب ، أبو سعيد الخزاعي ، فقيه المدينة ، ولد عام الفتح ، وتوفي سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ هـ ، وهو أعلم الناس بقضاء زيد ابن ثابت (تاريخ الاسلام للذهبي : ٢٩١/٣) .

● الديلمي :

هو عبد الله بن فيروز الديلمي ، أبو بشر ، وقيل أبو بسر - بالسين المهملة - أخو الضحاك بن فيروز ، روى عن أبيه ، وأبى بن كعب ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم ، وكان يسكن بيت المقدس ، وثقه ابن معين (تاريخ الاسلام للذهبي : ٢٦٩/٣) .

● ابن شهاب الزهري (٥١ - ١٢٤ هـ) :

هو أبو بكر ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري . ولد سنة ٥١ هـ على الراجح . كان أبوه من أصحاب عبد الله ابن الزبير في حروبه ضد الأمويين ، وقد مات وابنه « محمد » شاب حدث لا مال له ، فكفله أخوه الذي لم يذكر التاريخ عنه شيئا . وأول ما اتجه اليه في التعليم حفظ القرآن ، فاتمه في ثمانين ليلة بعد أن كان يحفظه في غير ترتيب ، ثم درس أنساب قومه ، تلقاها

من عبد الله بن ثعلب ، ثم تحول الى معرفة الحلال والحرام ، ورواية الحديث فأخذه من عشرة من الصحابة منهم : أنس ، وابن عمر ، وجابر ، وسهل بن سعد ، على خلاف فى بعضهم ، ثم جلس الى كبار التابعين فى عصره كسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود . وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى ، وأكثر من صحب من هؤلاء هو سعيد بن المسيب ، اذ لازمه ثمانى سنين متواصلة . وكان كثير التردد على الشام ، وكان أول رحلة له وهو محتلم فى زمن مروان ، ثم اتصل بعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل عبد الله بن الزبير ، واتصل بالخلفاء من بعده ، الوليد ، وسليمان ، وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد الثانى ، وهشام بن عبد الملك . كما كان يتردد على العراق ومصر ، حتى وافته منيَّته بضيعة فى (أدامى) آخر عمل الحجاز ، وأول عمل فلسطين سنة ١٢٤ هـ على الأرجح ، وعمره اثنتان وسبعون سنة ، وأوصى أن يدفن على قارعة الطريق ، حتى يمر به مار فيدعو له بالرحمة . رحمه الله (١) .

● صفاته الخلقية والخلقية (٢) :

كان قصيراً ، قليل اللحية ، خفيف العارضين ، يصبغ رأسه ولحيته بالحناء ، أعمش ، فصيح اللسان ، يضرب المثل به فى الفصاحة والسخاء ، قال الليث : كان ابن شهاب من أسخى من رأيت ، يعطى كل من جاء يسأله ، حتى اذا لم يبق شيء يستلف من أصحابه فيعطونه ، حتى اذا لم يبق معه شيء ، استلف من عبيده . وكان أشد أقرانه حرصاً على العلم ، يكتب كل شيء يسمعه من العلماء والصحابة ، حتى انه ليقدم عبيد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ، ويستقى له الماء ، ثم يقف بالباب ، ويسأل عبيد الله جاريته ، من بالباب ؟ فتقول له : غلامك الأعمش (تعنى به الزهرى ، وكان به عمش) ، وهى تظنه غلامه لكثرة ما ترى

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى : ص ٢٠٧ وما بعدها — وقد اعتمدنا على هذا المرجع فيما كتبناه عن الزهرى .
(٢) الخلقية والخلقية ، الأولى بفتح الخاء والثانية بضمها .

من خدمته ، وكان اذا عاد الى بيته يضع كتبه حوله ويشغل بها عن كل أمر حتى قالت له زوجته ذات ليلة : والله لهذه الكتب اشد على من ثلاث ضرائر .

وكان مضرب المثل في قوة الذاكرة والحفظ ، اراد هشام بن عبد الملك ان يمتحنه بنفسه ، فسأله أن يملأ على بعض ولده ، فدعا بكاتب فأملأ عليه أربعمئة حديث ، ثم ان هشاما قال له بعد شهر أو نحوه : يا أبا بكر : ان ذلك الكتاب ضاع ، فدعا بكاتب ، فأملأها عليه ، ثم قابل هشام ما أملاه بالكتاب الأول فما غادر حرفا . ولورعه جمع الناس فأملأ عليهم ما أملاه في دار هشام ، حتى لا يتفرد هشام بشيء لم يعطه الزهري للأمة .

لهذا كان اقبال الناس عليه عظيما . قال مالك : كان الزهري اذا دخل المدينة ، لم يحدث بها أحد من العلماء حتى يخرج منها . وأدركت بالمدينة مشايخ أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ منهم ، ويقدم ابن شهاب ، وهو دونهم في السن فيزدحم عليه .

● آثاره في علم السنة :

١ - كان الزهري أول من دوّن السنة في عصره ، بعد أن أمر عمر بن عبد العزيز بذلك ، وأرسل الى واليه على المدينة أبي بكر ابن حزم كتابا بذلك ، والى ولاته بالأمصار ، أن يجمعوا سنة رسول الله ﷺ . ثم تتابع العلماء - بعد الزهري - بالجمع والترتيب .

٢ - تفرّد بحفظ أشياء من السنن لولاه لضاعت ، روى مسلم في صحيحه : « للزهري نحو من تسعين حديثا يرويه ولا يشاركه فيه أحد بإسناد جيد » (٤) .

٣ - هو أول من نبه الناس الى العناية بالإسناد ، أخرج ابن عساكر عن الوليد بن مسلم ، أن الزهري قال : يا أهل الشام . مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة ، ولا خُطْم ؟ وتمسك أصحابنا بالإسناد من يومئذ ، وأجود الإسناد ما كان عن طريقه (الزهري عن سالم عن

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الايمان والنذور : ١٢٦٨/٣ .

أبيه - والزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس ، والزهرى عن على
ابن الحسن عن أبيه (الحسين) عن جده (على) رضى الله عنه .
● من روى عنه ، أو خرجوا له :

روى عنه خلق كثيرون . من أشهرهم : مالك ، وأبو حنيفة ، وعطاء
ابن أبى رباح ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن عيينة ، والليث بن سعد ،
والأوزاعي ، وابن جريج ، وخرج له الشيخان ، البخارى ومسلم ،
وكتب السنن الأربعة ، ومالك فى الموطأ ، والشافعى وأحمد فى مسنديهما ،
ولا يكاد يخلو كتاب حديث عن التخرىج له .
● صلته ببنى أمية :

لقد تمكن بشجاعته فى الحق وأمانته على السنة ، أن ينبه خلفاء
وأمرأ بنى أمية الى الصواب ، ويؤثر فى أولادهم تأثيراً حسناً . جاء
فى العقد الفريد (٤) : « دخل الزهرى على الوليد بن عبد الملك فقال
له : ما حديث يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟
قال : يحدثونا أن الله اذا استرعى عبداً رعيته كتب له الحسنات ، ولم
يكتب له السيئات ! ، قال الزهرى : باطل يا أمير المؤمنين ، أنبى
خليفة أكرم على الله ؟ أم خليفة غير نبى ؟ قال : نبى خليفة . قال :
فان الله تعالى يقول لنبيه داوود عليه السلام : « يا داوود انا جعلناك
خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك
عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما
نسوا يوم الحساب » (٥) فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبى خليفة ، فما
ظنك بخليفة غير نبى ؟ قال الوليد : ان الناس ليغووننا عن ديننا » .
وروى ابن عساكر - بإسناده الى الشافعى - أن أمير المؤمنين هشام
ابن عبد الملك ، سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله تعالى :
« والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم » (٦) فى حديث الافك - فقال
هشام : من الذى تولى كبره فيه ؟ قال سليمان : هو عبد الله بن أبى*
ابن سلول . فقال هشام : كذبت ، انما هو على بن أبى طالب . ويبدو أن

(٤) الجزء الأول : ص ٦٠ ط لجنة التأليف بمصر ١٣٦٨ .
(٥) سورة ص : ٢٦ .
(٦) النور : ١١ .

سليمان شعر أن هشاما يمزح . فقال : أمير المؤمنين أعلم بما يقول .
ثم أعاد هشام السؤال للزهرى فى لقاء معه : من الذى تولى كبره منهم ؟
قال ابن شهاب الزهرى : هو عبد الله بن أبى بن سلول . فقال له هشام :
كذبت انما هو على بن أبى طالب . قال الزهرى - وقد امتلا غصبا -
انا اكذب ؟ لا أبأ لك : فوالله لو نادانى مناد من السماء أن الله أحل الكذب
ما كذبت . حدثنى فلان وفلان أن الذى تولى كبره منهم هو عبد الله
ابن أبى بن سلول . قال الشافعى: فما زالوا يغرون به هشاما حتى قال له:
ارحل ، فوالله ما كان ينبغى لنا أن نحمل عن مثلك (يعنى تسديد
ديونه) . قال ابن شهاب : ولم ذاك ؟ اغتصبتك على نفسى له أو أنت
اغتصبتنى على نفسى فخل عنى ، قال له : لا ، ولكنك استدنت ألفى
ألف ، فقال الزهرى : قد علمت وأبوك قبلك أنى ما استدنت هذا المال
عليك ، ولا على أبيك ، ثم خرج مغضبا . فقال هشام : انا نهيج الشيخ ،
ثم أمر فقضى عنه من دينه ألف ألف ، فأخبر بذلك فقال : الحمد لله
الذى هذا هو من عنده .

هكذا كانت صلة الزهرى بالملوك ، صلة قوى بمثله ، حتى انه
ليقول للأمير : لا أبأ لك ، وهى كلمة لا يقولها رجل عادى لآخر مثله
يحترمه . هكذا كان العلماء والمحدثون لا يتخنون عن كلمة الحق ،
ولا عن كرامتهم .

● اتهام الزهرى بالوضع :

زعم جولدتسيهر أن الزهرى أذن لابراهيم بن الوليد بنشر أحاديث
جاءه بها فى صحيفة . فأجازه الزهرى من غير تردد ، وقال : من
يستطيع أن يجيزك بها ؟ ثم قال جولدتسيهر : وهكذا استطاع الاموى
أن يروى ما كتب فى الصحيفة على أنها مروية عن الزهرى .
أما المقطع الاول فالمعروف أن ابراهيم بن الوليد تلميذ للزهرى
سمع وكتب عنه ، ومناولة ابراهيم صحيفة بها الأحاديث التى سمعها
من شيخه لاعتمادها وتصحيحها ان وقع فى الكتابة لبس ، أمر معروف
عند المحدثين يسمى « عرض المناولة » ، وهو نوع من أنواع تحمُّل
الحديث . قال الشيخ ابن الصلاح فى مقدمته : « القسم الرابع من

أنواع تحمل الحديث « المناولة » ، فإن كان معها اجازة مثل أن يناول الشيخ الطالب كتابا من سماعه ، ويقول : اُرو عني هذا ، ويسمى هذا عرض المناولة ، وقد قال الحاكم : إن هذا سماع عند كثير من المتقدمين ، وحكوه عن مالك والزهرى وربيعه ويحيى بن سعيد ومجاهد وسفيان الخ

ومثل ما روى عن ابراهيم بن الوليد روى عن غيره ، قال عبيد الله ابن عمر : أتيت الزهرى بكتاب فتأمله ثم قال : أجزك به . ومثله كثير من تلاميذ الزهرى كانوا يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه ، فيتأملها ويجيزهم بها .

وأما المقطع الثانى وهو أن الاموى روى ما كتب فى الصحيفة - موهما - أن المكتوب ليس من الأحاديث التى رواها الزهرى فاستنباط لا أساس له ، سببه جهل المستشرقين بأساليب رواية الحديث وتحملته ، ثم قصد التشكيك فى أبرز أعلام رواية السنة فى عصره وفيما بعد عصره . ثم هو باطل لما عرفناه من أمانة الزهرى وشجاعته الأدبية فى مواجهة الوليد بن عبد الملك . . . ولأنه لم يكن فى حاجة الى مال أو جاه ، فهو ينفق بسخاء والله يعطيه ، أما حقه فى بيت المال . أو غيره ، وهو ذو جاه كان أشهر وأعظم به من أمراء عصره كافة .

وفضلا عن كل ذلك فقد كان ابراهيم من الورع والزهد فى الرواية ، بحيث يستغنى برواية غيره ، فلم يوجد له فى الكتب الستة ولا حديث واحد مروى عن طريقه . فشاهت وجوه الكاذبين .

● ابن اسحاق (٨٥ - ١٥١ هـ) :

يكنى أبا بكر ، وقيل أبا عبد الله . هو محمد بن اسحاق بن يسار ابن خيار ، (ويقال ابن كوتان) أعلم من كانوا فى عصره بما جاء فى المغازى والسير ، وعمدة من أتوا بعده ، وكان عالما بشتى الفنون . ومن أحفظ الناس . قال فيه أبو معاوية : كان إذا كان عند الرجل خمسة أحاديث أو أكثر جاء فاستودعها محمد بن اسحاق وقال : أحفظها على فان نسيتهما كنت قد حفظتها على . وجده مولى قيس بن مخرمة وقيل لعبد الله بن قيس بن مخرمة . من أصل فارسى .

وقد ولد محمد بن اسحاق بالمدينة عام ٨٥ هـ على الراجح فتلقى فى شبابه العلم عن أعلامها . كالقاسم بن محمد بن أبى بكر ، ونافع مولى ابن عمر ، وابن شهاب الزهرى ، ومحمد بن على بن الحسين بن على ابن أبى طالب . وأبان بن عثمان بن عفان ، وعبد الله بن هرمز . وفى عام ١١٥ هـ رحل الى الاسكندرية فلقى فيها كثيرا من أساطين علمائها مثل يزيد بن أبى حبيب ، وعبيد الله بن أبى جعفر ، والقاسم ابن قزمان ، وعبيد الله بن المغيرة . ثم رحل الى الكوفة والجزيرة والحيرة ، ثم العراق حيث التقى بأبى جعفر المنصور وصنف لابنه المهدي كتاب السيرة بأمر أبى جعفر (٧) وكان للخصومة الشخصية أثرها فى تجريح ابن اسحاق ، وقد توفى على الراجح فى عام ١٥١ هـ .

● عبد الله بن المبارك :

كان من مشاهير أئمة عصره الذين عنوا بنقد الرجال نقداً شديداً روى مسلم - بسنده الى أبى اسحاق ابراهيم بن عيسى الطالقانى قال : قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ، الحديث الذى جاء « ان من البر بعد البر أن تصلى لأبيك وتصوم لهما مع صومك » ؟ قال : فقال عبد الله : يا أبا اسحاق ، عمن هذا ؟ قال : قلت له : هذا من حديث شهاب بن خراش . فقال : ثقة ، عمن ؟ قال قلت : عن الحجاج بن دينار قال : ثقة ، عمن ؟ قال قلت : قال رسول الله ﷺ . قال : يا أبا اسحاق ان بين الحجاج بن دينار وبين النبى ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى ، ولكن ليس فى الصدقة اختلاف .

وأخرج مسلم فى المقدمة أيضا بسنده الى على بن شقيق قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس : « دعوا حديث عمرو بن ثابت ، فإنه كان يسب السلف » ، وبسنده الى أحمد بن يوسف الأزدي قال : سمعت عبد الرزاق يقول : ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله « كذاب » الا لعبد القدوس .

(٧) سيرة النبى لابن هشام : تحقيق محيى الدين عبد الحميد : ج ١

وروى مسلم أيضا بسنده الى العباس بن أبى رزّمة قال : سمعت
عبد الله بن المبارك يقول : بيننا وبين القوم القوائم (الاسناد) .

وقال الذهبي في تذكرته : قال المسيب بن واضح : سمعت ابن المبارك
- وسئل عمن نأخذ ؟ قال : من طلب العلم لله ، وكان في اسناده أشد ،
قد تلقى الرجل ثقة ، وهو يحدث عن غير ثقة ، وتلقى الرجل غير ثقة
وهو يحدث عن ثقة ، ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقة .

بهذا تتضح منزلة ابن المبارك في النقد والجرح والتعديل ، حتى
روى الذهبي أن الرشيد أخذ زنديقا ليقتله فقال : أين أنت من ألف
حديث وضعتها ؟ فقال الرشيد : أين أنت يا عدو الله من أبى اسحاق
الفزاري ، وابن المبارك يتخللانها فيخرجانها حرفا بحرف ؟ وقيل
لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة .
وقال ابن مهدي : الأئمة أربعة : الثوري ، ومالك ، وحمام بن
زيد ، وابن المبارك - يعنى أئمة نقد الحديث .

ولا غرابة في هذا فقد حمل الحديث بفنونه عن أربعة آلاف شيخ ،
وروى عن ألف منهم . وكأنه يحدث عن كتاب . وإذا كان من المعلوم
قول مالك : اعلم أنه ليس يسلم رجل يحدث بكل ما سمع : وقول
ابن مهدي : لا يكون الرجل اماما يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما يسمع -
وطبقنا هذا على ابن المبارك وأنه روى عن ألف من شيوخ سمع منهم
وعدتهم أربعة آلاف - فان ابن المبارك يكون - بناء على هذا - اماما .

● الترجمة له :

قد أفرد له ابن أبى حاتم (ت ٣٢٧ هـ) في مقدمة «الجرح والتعديل»
ترجمة حافلة بثناء ، وبما كان عليه - رحمه الله - من علم بالرواية
ونقد لهم (٨) .

(٨) المقدمة : ص ٢٦٢ - ٢٨٠ ، والسنة ومكانتها في التشريع الاسلامي :
ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

الأئمة الأربعة

● أبو حنيفة النعمان (٨٠ - ١٥٠ هـ) :

- هو الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماه .
- وجدته زوطا بن فرس كابل . ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ - وعاصر بعض الصحابة .
- ونقل عنهم ، ولكثرة ما ظهر في عصره من الزنادقة الوضاعين للحديث ،
- فانه كان شديد التحري عن الحديث الذي يأخذ به ، فكان مع ما عنده من
- وقرة في الحديث ، قليل الاستشهاد بالحديث ، وله مسند يرويه في
- السنة فهو فقيه ، وراوي للحديث . وله كتاب الفقه الأكبر ، في العقيدة ،
- وكتاب العالم والمتعلم ، وكتاب الرد على القدرية .
- وهو أول من فتن الفقه ، وفصل فصوله وأقسامه : وميز مسائله .
- ورتب قياسه ، واشتهر مذهبه الذي يعتمد على القرآن ، والقياس ،
- وما صح عن الرسول ﷺ ، بل وما صح نقله عن الصحابة من الفتاوى .
- ومع هذا كان يلقبه خصومه هو وتلاميذه « بأصحاب الرأي » أو مذهب
- أهل الكوفة نسبة الى موطن ميلاده ونشأته بالرغم من أنه اجتمع بأشهر
- علماء عصره ، بالبصرة ، ومكة ، والمدينة .
- ورفض تولى القضاء ووظائف الحكومة حتى عذب في سبيل ذلك
- كثيرا من قبل أمراء بنى أمية ثم المنصور العباسي وذلك من قبيل الروع .
- وكان ممن يقوم الليل . ويفضلون العيش من كسب أيديهم . فكان
- بزاراً يبيع المنسوجات .
- وقد اعتنق مذهبه من عملوا على نشره وذيعوه . ومن أشهر هؤلاء
- التلاميذ المجاهد محمد بن الحسن . الذي ألف كتابه « السير الكبير » .
- وهو في المعتقل ، وأملاه على تلاميذه في زيارتهم له بالسجن بدون
- مراجع ، فجاء كتابا سهل العبارة . قريب الدلالة ، وافر الحرارة .
- راجح الفقه السياسي . ولا غرابة . فكل اناء بما فيه ينضح .
- ومن أشهر تلاميذه كذلك الامام أبو يوسف . صاحب كتاب الخراج
- الذي يعد من أعظم كتب الاقتصاد الاسلامي ورائدها في بابيه ، وقد كان
- دستور الدولة العباسية فيما بعد عصره ، كما كان في عهده . ومن أهم

تلامذته الحسن بن زياد . ومن الاعلام كذلك زَفر بن الهذيل وربيعه
الرأى ، ووكيح بن الجراح ، وغيرهم .

وتوفى رحمه الله ببغداد سنة ١٥٠ هـ ، وهى نفس السنة التى
ولد فيها الامام الشافعى رحمهما الله ، وكان ذلك فى خلافة المنصور .

● هل كان تابعيا ؟

قيل انه فى السادسة عشرة من عمره حج مع أبيه ، وشهد بالمسجد
الحرام عبد الله بن الحارث الصحابى ، يحدث بما سمع من رسول الله
ﷺ ، كما روى انه لقي أنس بن مالك وسمع منه حديثا ، ولهذا قيل
انه من التابعين .

وقيل انه أدرك أربعة من الصحابة فى عصره لكنه لم يقابلهم وهم :
أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة ، وسهل بن
سعد الساعدى بالمدينة ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة . . وعلى
هذا فهو من أتباع التابعين .

● الاتجاه الى الفقه :

كانت حلقة المتكلمين بمسجد الكوفة تجتذب الشباب فاتجه اليها .
فاكسبته قوة جدلية وقدرة على الاستدلال . ولكن صرفه الله عنها فاتجه
الى حلقة الفقه التى كانت بالمسجد نفسه ، يدرس فيها حماد بن
أبى سليمان ، أحد تلامذة عبد الله بن مسعود ، ولزم النعمان حمادا الى
ان توفى وجلس مجلسه فى أستاذية الحلقة .

● أصول مذهب أبى حنيفة :

قال أبو حنيفة : انى أخذ (١) بكتاب الله اذا وجدته - أى الحكم
الذى يبحث عنه - (٢) فاذا لم أجد فيه أخذ بسنة رسول الله والآثار
الصحاح عنه التى فشت فى أيدي الثقات (٣) فاذا لم أجد فى كتاب الله
ولا فى سنة رسوله أخذت بأقوال أصحابه ، من شئت ، وأدع قول من
الى ابراهيم النخعى ، والشعبى ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد
ابن المسيب - وعدّ رجالا قد اجتهدوا - فلى أن أجتهد كما اجتهدوا . .
ومن هذا تتضح الأصول الآتية :

أولاً : القرآن .. وقد يقع الخلاف حول مفهوم المخالفة هل يعتبر دليلاً شرعياً قطعياً كدلالة منطوق الآية أم لا ؟ .

ثانياً : السنة النبوية : يأخذ منها المقطوع بثبوته كالمتواتر ، والصحيح المشهور بين الثقات .. أما الأحاد فهي أنواع :

- (أ) حديث فى واقعة من شأنها أنها لو وقعت لعلم بها جمع كثير كاحكام فى حج الرسول أو غزواته ولم يروه الا واحد ، فيترك .
- (ب) أحاديث فى موضوعات وأشياء يومية متداولة .. ولم يرو فيها الحديث الا واحد ، بالرغم من أنه مما يتكرر فى المجتمع ، وتعم به البلوى .. فيترك أيضا ، لأنه لو كان صحيحا لنقل واشتهر .

(ج) اذا نقل تكذيب لراوى الحديث ممن يروى عنه سماعه منه كحديث سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن النبى ﷺ قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » . روى أن ابن جريج سأل الزهرى عن الحديث . فقال : لا أعرفه . وكحديث القضاء بالشاهد واليمين ، رواه ربيعة عن سهيل بن أبى صالح .. وقال سهيل : لا أذكر الحديث . ولم يعمل بهما الحنفية وأخذ بهما الشافعية .

(د) الحديث الذى لا يعمل به راويه كحديث عائشة السابق ، عملت هى بخلافه ، فزوجت ابنة أخيها عبد الرحمن بن أبى بكر بدون ولى ، وكحديث قصر الصلاة الرباعية فى السفر ، روته ولكنها كانت تتم .. .

ثالثاً : الاجتهاد فى أقوال الصحابة وترجيح ما يتجه الى الكتاب والسنة أو الاجماع . والأخذ بقول الصحابى اذا كان مما لا يدرك بالقياس كقول أنس « أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة » .

رابعاً : الاجماع : وهذا متفق عليه ، والخلاف فى بعض صور الاجماع : كاجماع الخلفاء الراشدين ، واجماع أهل المدينة ، والاجماع السكوتى .. وما الى ذلك مما جاء فى كتب أصول الفقه .

خامساً : الاستحسان : ولا يكون الا فيما لا نص فيه من الكتاب والسنة والاجماع والثابت من أقوال الصحابة ، وانما لجأ اليه الحنفية

لتلافى ما تؤدى اليه بعض الآقيسة من تفويت المصالح المعتبرة شرعا ،
ولتلافى ما يؤدى اليه تطبيق القواعد العامة - وهى قواعد استنباطية
ليست منصوصة فى الكتاب والسنة ، فبعض الآقيسة يقتضى حكما .
ولكن يستقر فى نفس المجتهد أن المصلحة بخلاف هذا القياس ، ويأخذ
بالاستحسان ، مراعاة للمصالح التى علمنا الله مراعاتها . . وقد شارك
المالكية الأحناف فى هذا كما شاركهم الشافعية فى الواقع العملى ،
لأن ما كرهه الشافعى من الاستحسان . هو بناء القضاء على استحسان
الاهواء ، وليس الاستحسان للمصالح المشروعة .

سادسا : العرف اذا كان صحيحا شرعا . فلا عبرة بالأعراف
الخاطئة ، ويقدمه الحنفية على القياس عند التعارض ، ويسمونه
« استحسانا سنده العرف » . ويرون أن العرف قاعدة لبناء الأحكام
قد يخصص بها النص .

وأبرز ما يميز طابع المذهب الحنفى قول شمس الأئمة السرخسى
الحنفى فى أدب القاضى : لا يستقيم العمل بالحديث الا بالرأى ولا يستقيم
العمل بالرأى الا بالحديث . وأصحابنا هم المتمسكون بالسنة والرأى
فى الحقيقة . فقد ظهر منهم من تعظيم السنة ما لم يظهر من غيرهم ممن
يدعى أنه صاحب الحديث ، فقد جوزوا نسخ الكتاب بالسنة
لقوة درجتها ، وجوزوا العمل بالمراسيل ، وقدموا خبر المجهول
على القياس ، وقدموا الصحابى على القياس لأنه فيه شبهة سماع .

● الامام مالك (٩٥ - ١٧٩ هـ) :

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحى .

ولد بالمدينة سنة ٩٥ هـ ، وتلقى العلم عن ربيعة الرأى سنة ١٣٦ هـ
ولهذا كان فقيها ومحدثا ، وكان ورعا فى دينه ، نالته سياط السياسة
كذلك ، فقد أفتى بخلع المنصور ، ومبايعة محمد بن عبد الله ، من
آل على* ، فأحفظ (غاظ) ذلك جعفر بن سليمان ، عم الخليفة المنصور ،
 وأمير المدينة يومها ، فجرده وضربه سبعين سوطا . فما ازداد الا

علاء وشرفا ، ولما علم المنصور بذلك ترضاه معتذراً وقال له : لم يبق في
الناس أفقه مني ومنك ، وقد شغلتنى الخلافة . فضع للناس كتاباً
ينتفعون به ، وتجنب رخص ابن عباس ، وشدائد ابن عمر ، وشواذ
ابن مسعود ، ووطئه للناس توطئة ، فصنف الموطأ ، وسمعه عليه من
خلفاء العباسيين : المهدي ، ثم الرشيد سنة ١٧٤ هـ .

ولما قدم هارون الرشيد المدينة استقبله جميع أهلها الا مالكا ،
فأرسل اليه الخليفة معاتباً ، فأرسل اليه مالك : انى شيخ كبير ، ولى
عذر من الأعذار لا يذكر . فأرسل اليه : يا أبا عبد الله ، نريد أن تأتينا
لتحدثنا بكتابك « الموطأ » فأرسل اليه : ان هذا العلم عنكم 'أخذ ،
(يشير الى بيت النبوة الذى ينتسب اليه الرشيد) . وأنتم أولى بصيانتة ،
العلم يؤتى له ولا يأتى . فقال : صدقت .

ثم ركب الرشيد الى مالك ، فحبسه ببابه وقتاً ، ثم قابله . فقال
الرشيد : يا أبا عبد الله . لم تأتينا ، واذا أتيناك حبستنا بالباب ؟ !
فقال : علمت أن أمير المؤمنين قصدنى الى حديث رسول الله ﷺ ،
فأردت أن أتهيأ وأتاهب لذلك . فطلب هارون أن يقرأ عليه الموطأ فى
مجلس خاص به . فقال مالك : اعلم أن الخاص لا ينتفع به ، فنُصب
للرشيد كرسى فقعد عليه . فقال مالك : حدثنا فلان عن فلان عن
النبي ﷺ أنه قال « من تواضع لله رفعه ، ومن تكبر وضعه الله تعالى » .
قال الحافظ العراقى : رواه عمر مرفوعاً باسناد صحيح . فنزل الرشيد
عن كرسيه وقعد على الأرض .

وللحديث طرق ، فهو غريب من حديث الثورى ، ولكن لابن ماجه
نحوه من حديث أبى سعيد بسند حسن .

وقال عنه الخطيب البغدادى : لقد كان مالك حسن الهيئة ، يشرك
أهل العلم فى ماله ، لا يحدث الا عن وضوء . ولا يركب دابة فى
دار الهجرة ، اجلالا لأرض ضمت جسد الرسول ﷺ . لا يترفع عن أن
يقول فى شيء لا يعرف حكمه « لا أدري » .

ويروى أن امرأة كانت تغسل ميتة ، فالتصقت يدها بفرج الميتة ،

وحار الناس ، أيقطعون يد المغسلة ، أم جزءاً من لحم الميتة ؟ وسئل مالك فقال : أرى أن التى لصقت يدها عليها حد ، فاجلدوها حدّ القذف فجلدوها ، فخلصت يدها فقال الناس - حينئذ : لا يفتى ومالك فى المدينة .

وكانت وفاته بالمدينة سنة ١٧٩ هـ . وقد ذكر ابن حجر فى اللسان (٩) قصة المرأة ، وكانت قد ضربت بيدها على عجيذة المتوفاة قائلة : ما علمتك الا زانية ، أو مأبونة . وقد اتهم يعقوب ابن اسحاق العسقلانى بوضعها ، ومع هذا فرواجها ، واشتهار المثل يدل على منزلة مالك بين معاصريه .

وقد روى الموطأ عن مالك كثير من رواياته - فيما قالوه - رواية القعنبي ، والبذى فى أيدينا منه رواية يحيى الليثى - وهى المشهورة الآن ، ورواية محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وهى مطبوعة فى الهند (١٠) .

وكان كتاب مالك أجل الكتب فى عصره من أمثال كتب ابن جريج وابن اسحاق ، وموسى بن طارق الزبيدى . ومثل مصنف عبد الرزاق ابن همام .

ومن أجود الكتب التى علقت على الموطأ . كتابا « التمهيد » و« الاستذكار » للشيخ أبى عمر بن عبد البر الغمرى القرطبى (١١) .

● أصول مذهب مالك :

يعتمد المذهب على : ١ - الكتاب ٢ - السنة ٣ - الاجماع ٤ - عمل أهل المدينة ، ويقدم الاحتجاج به على القياس ٥ - قول الصحابى ، ويقدمه على القياس اذا كان من اعلام الصحابة ٦ - القياس

(٩) ابن حجر : اللسان : ١٠٩/٦ .
(١٠) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لأحمد محمد شاكر ص ٢٤ ط ٣ دار التراث بالقاهرة .
المرجع السابق ص ٢٥ .

٧ - المصلحة المرسلة وهي التي لم يشهد لها الشرع بالاعتبار أو الإلغاء ، حتى ولو عارضها مصلحة أخرى ، خلافاً لغير مالك من الأئمة ، فهم يرون أن المصلحة إذا عارضها مصلحة أخرى لا يعمل بها ٨ - الاستحسان .

ولا يشترط مالك في الحديث ما اشترطه الحنفية من شهرة الحديث فيما تعم به البلوى .

وبهذا يستبين : أن مالكا كان يعتمد على الرأي ، كما يعتمد على الحديث الذي انتهت إليه الرئاسة فيه في عصره - بعد القرآن .

● الامام الشافعى (١٥٠هـ - ٢٠٤هـ) :

هو الامام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمى المطلبى ، يجتمع مع الرسول ﷺ فى عبد مناف . ولد فى غزوة سنة ١٥٠ هـ . لم يكن أبوه من أهلها ولكنه ذهب إليها فى حاجة ومات بها ، فلبثت أمه فى غزوة عامين ، ثم رجعت به الى مكة موطن أبيه حيث حفظ القرآن صبيا ، ثم خرج الى هذيل بالبادية وكانوا من أفصح العرب ، فحفظ من شعرهم وأديبهم وأيامهم ما صقل لسانه .

ثم عاد الى مكة ليتعلم الفقه وكان سبب ذلك ما رواه مصعب بن عبد الله الزبيرى قال : كان سبب أخذه فى الفقه أنه كان يسير يوما على دابة له ، وخلفه كاتب لأبى ، فتمثل الشافعى ببيت شعر ، فقرعه كاتب أبى بسوطه ، ثم قال له : مثلك يذهب بمروءته فى مثل هذا . أين أنت من الفقه ؟ فهزله ذلك فقصد مجالسة مسلم بن خالد الزنجى مفتى مكة ، ثم قدم المدينة فلزم مالكا رحمه الله . وكان ذهابه الى المدينة وهو فى العشرين من عمره بعد أن حفظ الموطأ .

ثم ارتحل الى اليمن فعمل بها ، واتهم بالتشيع فشخص الى العراق بعد أن عفا عنه الرشيد ، وفى العراق عرف فقه الرأى ، وناظر محمد ابن الحسن فى موضوع جواز الزيادة على ما فى القرآن بخبر الواحد (حديث الأحاد) ، نفى محمد بن الحسن ذلك ، كما أنه طعن على

اهل المدينة قضاءهم بالشاهد واليمين ، لان هذا من الزيادة على ما فى القرآن حيث قال فى الشهود « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان » (١٢) . فقال له الشافعى : أثبتت عندك أنه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ؟ قال : نعم ، قال له : فلم قلت ان الوصية للوارث لا تجوز لقوله ﷺ « لا وصية لوارث » وقد قال الله تعالى « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » (١٣) . وأورد الشافعى عليه أشياء من هذا القبيل ، فانقطع (أى لم يستطع الرد) .

ثم رجع الى مكة ثم عاد الى العراق فى خلافة الامين سنة ١٩٥هـ مرة ثانية ، وكتب حينئذ مذهبه القديم فى كتابه « الحجة » ورواه عنه أحمد بن حنبل وغيره . ثم عاد الى الحجاز ثم قدم الى العراق مرة ثالثة فأقام شهراً رحل بعدها الى مصر وأسس بها مذهبه الجديد الذى دونه فى « الأم » ، وأعاد كتابة « الرسالة » منقحة ، وهى أول كتاب فى موضوع أصول الفقه ، كما أنه له كتاب اختلاف الحديثين ، وكتاب السنن الذى تضمن مصادره فى الفقه الى جانب القرآن . . وقد شرح السنن الامام أحمد عبد الرحمن البنا ، وله كتاب ابطال الاستحسان (١٤) ، وأحكام القرآن .

● تلاميذ الشافعى :

كان للشافعى تلاميذ كثيرون فى كل بلد ارتحل اليها . ففى مكة أخذ عنه أبو بكر الحميدى وغيره ، وفى العراق أخذ عنه أبو ثور قبل أن يستقل بآرائه . وأبو على الحسن ، والحسن بن على الكرابيسى وغيرهما . كما أخذ عنه الامام أحمد وروى كتابه الحجة ، وكان له مع أحمد مناظرة حول تارك الصلاة عندما يقام عليه الحد ، ما حكمه .

(١٢) البقرة : ٢٨٢ .

(١٣) البقرة : ١٨٠ .

(١٤) ملحق بكتاب الأم : ج ٧ ، ص ٢٧١ .

قال أحمد : انه يقتل ردة ، فهو كافر . قال الشافعى : فبم يدخل الاسلام ؟ قال أحمد : بالشهادتين . قال الشافعى : فتارك الصلاة يقولهما . فسكت أحمد .

وفي مصر أخذ عنه ابن عبد الحكم المالكى المؤرخ . ولكنه لما أوصى بمن يخلفه فى درس المذهب للبويطى ترك المذهب ، وصار رأس المالكية فى مصر . كما أخذ عن الشافعى كل من :

١ - حرملة بن يحيى بن حرملة (ت ٢٦٦ هـ) وروى عنه من الكتب ما لم يروه المرادى .

٢ - أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطى المتوفى سنة ٢٣١ هـ وهو ممن عذبوا واعتقلوا لقولهم فى القرآن بما يقوله أحمد .

٣ - الربيع بن سليمان بن داوود الجيزى (ت ٢٥٦ هـ) وباسمه شارع مشهور فى الجيزة بمصر .

٤ - الربيع بن سئمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى المتوفى سنة ٢٧٠ هـ . وكان راويا لكتب الشافعى الجديدة ، وإذا أطلق لفظ الربيع عند رواية كتب الشافعى قائما يراد بذلك الربيع المرادى لا الجيزاوى . ومن المبالغة ما زعمه بعض معاصرينا (د . زكى مبارك) من أن الربيع هو مؤلف الام .

● الحقد على الشافعى بمصر :

كانت حلقة الامام الشافعى فى مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط كبيرة ، وشهرته واسعة . . . واغتاز بعض خصومه فاندسوا فى حلقة وأخذوا فى نهاية الدرس يسألونه حتى انصرف كل تلاميذه . ثم انهالوا عليه ضربا ، وذهب الى بيته محمولا . . . ولم يعيش بعد ذلك طويلا .

● سعة علمه وأخلاقه :

كان بحرًا فى اللغة يطارح الشعر فحوله ، وفى البلاغة والنحو ، كما كان يناظر فى علم الكلام فحوله ممن يخالفون الاتجاه السلفى ، وكان ماهرا فى الرماية وركوب الخيل . وكان كريما عفيفا .

● أصول مذهبه :

قال فى كتابه الام : « الاصل قرآن أو سنة . فان لم يكن فقياس عليهما . واذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ ، ووضح الاسناد به فهو المنتهى ، والاجماع أكبر من الخبر المفرد ، والحديث على ظاهره اذا احتتمل المعانى ، فما أشبه منها ظاهره أولا . . ها . . به (١٥) . واذا تكافأت الأحاديث فاصحها اسنادا فأولها . وليس المنقطع بشيء ماعدا منقطع ابن المسيب . ولا يقاس أصل على أصل . . ولا يقال للأصل لم وكيف ؟ وانما يقال للفرع : لم ؟ فاذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة » .

ومما سبق يتضح أن أصول مذهبه تعتمد على :

١ - القرآن الكريم . . وهو لا يحتج بالقراءات الشاذة خلافا لما

نقل عن غيره .

٢ - السنة الثابتة : ومنها ما هو نص فلا يعدل عنه . . ومنها نص يحتتمل معانى فيؤخذ بالظاهر ، ولا يحتج بالحديث المرسل الا ما كان من مرسل سعيد بن المسيب ، خلافا لمن يقبلون المراسيل مطلقا ، ولن يتركوا المراسيل مطلقا . . وأما قول الصحابى فيأخذ به اذا لم يجد فى الموضوع نصا من كتاب الله أو سنة نبيه ، أو اجماعا ، أو لم يجد شيئا فى معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس .

٣ - القياس ٤ - الاجماع

٥ - المصالح المرسله . مع رفضه الاستحسان فقال : من استحسن

فقد شرع .

٦ - الاستصحاب .

٧ - العرف (١٦) . وهى فى الترتيب على ما ذكرنا . والله أعلم .

(١٥) ها . . به . يعنى عليك به .

(١٦) الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية ص ١٠٢ - ١٠٨ بحث مقدم

لؤتمر الفقه الاسلامى بالرياض سنة ١٣٩٦ هـ .

● أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٧)، ولد في شهر ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ في بغداد (١٨)، وبها نشأ يتيماً، حضر في أول طلبه العلم مجالس أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ثم انتقل من فقه الرأي إلى طلب الحديث سنة ١٧٩ هـ ورحل إلى الشام والحجاز واليمن في طلب الحديث، وسمع من سفيان بن عيينة وطبقته، وأخذ عن الشافعي الفقه أولاً، ثم أخذ عنه الحديث، قال أحمد: لم أَرِ جدِّي ولا أبي، فنشأت في بغداد، وسمعت من هشيم، وأبراهيم بن سعد، وسفيان ابن عيينة، ويحيى القطان، وعباد بن عباد، وهذه الطبقة. وكان أول سماعه الحديث وهو في السادسة عشرة من عمره. وروى عنه جماعة من شيوخه، وخلائق آخرون لا يحصون، منهم البخاري ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، وابن أحمد: صالح وعبد الله. وكان آخر من سمع منه من الأعلام أبو القاسم البغوي.

قال عنه ابن المديني: إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة (١٩).

● صفته :

كان ربة من الرجال أسمر، وقيل كان طويلاً، يخضب بالحناء، وفي لحيته شعر أسود، ويلبس ثياباً غليظة ويتزر، ويعتم، تعلوه سكينه ووقار، وكان رأساً في العلم والعمل والتمسك بالآثر، ذا فطنة وسعة علم وزهد.

(١٧) نسبة إلى شيبان بن ذهل من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، فهو يلتقى مع النبي في نسبه، في نزار، وكانت أم محمد شيبانية أيضاً.
(١٨) وقال أبو يعلى الحنبلي: إنه ولد في مرو، ثم حل إلى بغداد رضيعاً.

(١٩) محنة خلق القرآن.

● تأليف المسند :

عن عبد الله بن أحمد قال : كتب أبى عشرة آلاف ألف حديث ، ولم يكتب سوادا فى بياض الا قد حفظه ، وروى عن أبيه قال : هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ ، فارجعوا اليه (المسند) فان وجدتموه ، والا فليس بحجة . يعنى أنه جمع كل حديث له أصل ، فما لم يوجد فيه علم أنه لا أصل له ، فقد كان شديد الاحتياط فى المتن وفى الاسناد . ولم يورد فيه الا ما صح عنده أو رآه صالحا . ولكنه كثير ، قد يخونه تقدير بعض الأشخاص لخفاء أحوالهم وعدم اتفاقها وظاهرهم أمامه مما جعل بعض العلماء يستدركون عليه فى أربعة وعشرين حديثا ، طعن العراقى فى تسعة منها ، وطعن ابن الجوزى فى الباقي (١٥ حديثا) فى موضوعاته ، وقد فند ابن حجر العسقلانى شبهاتهما فى كتاب أسماه : « القول المسدد فى الذب عن مسند الامام أحمد » . ويرجع سبب وجود ضعيف فى المسند الى أمرين :

الاول : أن أحمد كان يقول : ضعيف الحديث عندى أولى من رأى الرجال ، بل كان اذا رأى للصحابه فى المسألة رأيين أو ثلاثة يذكر ذلك ، ويراها وجوها ثلاثة فى المسألة . فضلا عن أنه يرى العمل بالضعيف فى الفضائل .

الثانى : قرر العلماء أن أكثر الضعيف فى مسند أحمد هى من زيادات ابنه عبد الله ، ومن زيادات القطيعى . وهى زيادات لأحاديث سمعها من شيوخ أحمد لم يروها . أو سمعها مروية عن أحمد أو عن شيوخه ، أو سمعها من أحمد ولكنه لم يملها أثناء املاء المسند . لاعتبارات يراها وجهلاها (٢٠) .

(٢٠) مسند الشاميين لعلى محمد جماز : ٢٦/١ . والسنة ومكانتها :

س ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

● عدة احاديث المسند :

عدد احاديث المسند أربعون ألف حديث ، رويت عن أكثر من (٨٥٠) صحابيا . سوى المجهولين الذين يعبر عنهم بقوله : حديث رجل عن النبي ﷺ . والمكرر منها عشرة آلاف حديث .

وسبب التكرار هو تعدد طرق الاسناد من جانب ، واختلاف الالفاظ فى المتن .

ورواية الحديث بطرق صحيحة متعددة له فوائد : منها تحقيق المعنى الصحيح للحديث ، وتقوية أسانيده بانضمام بعضها الى بعض ، واختلاف الالفاظ فى المتن يعود الى أن بعض الرواة يروى الحديث باللفظ والآخر يرويه بالمعنى ان لم يحفظ اللفظ .

هذا وقد وقع فى المسند احاديث مكررة بسندها ولفظها ، فضلا عن احاديث كثيرة كررت لمعنى مقصود ، من تعدد الطرق ، أو اختلاف الالفاظ ، ففى المسند من ذلك كثير ، كما لوحظ هذا فى مسند الشاميين (٣٩) .

● المسانيد التى اشتمل عليها مسند أحمد :

بلغت عدة المسانيد ١٩ مسنداً مثل مسند العشرة ، مسند أهل البيت ، مسند عبد الله بن عباس ، مسند المكيين ، مسند المدنيين ، مسند الشاميين ، مسند الكوفيين ، مسند البصريين ، مسند الأنصار ، مسند السيدة عائشة ، مسند النساء .

● شرط أحمد :

شرط الامام أحمد فى المسند ألا يروى الا عمن ثبت له صدقه وصلاحه ، ولا يروى عمن ثبت كذبه ، ومن كان عليه مطعن فى دينه وأمانته ، والضعيف عند الامام أحمد هو قسم الصحيح ، فان أول من قسم الحديث الى صحيح ، وحسن ، وضعيف هو أبو عيسى الترمذى .

(٢١) مسند الشاميين لجماز : ٢٨/١ - ٢٩ .

ولهذا قيل : الضعيف عند أحمد يساوى الحسن عند الترمذى ومن جاء بعده ، ومن ثمّ نشأ قول من قال : ان جميع ما فى المسند يحتج به وأنه صحيح ، كآبى موسى المدينى ، كما نشأ القول بأن ما فيه صحيح أو حسن أو ضعيف يقرب من الحسن : كالذهبى ، وابن حجر ، وابن تيمية ، والسيوطى ، وهؤلاء قاموا بالرد على ابن الجوزى والعراقى ، واعتذر ابن حجر لأحمد فى أربعة أحاديث قال انها لا أصل لها ، وقد أمر أحمد بشطبها قبل موته ، فترك سهواً أو ضرب عليها ثم كتب ما تحت الشطب . والصحيح ما ذكرناه من أنه كتاب يضم على أنواع الحديث التى لها أصل وان كانت ضعيفة الاسناد ، لأنه كان من المعتدلين فى الجرح والتعديل ، فقد يقول بالعدالة فيمن رآه غيره مجروحاً .

● كيف نقل المسند اليينا ؟

بالرغم من أن الامام أحمد كان يكره الكتابة ، ويحب ألا يختلط كلامه بالحديث ، وأنه كان يجمع الأحاديث فى مسودات فقط ، فانه عندما أحس بالموت يقترب منه جمع أولاده وصفوة تلاميذه وأملى عليهم مسنده وأوصاهم به . . فجمع ابنه عبد الله كل ما تركه والده فى كتاب جامع ، ونقل القطيعى ذلك المسند الجامع الى من بعده .

كما جمع البعض فتاوى أحمد الماثورة عنه فجاءت مجلدات كثيرة هى فقه أحمد المحدث الفقيه .

● عناية العلماء بالمسند :

لقد اهتم الاقدمون بالمسند ولكن أعظم عمل تم بشأن المسند هو ما فعله الحافظ أحمد عبد الرحمن البنا ، والد الامام حسن البنا ، اذ انه تيسيراً للوصول الى الأحكام والمعتقدات والسير بوب الكتاب على أبواب للفقهاء والسير والعقائد ، وحقق النصوص وراجعها على كتب السنة الأخرى ، وضبط النصوص والكلمات ، وترجم للرواة . وبين درجات الأحاديث التى رواها أحمد ، وشرح الغريب ، والتراكيب ، وبين ما فيه من الأحكام بايجاز ، وأضاف فى كل باب ما بقى من أحاديث لم يذكرها

أحمد ، صححها ورواها غيره .. فجاء عملا عجزت عنه هيئات علمية
جامعية .

● وفاته :

توفى رحمه الله ببغداد سنة ٢٤١ هـ على الأصح . ومشى فى جنازته
خلق لا يحصون .

● أصول مذهب أحمد :

لم يترك الامام أحمد قواعد وأصولا لمذهبه ، ولكن أنصاره هم
الذين استنبطوا من طرق معالجته للقضايا ما يمكن أن يسمى قواعد
المذهب ، وتتلخص فيما يلى :

١ - الأخذ بالكتاب وبما صح عنده من الآثار والسنن ، وهو لا يرى
ما يراه البعض من أن عدم العلم بالمخالف فى رأى أو القول يعتبر
اجماعا يقدم على الحديث الصحيح .

٢ - الأخذ بفتوى الصحابى اذا لم يوجد لها مخالف .. وبدهى
أنه لا يلجأ الى قول الصحابى الا لعدم وجود الحكم فى المسألة بالكتاب
والسنة . وعند تعدد آراء الصحابة فى المسألة ، تخير ما هو أقرب الى
الكتاب والسنة ، ولا يخرج عن هذه الأقوال المروية عن الصحابة .

٣ - الأخذ بالحديث المرسل والضعيف اذا لم يجد غيره ، ولم يكن
شئ يدفعه من قول صحابى أو اجماع بخلافه ، والمراد بالضعيف ما هو
حسن أو قريب منه الا المنكر ، ولا ما فى اسناده متهم . وأحمد كسائر
الائمة يقدم الحديث المرسل والضعيف على القياس .

٤ - الأخذ بالقياس عند الضرورة .

٥ - الاستصحاب لحال الواقعة : ويعرف هذا بأنه التمسك بدليل
عقلى أو شرعى لم يظهر عنه ناقل مطلقا . فعدم وجود الناقل يفيد
ظن دوام الشئ ، بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك . وهذا الظن حجة
عند أحمد وكثير غيره كمالك ، والصيرفى ، خلافا لجمهور الحنفية ،
وأبى الحسين البصرى وغيرهم .

٦ - الاستحسان .

٧ - المصلحة المرسلة .

٨ - سد الذرائع .

اعلام المحدثين

● ابن راهويه (١٦١ - ١٣٨ هـ = ٧٧٨ - ٨٥٣ م) :

هو محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن مخلد ، ويلقب (ابن راهويه) الحنظلي التميمي . وتنطق راهويه اما بضم الهاء الاولى وسكون الأخيرة ، واما بفتح الهاء الاولى والواو وسكون الياء وكسر الهاء الأخيرة (راهويّه) .

سمع أبان وطبقته ، وولى قضاء مرو ، ثم نيسابور . قال الخطيب : عالم جميل الطريقة ، مستقيم الحديث ، وقال ابن قانع : قتلته القرامطة بطريق مكة سنة ٢٩٤ هـ ، وهكذا راح ضحية السياسة ، كما توفى والده أيضا وهو غائب عن داره ، وقيل توفى سنة ٢٨٩ هـ ، ورجح الخطيب أنه توفى سنة ٢٨٤ هـ .

ولكن فؤاد سزكين يرجح أنه ولد سنة ١٦١ هـ (٧٧٨ م) - وتوفى سنة ٢٣٨ هـ (٨٥٣ م) - مع خطأ مطبعي في كتابه - على ما أعتقد .
اذ نص العبارة (١١٦ هـ / ٨٧٧ م) .
وللاضطراب في تاريخ الميلاد والوفاة . درج المترجمون له على اغفال تاريخ الميلاد والوفاة .

● ابن حبان (ت شوال ٣٥٤ هـ) :

هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي .
كان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار ، عالما بالطب والفلك ، وفنون أخرى من العلم واللغة ، وقد تولى قضاء سمرقند زمانا ، وسمع أمما لا يحصون من مصر الى خراسان . حدث عنه الحاكم وغيره ، وفقه الناس بسمرقند ، ووعظهم حتى توفى في شوال سنة ٣٥٤ هـ وهو في الثمانين (٣٢) .

● تأليفه :

صنف « المسند الصحيح » ، والتاريخ ، وكتاب الضعفاء ، و « المجروحين » ، وكتاب الثقات .

● الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ) :

هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي ، الدارقطني ، الحافظ المشهور ، ولد في ذي القعدة سنة ٣٠٦ هـ وتوفي يوم الأربعاء ٨ من ذي القعدة سنة ٣٨٥ هـ ببغداد ، وهو ممن ينتصرون لمذهب الشافعي . وقد نزل مصر فسمع من علمائها ، كما روى عنه علماءها .

● مؤلفاته :

- ١ - السنن
- ٢ - غرائب مالك
- ٣ - المختلف والمؤتلف
- ٤ - العلل الضعيفة
- ٥ - الضعفاء والمتروكون
- ٦ - التتبُّع ، وهو ما أخرج على الصحيحين ، وله علة ، وهو لا يزال مخطوطا بالسعيدية ، بحيدر آباد - حديث ٣٥٥ .

● ابن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٥ - ٨٩٤ م) :

قال الصنعاني : يكنى أبا بكر ، وهو عبد الله بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، والمشهور بأبي بكر بن أبي شيبة . ولد في واسط وعاش في بغداد بعد طفولته ، وتسميته بالعبسي ولاء ، قال الذهبي . في حقه : الحافظ عديم النظير ، الثبت النحرير ، ابن أبي شيبة . كان يلحن في الأعراب ، وكذا قال شعبة : لا يكتب حديثه (٢٣) .

هو أحد شيوخ البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، وابن ماجه . وكان يروى عن أبي هريرة .

ويقال : هو عبد الرحمن بن عبد الملك المدني ، أخرج له البخاري حديثين فقط وأخرج له النسائي واختلف في توثيقه (٢٤) . فكيف يختلف في ذلك وقد أخرج له البخاري ؟ . ولعل عبد الرحمن هو غير أبي بكر عبد الله ، وقد اشتركا في التسمية بابن أبي شيبة .

(٢٣) فقه الزكاة للقرضاوى : ص ١١٣٨ .
(٢٤) أخبار القضاة لوكيع : ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩ .

● مؤلفات ابن أبي شيبة :

هو صاحب المسند، أو المصنف ، وصاحب التاريخ، وكتاب الايمان، وكتاب الادب ، وكان له ردود على أبي حنيفة تعقبه فيها الشيخ محمد زاهد الكوثري فى كتابه « النكت الطريفة فى التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة » (٣٥) .

● وفاته :

توفى سنة ٢٣٥ هـ (٨٩٤ م) كما فى تاريخ التراث العربى :
(١٦١/١ - ١٦٣) .

● ابن خزيمة : (٢٢٣ - ٣١١ هـ) :

قال عنه الذهبى : امام الأئمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن اسحاق ابن خزيمة . انتهت اليه الامامة والحفظ فى عصره بخراسان . ينسب الى نيسابور . اشتهر بصحيحه .

● الحاكم - أو النيسابورى (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى المعروف بابن البيع . صاحب التصانيف - رحل فى سبيل تحصيل علوم الحديث الى العراق وهو ابن عشرين سنة ، وحجّ ، ثم جال فى خراسان وما وراء النهر . وسمع من ألفى شيخ أو نحو ذلك . حدث عنه الدارقطنى وأبو يعلى الخليلى ، والبيهقى ، وخلائق . وكان تقيا متدينا ، ألف « المستدرک » على الصحيحين : وتاريخ نيسابور وغير ذلك . وتوفى فى شهر صفر عام ٤٠٥ هـ .

● أبو حاتم (١٩٥ - ٢٧٧ هـ) :

قال عنه الذهبى : أبو حاتم هو الرازى . الامام الحافظ الكبير محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلى أحد الاعلام .. قال عنه النسائى :

(٢٥) طبع الأنوار ١٣٦٥ هـ .

ثقة .. وقد توفي في شعبان سنة ٢٧٧ هـ وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد روى عنه الكثير ابنه الذي كثيرا ما نسمع عنه « قال ابن أبي حاتم » .
رحمهما الله .. وله كتاب الكامل في الضعفاء وهو أوفى كتاب في موضوعه .

● أبو داوود الطيالسي (١٣٣ - ٢٠٣ هـ = ٧٥٠ - ٨١٨ م) :

هو أبو داوود سليمان بن داوود بن الجارود الطيالسي : ولد في البصرة سنة ١٣٣ هـ . وروى عن سفيان الثوري وأبي بكر المادرائي وشعبة وغيرهم - وروى عنه أحمد بن حنبل ، وعلى بن المديني ، وغيرهما ، واشتهر بقوة حافظته وبقدرته على الاملاء دون استخدام أصول مدونة ، الأمر الذي أدى الى حدوث بعض الأخطاء كما قال ابن حجر (٢٦) .
وقد توفي سنة ٢٠٣ هـ وقيل ٢٠٤ هـ .

● الحميدي (ت سنة ٢١٩ هـ = ٨٣٤ م) :

هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي الأسدي . أصله من مكة وبها توفي ، رافق الشافعي بعد ذلك الى مصر . وظل مصاحباً له حتى وفاته ، ثم عاد بعد ذلك الى مكة ، وروى عن الشافعي وابن عيينة وغيرهما . وروى عنه البخاري وغيره . ويعتبر بصفة عامة محدثاً ثقة .
نقل البخاري من كتبه في ٣٣ موضعاً برواية مباشرة عنه .

● يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣ هـ = ٧٧٥ - ٨٤٧ م) :

هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري ، ولد سنة ١٥٨ هـ وسمع من عبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عيينة ووكيع ، وغيرهم .. وروى

(٢٦) التهذيب لابن حجر : ١٨٦/٤ - التاريخ الكبير للبخاري : ٢/٢/٢ ، وميزان الاعتدال للذهبي ٤١٣/١ .

عنه البخارى ومسلم وأبو داود وغيرهم . كان أميناً صدوقاً عالماً بأحوال الرواة وأنسابهم ، عده بروكلمان أول من ألف فى حياة المحدثين ، وهذا غير صحيح ، وذلك لأن ابن سعد قد شغل بكتب مماثلة للواقدي والفضل بن دكين . وأغلب الظن أن شعبة كان أول من ألف فى الترجمة للمحدثين قبل يحيى بن معين بثمانين عاماً على الأقل (٢٧) .

ويروى أن يحيى قد نسخ عدداً من الأحاديث وترك مكتبة ضخمة كبيرة . وكانت وفاته بالمدينة سنة ٢٣٣ هـ ومن مؤلفاته : التاريخ والعلم - معرفة الرجال - معرفة الرجال وسؤالات إبراهيم بن عبد الله الجنيد الختلى (المتوفى حوالى ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م) كلام يحيى بن معين فى الرجال « كتاب المجروحين » - جزء من تاريخ أبى سعيد هاشم بن مرثد الطبرانى عن يحيى بن معين فى التعديل « مسند » فى رواية أبى بكر أحمد ابن على المروزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٥ م) عن ابن معين .

● أبو زرعة الرازى (٢٠٠ - ٢٦٤ هـ = ٨١٥ - ٨٧٨ م) :

هو عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد أبو زرعة الرازى ولد فى الرى ، ثم رحل بعد ذلك الى بغداد ، وأصبح تابعاً لأحمد بن حنبل ، ويعتد أبو زرعة وصديقه أبو حاتم الرازى من أشهر المدققين فى الحديث ، وخليفته الحقيقى هو ابن أبى حاتم الرازى . وكانت وفاة أبى زرعة فى الرى سنة ٢٦٤ هـ ومن آثاره كتاب الزهد . وتوجد بقية منه فى الاصابة لابن حجر (٤ / ١٥٣) .

● أبو زرعة الرازى الصغير (٣١٠ - ٣٧٥ هـ) :

هو أحمد بن الحسين على بن إبراهيم بن الحاكم بن عبد الله ، المكنى أبو زرعة الصغير ، ويلقب بالجوال لكثرة جولانه فى البلاد . وسمع من المحاملى ومحمد بن مخلد ، وابن أبى حاتم . قال ابن حجر : صدوق . ولد سنة ٣١٠ هـ تقريباً . وفقد فى طريق مكة سنة ٣٧٥ هـ (٢٨) .

(٢٧) التهذيب لابن حجر : ٣٤٥/٤ . (٢٨) لسان الميزان ص ٥٠٦ .

● البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ = ٨١٠ - ٨٧٠ م) :

هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفى ولده ولد فى ١٣ شوال سنة ١٩٤ هـ (٨١٠ م) ببخارى - من بلاد روسيا حاليا - وبدأ حياته العلمية بحفظ الحديث قبل العاشرة من عمره حتى روى أنه أصلح لبعض مشايخه غلطا وهو فى الحادية عشرة من عمره ، فوثق من حفظه وأخذ يعول عليه . كان لا يسمع بشيخ عنده علم بالحديث الا رحل اليه . تحدث عن نفسه قال : « دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين ، والبصرة أربع مرات ، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت الى الكوفة وبغداد مع المحدثين » (٢٩) . وكان غاية فى الضبط والاتقان والحفظ يروى أنه دخل بغداد ، ولمع اسمه بين المحدثين فيها ، فأرادوا اختباره فقرأوا عليه بعض الأحاديث وقد قلبوا الأسانيد ، فأجابهم وقال لهم عن كل اسناد ركبوا عليه متن حديث ليس له : ان حديث كذا اسناده كذا ، والاسناد كذا متنه كذا ، فبهرهم جميعا .

● سبب تاليف الجامع الصحيح :

ذات يوم قال اسحاق بن راهويه أحد شيوخ البخارى لتلاميذه - وهو بينهم : « لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة الرسول ﷺ » ؟ قال البخارى : « فوقع ذلك فى قلبى ، فاخذت فى جمع الجامع الصحيح » وقد أمضى فى عمله هذا ستة عشر عاما ، ولم يضع حديثا الا بعد أن يغتسل ويصلى ركعتين ويستخير الله فى وضعه : وقد أنجزه فى مكة المكرمة . وقال : ما أدخلت فيه الا صحيحا ، وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح . ومجموع ما فى الكتاب ٧٣٩٧ حديثا بالمرر . واشترط على نفسه ألا يثبت الا حديثا استوثق فى اسناده من اتصال كل راو بمن روى عنه مع ضبط وثقة وعدالة كل منهما ، وليس مجرد امكان اتصالهما لمجرد المعاصرة . بل لابد من ثبوت اللقية والسماع .

(٢٩) نيل الأوطار : ١٠ / ١ - ١١ والسنة ومكانتها للسباعى ص ٤٤٥ .

● توثيق الحديث :

بعدما فرغ من جمع الأحاديث وتبويبها على أبواب العلم والفقه، عرضه على أئمة الفن رواية ودراية في عصره مثل أحمد وابن معين ، وابن المديني ، وغيرهم ، فشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث فقط . ثم بعد انتشاره في الآفاق حيث بلغ عدد الذين أخذوه ونقلوه في عصره نحو مائة ألف . وهو أضخم عمل في النشر يمكن تصويره في غياب فن الطباعة المعاصر وفن النشر والتوزيع والمواصلات الجوية والبحرية وبالقطار . بعد ذلك الانتشار الذي يشبه قنبلة العصر لم يسفر القدح والنقد إلا عن (١١٠) عشر ومائة حديث ، من بينها (٣٢) حديثا وافقه مسلم في تخريجها وتصحيحها وأما الباقي وعدته ٧٨ حديثا ذكرها ابن حجر في مقدمة شرحه صحيح البخاري وقال عنها :

« وليست عللها كلها قاذحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر ، والقدر فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل » واليسير منه في الجواب عنه تعسف » .

والتجريح لم يصب ما أراده البخاري من صحة الوارد ، وإنما من حيث عرضه ما صورته المرسل ، وهو إنما عرضه بهذه الصورة مع أخرى موصولة للتنبيه العملي على ذلك ، وأن العلة غير قاذحة . وبعض الحفاظ أخذوا على البخاري أنه أضاف إلى الصحاح أحاديث معلقة كثيرة تبلغ عدتها نحو ربع مادة الكتاب ، فكان بهذا أول من بدأ معه انهيار الاسناد (٢٠) .

وهذا تحامل غير علمي نفاه المحققون غير المسلمين كالمستشرق كيتاني ، فالحديث المعلق نفسه ليس محذوف الاسناد بالمرّة ، ومن العلماء من يرى معلقات البخاري صحيحة ، وإن كنت أرى أن بعض المعلق في البخاري له شاهد صحيح مسند بغير العتنة . أما ما ليس كذلك فهو معلق ، حكمه كأي معلق لأن البخاري يعي ما يفعل ، وكونه أورده بهذا الشكل إنما يعنى بيان منزلة الحديث عند العمل به .

(٣٠) تاريخ التراث العربي : ١/١٧٤ .

ومجموع ما ضعفه النقاد من الرواة نحو الثمانين . والجواب أن هؤلاء هم شيوخه الذين يخالفهم فهو أعلم بهم من حيث الحفظ أو الورع . أو غير ذلك مما يصلح أن يكون علة قاذحة .

● شروح الكتاب :

ذكر صاحب كشف الظنون أن عدد شروح صحيح البخارى بلغت ٨٢ شرحا ، لا ريب أنها زادت كثيرا في القرون التي تبعت صاحب كشف الظنون ، ومن أهمها : التنقيح لبدر الدين الزركشى (ت ٧٩٤ هـ) . وفتح البارى لابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) وهو أوسع الشروح وأوفاهها . وعمدة القارىء للعيني الحنفى (ت ٨٥٥ هـ) . والتوشيح للسيوطى (ت ٩١١ هـ) .

ومن أجل المختصرات للجامع الصحيح « التجريد الصريح لأحاديث الصحيح » حذف فيه الاسناد والمكرر وأبقى المتن مع الراوى ، وعدد الأحاديث من غير المكرر (٢٦٠٢) حديثا . وكان يعتبر من أهم مراجع دعاة الاخوان المسلمين ، وينزل ضمن المنهج الثقافى لكافة طبقات الاخوان التى اجتازت المرحلة الثقافية المتوسطة وما فوقها . وصاحب التجريد الصريح هو الزبيدى ، وقد شرح الشرقاوى شيخ الأزهر الأسبق التجريد شرحا جيدا فى ثلاثة مجلدات كبيرة .

● المؤلفات الأخرى للبخارى :

للبخارى كتاب الأدب المفرد ، والعلل ، والتاريخ يعنى تاريخ رجال الأثر . له التاريخ الكبير ، والصغير وقد بلغت مؤلفاته نحو عشرين كتاب .

● وفاته :

توفى رحمه الله بسمرقند ، أبان أذان العشاء ليلة السبت ، ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ هـ (٨٧٠ م) عن ٦٢ سنة الا ١٣ يوما . ولم ينجب أولاداً رحمه الله ، فذكرنا بقول الشاعر :

بغاث الطير أكثرها فراخا وأم الصقر مقلدة نزور

● مسلم القشيري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ = ٨١٩ - ٨٧٥ م) :

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ،
أحد الأئمة الحفاظ ، ولد سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ م) . كما قال ابن الأثير .
وقال الذهبي في النبلاء : ولد سنة ٢٠٦ هـ وقد طلب علم الحديث صغيرا
وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم ، ورحل إلى العراق ، والحجاز ،
والشام ، ومصر ، وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري ،
وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن راهويه ، وعلى بن الجعد ، وأحمد
ابن حنبل ، وعبد الله القواريري ، وشريح بن يونس ، وعبد الله بن مسلمة
القعنبي ، وحرملة بن يحيى ، وخلف بن هشام ، وغير هؤلاء من أئمة
الحديث .

● من سمعوا منه :

تلقى الحديث عنه كثيرون من أعلام عصره ، منهم إبراهيم بن محمد
ابن سفيان ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .

● تأليف كتابه :

قال مسلم عن نفسه : صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث
مسموعة ، وقد قفا مسلم طريق البخاري ، ونظر في علمه ، وحذا حذوه ،
غير أنه لم يشترط في قبول الرواية اللقاء والسماع بل اكتفى بالمعاصرة ،
باعتبار أن شرط الثقة في قبول الرواية يغنى عن ذكر شرط اللقاء
والسماع . لأن الراوي لن يكذب في دعواه السماع ممن يروى عنه ،
ولذلك كثر عدد الذين انتقدوا من صحيح مسلم إذ بلغوا ثمانين . وقد
بويه مسلم تبويبا رائعا ، واستفاد مما فعله البخاري في « جامع » .
غير أن البخاري باستنباطاته الفقهية الدقيقة يعتبر صاحب مذهب .

وبلغ عدد ما عيب على مسلم من الأحاديث مائة وثلاثين حديثا ،
بينما هي في البخاري (٨٠) .

وعدد الحديث الذي في صحيح مسلم (٧٢٧٥) بالمكرر ، بينما
من غير المكرر أربعة آلاف .

● شروح صحيح مسلم :

بلغت ١٥ شرحاً من أهمها شرح النووي (ت ٦٧٦ هـ) . ومن أهم مختصراته : مختصر المنذرى (ت ٦٥٦ هـ) وتلخيص كتاب مسلم وشرحه لأحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) .

● أى الصحيحين أفضل ؟

جرى التفاضل بين الكتابين :

قالوا لعليهم فضل : قلت البخارى أعلى
قالوا المكرر فيه : قلت المكرر أعلى

وقال آخر :

تشاجر القوم فى البخارى ومسلم لدى وقالوا : أى ذين تقدم ؟
فقلت لقد فاق البخارى : صحة كما فاق فى حسن الصناعة مسلم

● وفاته :

كانت وفاته عشية الأحد ٢٦ رجب سنة ٢٦١ هـ (٨٧٥ م) ودفن يوم الاثنين بنيسابور وكان عمره خمسا وخمسين سنة (٢١) .

● أبو داود السجستانى (٢٠٢ هـ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٨ م) :

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو ابن عمران الأزدي السجستانى - بفتح السين وكسر الجيم ، وكسر السين أكثر (٣٢) - وقد ولد سنة ٢٠٢ هـ (٨١٧ م) . فى سجستان ، وتلقى العلم والحديث على علمائها ، ثم ارتحل من أجل الحديث الى مشاهير أعلامه فى عديد من الأمصار فى العراق ومصر والشام وخراسان ، فاخذ عنهم ، وعن شيوخ البخارى ومسلم ، كالإمام أحمد ، وعثمان بن أبى شيبة ، وقتيبة بن سعيد ، وأخذ عن مسلم بن إبراهيم ، وسليمان

(٣١) - نيل الأوطار : ١١/١ ، والسنة ومكانتها ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .
(٣٢) نيل الأوطار : ١٣/١ .

ابن حرب ، وأبى الوليد الطيالسى ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي .
ومسند بن مسرهد ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن يونس ، وغيرهم
ممن لا يحصى كثرة .

وقد كتب فى رحلاته عن العراقيين ، والخراسانيين ، والشاميين ،
والمصريين ، والجزريين ، كما فعل أحمد فى مسنده كمسند الشاميين
وغيرهم .

وأخذ عنه الحديث : ابنه عبد الله ، وأبو عبد الرحمن النسائى ،
وأحمد بن محمد الخلال ، وأبو على محمد بن أحمد اللؤلؤى .

● تأليفه :

قال أبو بكر بن داسة : قال أبو داود : كتبت عن رسول الله ﷺ
خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعنى
كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديثاً ، ذكرت
الصحيح وما يشبهه ويقاربه . وقال الخطابى : « كتاب السنن لأبى داود
كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من
كافة الناس على اختلاف مذاهبهم ، وعليه معول أهل العراق ومصر
وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض » . فأما أهل خراسان فقد
أولع أكثرهم بالبخارى وصحيح مسلم ومن نحا نحوهما فى جمع الصحيح
على شرطهما ، وقد روى سننه فى بغداد ، وأخذها عنه أهلها ، وعرضها
على الامام أحمد فاستجادها . وقال أبو داود عن سننه : ما ذكرت
فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه . وقال الخطابى عنه : هو
أحسن وضعاً وأكثر فقها من الصحيحين . وقال الغزالى : سنن أبى داود
تكفى المجتهد فى أحاديث الأحكام ، ووافقه كثيرون ، وقال ابن الأعرابى :
من عنده كتاب الله وسنن أبى داود لم يحتج الى شىء معهما من العلم .
وكان أبو داود اذا ذكر وهنا فى حديث بيّنه اذا كان وهنا شديداً .
وما لم يبين أنه فيه وهن شديد فهو صالح . وقال ابن منده عنه : انه
يخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد فى الباب غيره ، لانه أقوى عنده من
رأى الرجال .

وقد شرح سننه كثيرون : منهم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) وقطب الدين اليميني الشافعي (ت ٧٥٢ هـ) وشهاب الدين الرملي (ت ٨٤٤ هـ) - واختصرها الحافظ المنذرى (ت ٦٥٦ هـ) - وهذب المختصر ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) ، وقد شرحه شرف الحق العظيم آبادي وسماه « عون المعبود » ، كما شرحه الشيخ محمود خطاب السبكي فى شرح مستفيض .
كما لأبى داوود كتاب صغير الحجم يسمى « مراسيل أبى داوود »
غزير الفائدة .

● وفاته : توفى بالبصرة ١٦ شوال ٢٧٥ هـ .

● الترمذى (٢٠٠ - ٢٦٧ هـ = ٨١٥ - ٨٨٠ م) :

هو أبو عيسى : محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاک السلمى الترمذى ، ولد فى ترمذ - على الأرجح - فى شهر ذى الحجة سنة ٢٠٠ هـ (٢٣) ، وقيل لا يعرف تاريخ ميلاده وقيل سنة ٢٠٩ هـ ، وتقع ترمذ على طرف جيحون ، نهر بلخ ، وتضبط التاء مثلثة فيجوز فيها الضم والفتح والكسر ، وهكذا تنطق الميم مكسورة أو مضمومة فقط ، ففيها ستة أوجه لقراءتها ، والأشهر هو نطقها بكسر التاء والميم . كان ضريرا . ومع هذا كان دؤوبا حتى صار اماماً حجة .

وهو أحد الأعلام الحفاظ ، أخذ الحديث عن جماعة مثل قتبية ابن سعيد ، وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلى بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى ، وسفيان بن وكيع ، ومحمد بن اسماعيل البخارى : وغيرهم . وأخذ عنه خلق كثيرون . منهم محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي ، وغيره .
وهو كغيره من أئمة الحديث ، رحل الى الآفاق ، وأخذ عن الخراسانيين ، والعراقيين ، والحجازيين ، وكان ثباتاً ثقة .

(٣٣) نيل الأوطار : ١٢/١ .

● تأليفه :

له تصانيف كثيرة فى علم الحديث ، وكتابه « الجامع » أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأحكمها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، والاشارة الى ما فى الباب من الأحاديث ، وتبيين أنواع الحديث من الصحة ، والحسن ، والضعف ، فيبين درجة كل حديث فى موضعه ووجه ضعفه ، وفيه جرح وتعديل ، وفى معظم النسخ الآن يضاف كتابه « العلل » قد جمع فيه فوائد حسنة ، وقواعد هامة ، كما بيّن مذاهب الصحابة الى جانب مذاهب علماء الأمصار ، فى كل المسائل التى عقد لها أبواباً .

قال الترمذى : صنف كتابى هذا فعرضته على علماء الحجاز ، فرفضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرفضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرفضوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب ، فكأنما فى بيته نبي يتكلم .

وقال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى . ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد . وقد شرح الكتاب كثيرون منهم أبو بكر بن العربى ، والسيوطى ، وابن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥هـ) وعبد الرحمن المباركفورى الهندى (ت ١٣٥٣هـ) وسماه تحفة الأحوذى .

● وفاته :

كانت وفاته بترمز ليلة الاثنين ، الثالث عشر من رجب سنة ٢٧٩هـ فيما رواه صاحب جامع الأصول ، وكما جاء فى تذكرة الحفاظ (٢٥) ، وقيل كانت وفاته فى أواخر رجب سنة ٢٦٧هـ .

* * *

(٣٤) سبيل السلام : ١/١٤ .
(٣٥) نيل الأوطار : ١/١٣ وميزان الاعتدال ١١٧/٣ — والسنة ومكانتها : ص ٤٥٣ .

● ابن ماجه (٢٠٧ - ٢٧٥هـ - وقيل : ٢٠٩ - ٢٧٣هـ = ٨٢٤ - ٨٨٦ م) :

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزوينى ، مولى ربيعة بن عبد الله . ولد سنة ٢٠٧هـ وقيل سنة ٢٠٩هـ (٨٢٤م) . ورحل فى طلب الحديث ، فسمع فى مصر أصحاب الليث بن سعد ، كما سمع أصحاب مالك ، وروى عنه الحديث خلق كثير منهم أبو الحسن القطان .

قال عنه أبو يعلى الخليلى القزوينى : وكان عالما بهذا الشأن ، صاحب تصانيف ، منها التاريخ والسنن ، وارتحل الى العراقين ، ومصر ، والشام .

● تأليفه :

الف كتابه « السنن » . قال ابن كثير : وهى دالة على علمه وعمله ، وتبحره وإطلاعه ، واتباعه للسنة فى الأصول والفروع . وانها كتاب مفيد ، قوى التبويب فى الفقه ، يشتمل على اثنين وثلاثين كتابا ، وألف وخمسمائة باب ، وعلى أربعة آلاف حديث ، كلها جياذ سوى الیسيرة (٣٦) . وهى احدى السنن الأربع ، وأحدى الائمة الست ، وأول من عدّها من الائمة ابن طاهر المقدسى فى الاطراف ، ثم الحافظ عبد الغنى (٣٧) أما من كان قبلهم من المحدثين فكانوا يعدون أصول كتب الحديث خمسة : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

ومن العلماء من يرون أن الاصل السادس يجب أن يكون هو كتاب الدارمى ، لأن ابن ماجه أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الاحاديث . قال السيوطى فى شرح المجتبى : « تفرد ابن ماجه فى السنن باخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الاحاديث ، وبعض تلك الاحاديث لا تعرف الا من جهةهم ، مثل حبيب بن أبى حبيب ، كاتب مالك ، والعلاء بن زيد ، وداود بن المحبر ، وعبد الوهاب بن الضحاك وغيرهم » . وهو لا ريب دون السنن الثلاثة

(٣٦) البداية والنهاية ٥٢/١١ . (٣٧) نيل الأوطار : ١/١١٤ .

فى الدرجة ، ولهذا قال آخرون : يجب أن يكون السادس هو موطلا مالك ، لصحته وجلالته .

ومهما يكن فقد راجت سنن ابن ماجه ، وشرحها كثيرون منهم محمد بن موسى الديميرى (ت ٨٠٨ هـ) والسيوطى فى « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » . كما نبه الشراح وغيرهم على المتهمين المجروحين ، وعلى الضعيف والساقط مما خرجه ابن ماجه .

● وفاته :

وكانت وفاته فى ٢٢ من رمضان سنة ٢٧٣ هـ (٨٨٦ م) ، وقيل توفى سنة ٢٧٥ هـ ، والقول الاول هو ما رجحه ابن كثير فى البداية والنهاية ، وسركيس فى معجمه المسمى « تاريخ التراث العربى » الجزء الاول .

● البزار (ت ٢٩٢ هـ) :

هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى ، البزار ، نسبة الى بيع البزور ، أو استخراج دهنها . هكذا قيل ، وهذا لا يسلم الا اذا أضيف . وقلبت الذال فى « بذرة » التى اليها النسب الى « زى » فقيل بزرة ، كما ينطق العوام . وهو ثقة ، وضابط ، متكل على حفظه فيخطئ كثيرا ، ولذا قال عنه ابن حجر فى اللسان (٢٣٧ ، ١٤٠٦) : هو أحمد بن عمر ، متكلم فيه .

● وفاته :

مات بالرملة سنة ٢٩٢ هـ وهو غير أحمد بن ابراهيم البزار المتوفى سنة ٤٢٦ هـ (١٠٣٤ م) الذى جمع بعض أحاديث شعبة ابن الحجاج (٢٨) .

● أبو يعلى (٢١٠ - ٣٠٧ هـ) :

هو الحافظ : أحمد بن على بن المثنى التميمى ، ولد فى شوال سنة ٢١٠ ومات سنة ٣٠٧ هـ ببلدته التى بها ولد وهى الموصل . وله شيوخ كثيرون منهم موسى بن محمد بن حبان .

(٣٨) تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين : ١ / ١٣٢ .

● تاليفه :

الف المسند الكبير ، والمسند الصغير ، وقد قيل فى مسنده : قرأت
المسانيد ، وهى كالأنهار ، ومسند أبى يعلى كالبحر .

● ابن أبى الدنيا (٢٠٨ - ٢٨٢ هـ) :

هو أبو بكر : عبد الله بن محمد بن أبى الدنيا ، القرشى ، الأموى ،
ولا علاقة له بأبى الدنيا المحدث . كثر اطلاعه . ولم يهتم بالصحيح
فكثر ضعفه .

● أبو الشيخ :

هو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان من
الثقات .

● مؤلفاته : له كتاب الطبقات . .

● النسائى (٢١٥ - ٣٠٣ هـ) :

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان
النسائى ، ولد فى « نساء » من بلاد خراسان سنة ٢١٥ هـ وقال الشوكانى
سنة ٢١٤ هـ ، وسمع الحديث من علماء خراسان وارتحل لسماعه الى
كثير من الأمصار ، فتلقى من علماء الحجاز والعراق ومصر والشام
والجزيرة . حتى برع فيه ، وتفرد بالمعرفة والاتقان ، وعلو الاسناد ،
وقد استوطن مصر ، وعرف بقوة حفظه حتى قال أئمة الحديث : انه
كان أحفظ من مسلم .

وقد روى الحديث عن قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن إبراهيم ،
وحميد بن مسعدة ، وعلى بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث

ابن مسكين ، وهناد بن السرى ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ،
وأبى داود بن سليمان بن الأشعث السجستاني ، وغير هؤلاء .
وأخذ عنه الحديث خلق ، منهم أبو بشر الدولابي ، وأبو القاسم
الطبري ، وأبو جعفر الطحاوي ، ومحمد بن هارون بن شعيب ،
وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان ، وأبو بكر
أحمد بن إسحاق السنّي الحافظ .

● مؤلفاته :

ألف عدة كتب ، وأشهرها كتاب « السنن الكبرى » ، وهو أقل
السنن الأربع - بعد الصحيح - حديثا ضعيفا بالرغم من أنه ألفه مشتملا
على الصحيح والمعلول ، ثم انتقى منه الصحيح الذي يرى أنه جدير
بالاستدلال به وسماه « المجتبى » . وقد يقال له « السنن الصغرى » .
وهو الذى يلى الصحيحين فى الدرجة ، وقد شرحه السيوطى فى كتاب
مختصر سماه « زهر الربى على المجتبى » ، وكذلك أبو الحسن محمد
ابن عبد الهادى السندى الحنفى (ت ١١٢٨ هـ) . بشرح موجز اكتفى
فيه بشرح غريب الألفاظ ، وضبط ما يحتاج الى ضبط وبعض التعليقات .
وله كذلك « أعمال اليوم والليلة » ، وكتاب « الضعفاء » ذكر فيه
قوماً أخرج لهم البخارى ومسلم . وقد ألف فيهم الدارقطنى كتابا
كذلك . وله كتاب « الخصائص » وكتاب « الكنى » .

● وفاته :

توفى يوم الاثنين الثالث عشر من صفر سنة ٣٠٣ هـ بالرملة . ودفن
ببيت المقدس . وقال الشوكانى : بل مات بمكة (٢٩) .

● الفريابى (١٢٠ - ٢١٢ هـ = ٧٣٨ - ٨٢٧ م) :

هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن واقد الفريابى ، كان مفسرا ،

(٣٩) نيل الأوطار للشوكانى ، ١٣/١ - ومفتاح السنة ص ٧٩ -
والسنة ومكاتها : ص ٥٠ - وتهذيب الاسماء للنووى ٨٩/٢

ومحدثاً . ولد عام ١٢٠ هـ (٧٣٨ م) . وتعلم على سفيان الثوري في الكوفة ، ومكة ، وكان البخاري أحد الذين رويوا عنه .
له تفسير للقرآن ، أفاد منه الثعالبي كثيراً في كتابه «الكشف والبيان» وهو غير محمد بن تميم الفريابي المتفرد أيضاً .

وقد ترجم له ابن حجر في التهذيب (٥٣٥/٩ - ٥٣٧) . والذهبي في تذكرة الحفاظ ص ٣٧٦ وابن العماد في شذرات الذهب (٢٨/٢) ، والزركلي في الأعلام (٢٠/٨ - ٢١) . وكحالة في معجم المؤلفين (١٤٠/١٢) .

وقد توفي رحمه الله بفلسطين عام ٢١٢ هـ (٨٢٧ م) .

● الصغاني (ت ٢٧٠ هـ) :
هو أبو بكر محمد بن اسحاق الصغاني - بفتح الصاد والغين المعجمة - نزيل بغداد .

قال ابن حبان : كان يروي عن الثقات ، روى عن محمد بن يعلى الهروي نزيل بغداد ، والهروي ثقة قد يخطئ .

وهو غير رضي الدين أبي الفضل حسن بن محمد بن حسين المتوفى سنة ٦٥٠ هـ وقد تعقبه العلماء ، وكانت وفاته ببغداد عام ٢٧٠ هـ .

● البغوي (٢١٤ - ٣١٧ هـ) :
هو الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، أبو القاسم البغوي . قال عنه الخطيب : كان ثقة ثبتاً مكثراً ، فهماً عارفاً ، وكذلك وثقة الدارقطني ، ولكن تكلم فيه ابن عدي مع شيء من التحامل ، ثم في أثناء الترجمة أنصف ، ورجع عن الحط عليه ، وأثنى عليه .
كان صاحب حديث ، وكان ورعاً - في أول أمره - مع جده وعمه . وقد توفي ليلة الفطر سنة ٣١٧ هـ عن مائة عام وثلاثة ، وشهر واحد ، كما قال ابن حجر في لسان الميزان (١٣٩٣/١) .

وقد فسر القرآن بالرواية والآثار ، وتفسيره بالمأثور مطبوع على هامش تفسير الخازن .

وسياتى بيان عن المختلفين فيه الخطيب البغدادي وابن عدى .

● الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ - وقيل : ٤٦٢ هـ) :

هو الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، صنف على قوانين الرواية كتاب « الكفاية » ، كما ألف « الجامع لأدب الشيخ والسامع » ، وكتاب « الموضح » وكان شافعي المذهب .

● ابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) :

هو الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن ادريس ابن المنذر التميمي الحفظي الرازي (ت ٣٢٧ هـ) وهو من موالى بنى حنظلة من تميم ، ويقال له الحنظلي نسبة الى « درب حنظلة » بالرى . ولد سنة ٢٤٠ هـ ، وحفظ القرآن على الفضل بن شاذان ، ثم شرع في طلب الحديث على أبيه الإمام أبي حاتم الرازي ، والإمام أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، وغيرهما من محدثي بلده « الرى » . ثم حج به أبوه سنة ٢٥٥ هـ ، ولما يكن قد احتلم واحتلم في ذى الحليفة ، وبهذا أدرك حجة الاسلام ، وفرح أبوه لذلك كثيراً .

ثم رحل ابن أبي حاتم بنفسه الى الشام ومصر سنة ٢٦٢ هـ . ثم الى أصفهان سنة ٢٦٤ هـ في طلب العلم .

ذكر الذهبي في التذكرة عنه أنه قال : كنا بمصر سبعة أشهر لم ناكل فيها مرقه . نهارنا ندور على المشايخ وبالليل ننسخ ونقابل - أي نراجع - ما نسخناه ونحققه .

ومن شيوخه : عبد الله بن سعيد ، أبو سعيد الأشج ، وعلي بن المنذر الطريفي ، والحسن بن عرفة ، ومحمد بن حسان الأزرق ، ومحمد ابن عبد الملك بن زنجويه ، وحجاج بن الشاعر . ومحمد بن اسماعيل . وقد توفوا فيما بين عامي ٢٥٦ - ٢٦٠ هـ .

ومن شيوخه الأئمة : أبوه ، وأبو زرعة الرازي ، ومحمد بن مسلم
ابن وارة ، وعلى بن الحسين بن الجنيد ، ومسلم بن الحجاج صاحب
الصحيح . وجماعة كثيرة .

ومن الرواة عنه : الحسين بن علي الحسينك التميمي الحافظ ،
وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حبان الأصبهاني الحافظ . وعلى
ابن عبد العزيز بن مدرك . وأبو أحمد الحاكم الكبير . وأحمد بن محمد
البصير ، وعبد الله بن محمد بن أسد ، وحمد الأصبهاني ، وإبراهيم
ابن محمد النصر آبادي ، وأحمد بن محمد بن يزيد ، وعلى بن محمد
القصار ، وأبو حاتم بن حبان البستي ، صاحب كتاب « الثقات » .

● أهم مصنفاته :

- ١ - التفسير . في أربع مجلدات .
- ٢ - علل الحديث . طبع في مصر في مجلدين .
- ٣ - المسند . في ألف جزء صغير .
- ٤ - الفوائد الكبير
- ٥ - فوائد المرازين
- ٦ - الزهد
- ٧ - ثواب الأعمال
- ٨ - المراسيل . طبع في حيدر آباد الدكن سنة ١١٤١ هـ
- ٩ - الرد على الجهمية
- ١٠ - الكنى
- ١١ - مقدمة المعرفة للجرح والتعديل .
- ١٢ - كتاب الجرح والتعديل - طبع في حيدر آباد الدكن بالهند .
بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية .

وقد حذا في كتاب الجرح والتعديل حذو البخاري في تاريخه
من حيث الترتيب وسياق كثير من التراجم ، وغير ذلك ، وتدارك فيه
أوهاما وقعت للبخاري ، كما أضاف ترجمات لآخرين حتى بلغ ما في
كتابه من التراجم نحو عشرين ألف ترجمة .

* * *

● أبو الدنيا (ت ٣٢٧ هـ) :

اسمه عثمان بن خطاب ، أو عمرو ، وبعضهم سماه « أبا الحسن على بن عثمان البلوى » ، وقيل : يكنى « أبا عمرو عثمان بن عبد الله ابن عوام البلوى » ، وقد يقال له « على بن عثمان بن الخطاب » .

وقد حج سنة ٣٠٠ هـ فدخل المدينة وفيها 'حجاج مصر' ، مع أبي بكر المادرائي ، وكان قد مر بمصر في هذا العام ، وهو قادم من القيروان .

قال ابن حجر عنه : انه الأشج المغربي ، كذاب ، طرقي ، كان بعد الثلاثمائة ، وهو من المعمرين ، حتى ادعى انه سمع على بن أبي طالب (٤٠) .

● ابن المنادي (٢٥٦ هـ - ٣٣٦ هـ = ٨٧٠ - ٩٤٧ م) :

هو أبو الحسين بن جعفر بن محمد بن المنادي ، ولد ببغداد ، وكان عالما ممتازا ، يقال انه ألف أكثر من مائة كتاب ، ومن تلاميذه ابن فارس اللغوي . وكانت وفاة ابن المنادي سنة ٣٣٦ هـ .

● الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) :

هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي ، كان حافظ عصره ، ثقة صدوقا ، بصيرا بالرجال ، كثير التصانيف . ومنها المعجم : المعجم الكبير وبه (٥٢٥٠٠٠) حديثا ، والأوسط ، والصغير . وقد ولد بطبرية الشام سنة ٢٦٠ هـ واليها ينسب ، وبلغ عدد شيوخه ألف شيخ . وكان ضابطا متقنا ، ولكنه مع حفظه متساهل فيما يرويه ، وقد سكن أصبهان ، وبها توفي يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ٣٦٠ هـ ، وعمره مائة عام .

وسميت معاجم لأنها مرتبة على حسب الحروف . فالمعجم الكبير روى المسند لكل صحابي على حدة ورتب الصحابة على الحروف . وهكذا

(٤٠) لسان الميزان : ٣١٠/٤ والكنى لابن حجر : ص ٤٢٠ .

فى الأوسط والأصغر جمع ما رواه كل شيخ من شيوخه على حدة ، ورتب
فيهما شيوخه على الحروف أيضا .

● ابن عدى (ت ٣٦٥ هـ) :

هو أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن المبارك الجرجاني .
الحافظ ، أحد الجهابذة المرجوع اليهم فى العلل والرجال ، ومعرفة
الضعفاء .

● تأليفه :

الف كتاب « الكامل فى أسماء الرجال » . قال ابن تيمية : لم
يصنف فى فنه مثله ، وقال الذهبى : هو أكمل الكتب وأجلها فى ذلك .
ولابن طاهر المقدسى تذييل على الكامل لابن عدى .

● البيهقى (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) :

هو شيخ خراسان : أبو بكر أحمد بن الحسين بن على ، ولد فى
شعبان ٣٨٤ هـ ، ورحل الى الحجاز والعراق لتلقى الحديث ، وكان
زاهدا تقيا ورعا ، وينسب الى بلدة (بيهق) قرب نيسابور .

● تأليفه :

للبيهقى تصانيف لم يسبق الى مثلها ، ويقال انها تقارب ألف جزء .
ومنها « دلائل النبوة » كان فيه حاطب ليل ، لم يتحر الدقة التى يجب
أن يتحراها المحدث ، باعتبار أن المروى ليس من أدلة الأحكام ، شأنه
فى هذا شأن كتاب السيرة ، والتاريخ .

وله : السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، وقد اعتمد فقه الشافعية
على كثير مما ورد فيهما .

● وفاته :

توفى البيهقى بنيسابور يوم العاشر من جمادى الأولى سنة ٤٥٨ هـ

● ابن طاهر المقدسى (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ) :

هو محمد بن طاهر المقدسى ولد سنة ٤٤٨ هـ كان شاعراً بالسليقة ،
فقد كان لا يجيد النحو مما جعل له أوهاما كثيرة أخذت عليه فى تأليفه ،
ولكنه كان جيد الخط ، وبعيدا عن الفضول والتعصب ، وقد تنقل
فى طلب الحديث بين معظم الأمصار الاسلامية . وكان ثقة كثير
التصانيف .

● أهم مؤلفاته :

٢ - صفة التصوف

١ - المختلف والمؤتلف

٣ - المنثور

● الحافظ المقدسى :

هو أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى الحافظ ،
له كتاب الأحاديث المختارة ، قال عنه ابن تيمية : هو أصح من صحيح
الحاكم ، هكذا قال ابن تيمية فى فتاويه (١٧٠/١ ، ٢٣٨/١ - ٢٣٩) .
وذكر الزركشى فى تخريج الرافعى : أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح
الترمذى وابن حبان (٤١) .

● أبو نعيم (ت ٤٣٠ هـ = ١٠٣٨ م) :

هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن اسحاق الأصبهاني .
من أكبر حفاظ الحديث وأكثرهم تصنيفات ، منها كتاب حلية
الأولياء ، وتاريخ أصبهان ، والمستخرج على البخارى ومسلم ، والطب ،
وعمل اليوم والليلة ، فضائل الصحابة ، ودلائل النبوة ، وصفة
الجنة ، ومحجة الواثقين وغير ذلك من المصنفات ، وعدد من ترجم لهم
من الأولياء والصالحين فى الحلية . قرابة سبعمائة . قال شيخ الاسلام
أحمد بن تيمية عن أبى نعيم : « وهو أجل من أن يقال له ثقة ، فإن
درجته فوق ذلك ، وكتابه « حلية الأولياء » من أجود الكتب المصنفة
فى أخبار الزهاد ، والمنقول فيه أصح من المنقول فى رسالة القشيرى

(٤١) الباعث الحثيث : ص ٢٣ .

ومصنفات أبى عبد الرحمن السلمى شيخه ، و « مناقب الأبرار » لابن خميس ، وغير ذلك . فان أبا نعيم أعلم بالحديث وأكثر حديثاً ، وأثبت رواية ونقلًا من هؤلاء . ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد ، والزهد لابن المبارك وامثالهما أصح نقلًا من الحلية .

وهذه الكتب وغيرها - لابد - فيها من أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة ، بل باطلة ، وفى الحلية من ذلك قطع . ولكن الذى فى غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها ، وكالحلية « صفوة الصفوة » لابن الجوزى فالغالب على الكتابين الصحة . ومع هذا ففيهما أحاديث وحكايات باطلة .

وأما أحمد فانه لا يذكر فى مصنفاته عن هو معروف بالوضع ، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله . وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه ، كما أنه ليس ذلك فى مسنده . لكن فيه ما يعرف أنه غلط غلط فيه رواته ، ومثل هذا يوجد فى غالب كتب الاسلام ، فلا يسلم كتاب من الغلط الا القرآن . وهو غير أبى نعيم الفضل بن دكين المحدث النسابة المولود بالكوفة سنة ١٣٠ هـ (٧٤٨ م) والمتوفى سنة ٢١٩ هـ (٨٣٤ م) .

● ابن منده (ت ٤٧٠ هـ) :

هو يحيى بن منده ، ويقال له عبد الرحمن بن محمد بن اسحاق ، العبدى ولاء ، الأصفهانى ، ويلقب : الامام الحافظ أبو القاسم .

● ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) :

هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح ابن خلف بن معدان ، بن سفيان بن يزيد ، مولى يزيد بن أبى سفيان ابن حرب بن أمية ، وأصل آبائه فارس ، وكان أبوه وزيراً جليلاً ، وجدهم خلف هو أول من دخل الأندلس . وقد ولد أبو محمد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ ، وسمع من علمائها ،

وروى عنه الحافظ أبو عبد الله الحميدى (٤٢٠ - ٤٨٨ هـ) والقاضى صاعد بن أحمد الأندلسى (٤٢٠ - ٤٦٢ هـ) . كما روى عنه ابنه أبو رافع الفضل ، وطائفة ، وآخر من روى عنه بالاجازة أبو الحسين شريح ابن محمد .

كان اليه المنتهى فى الذكاء والحفظ ، وسعة الدائرة فى العلوم ، سلك فى مذهب الشافعية ، ثم انتقل الى القول بالظاهر ، ونفى القول بالقياس ، وتمسك بالعموم ، والبراءة الأصلية ، فعنده أن الأصل فى الأفعال الاباحة ، وفى الأشياء الحل ، والنص هو وحده الذى يقيد كل ذلك ، وجوبا ، أو ندبا ، أو حظرا .

وأول سماعه للحديث كان سنة ٤٠٠ هـ . فبرع فيه ولكن أخذ عليه ابن حجر ، وغيره - تهجمه فى الجرح وجراته مما جعله يجرح كثيرا ممن وثقهم الجمهور . فكان كاحد أبناء عصرنا ممن يرجحون جانب التضعيف والوضع حتى فيما قيل عنه أنه حديث حسن أو صالح . كما أخذ عليه من الفتاوى ما يخرق بها اجماع السابقين ، وإن كان ما خالف فيه الكافة ليست كثرة فاحشة ، وقد جمعتها وفندتها فى رسالتنا « غرائب ابن حزم » ، كما عيب عليه ما فى طبعة من حدّته عند رده على رأى المخالف ، واعتذر هو لذلك بالامه ومرضه الذى يجعله هائجا معظم وقته .

● مؤلفاته :

له « الخصال الجامعة لجمل شرائع الاسلام ، والحلال والحرام ، والسنة والاجماع » . ويصدق عليه « فقه الحديث » أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم ، والحجة لكل قول .

وله : « المخلّى » فى الفقه فى ثمانى مجلدات ، فهو موسوعة يمكن أن يسمى الفقه المقارن ، لما يجمعه من أقوال الفقهاء وأدلّتهم وابطال ما لا يستسيغه وترجيح ما يراه ويمكن أن يسمى أيضا فقه الكتاب والسنة ، أو الفقه بالمأثور لأنه يعتمد على النصوص ، وقد أخذ أصول الفقه الظاهرى عن مسعود بن سليمان بن مفلت أبى الخيار (ت ٤٢٦ هـ)

وعن أبى الحسن بن على الفاسى . ويقال ان له أيضا كتاب يسمى « الايصال » وهو أكبر كتبه فى الفقه ، ثم يليه الخصال ، ثم المحلى ، وهو شرح المجلى . وله مراتب الاجماع ، واطهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والانجيل ، وله « الصاعد » ، وشرح أحاديث موطأ مالك ، والجامع فى صحيح الحديث ، والتلخيص والتخليص ، والالتباس لما بين الظاهرية وأصحاب القياس . والسيرة النبوية . وطوق الحمامة . والاحكام فى أصول الاحكام ، وغير ذلك . . قال ابنه أبو رافع: ان ما تركه والده بخطه نحو ثمانين ألف ورقة . فى مختلف العلوم والفنون (٤٢) .

● وفاته :

قال ابن غزال : عاش ابن حزم ٧٢ سنة ، وعشرة أشهر و٢٩ يوما . وقد توفى بقريته (٤٣) على خليج البحر الاعظم فى جمادى الاولى سنة ٤٥٧ هـ ، وقال غيره : مات ليومين بقيا من شعبان سنة ٤٥٦ هـ ، بعد صراعات سياسية وفقهية عنيفة .

● الامام الغزالى (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) :

حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى ، وتخفف « الزاى » وان كان أصلها التشديد لانه نسبة الى عمل والده وقد كان والده يغزل الصوف ويبيعه ، ثم يذهب الى مجالس العلم ، راغبا فى أن يرزقه الله ولداً من صلبه يجلس مجالس هؤلاء الفقهاء . واستجاب الله دعاءه فرزقه ولدين هما :

١ - أبو الفتوح أحمد الذى ناب عن أخيه أبى حامد فى التدريس بالمدرسة النظامية . واختصر احياء علوم الدين فى مجلد واحد سماه « لباب الاحياء » وألف « الذخيرة فى علم البصيرة » وتوفى بقزوين سنة ٥٢٠ هـ .

(٤٢) معجم الادباء لياقوت ٨٦٠/٥ والصلة لابن بشكوال : ٣٩٥/٢ .
(٤٣) قرية « أونبه » - غربى الأندلس على خليج البحر المحيط .

٢ - وأبو حامد محمد الغزالي صاحب الاجياء ..

وقد توفي والدهما وهما صغيران ، ورعى شئونهما صديق لوالدهما أدخلهما مدرسة تقوم برعاية طلابها اسكانا وغذاء في بلدة « طوس » ثم انتقل الى « جرجان » وهي مدينة عظيمة بين طبرستان وخراسان بناها اليزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، وفيها تتلمذ على أبي نصر الاسماعيلي ثم عاد الى بلده فأقام فترة انتقل بعدها الى نيسابور . وهي كثيرة الفواكه والخيرات فتحت في عهد عمر بن الخطاب على يد الأحنف ابن قيس . وانتقضت أيام عثمان فأرسل اليها عبد الله بن عامر ففتحها ثانية . وهناك تتلمذ على امام الحرمين « أبو المعالي الجويني » كما تتلمذ على آخرين في المنطق والفلسفة وعلم الكلام (العقائد) حتى برع في كل ذلك ، واخذ يرد على الفلاسفة واختاره الوزير نظام الملك للتدريس في المدرسة النظامية ببغداد فقام بواجبه عام ٤٨٤ هـ واشتهر أمره فكان يحضر مجلسه ثلاثمائة عمامة من اكابر العلماء .

وأحس الشيخ بأن علمه ليس متمحضاً لله ، فقد شابه حب الجاه وبعد الصيت ، فاعتزم الخروج الى الشام ولكنه أعلن أنه ذاهب الى مكة حتى يسمح له بالسفر . وفي الشام تفرغ للعبادة . فكان يعتكف في مسجد دمشق ، ويعتزل الناس في منارته نهاراً ، ثم رحل الى بيت المقدس ، يدخل كل يوم الصخرة . ويغلق بابها على نفسه ، الى أن تحركت في نفسه داعية الحج .. وهناك حن الى بغداد وأطفاله فعاد اليهم .. وفي أثناء جولاته التبعية ألف كتابه « احياء علوم الدين » فدرس كتابه في بغداد ثم عاد الى خراسان ، وآثر العزلة للعبادة حتى أقنعه « فخر الملك بن نظام الملك » بأنه لا يحل له ترك تعليم المسلمين ما علمه الله فعاد الى التدريس بنيسابور في ذي القعدة سنة ٤٩٩ هـ ثم عاد الى بلده طوس واتخذ الى جانب داره مدرسة للفقهاء ، وخانتقاء للصوفية وظل يوزع وقته بين العلم والعبادة الى أن توفي - رحمه الله - في الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٠٥ هـ تاركا الكثير من المؤلفات ومن أهمها وأشهرها : احياء علوم الدين الذي سرد فيه من الأحاديث ما ابتغى به اصلاح النفوس دون مراعاة للاسناد والصحة ، ودون من

الرقائق والأذواق الصوفية ما أثار عليها قيل وقال . كما ترك لنا كتاب المنقذ من الضلال ، يدحض فيه باطل الفلاسفة ، فمثله أذن فى صوفيته لا يكون تابعا . ولا تكون صوفيته صوفية البله . وله كذلك « تهافت الفلاسفة » و « الاقتصاد فى الاعتقاد » وإذا كانت العلاقة بين الشيعة والصوفية وطيدة فهو لا يقصد الانحياز لطائفة وإنما الى الحق سبحانه وإلى أهله ولهذا تجده يؤلف « القسطاس المستقيم » يذكر فيه طريق رفع الخلاف بين الخلق ، ويظهر فيه الاستغناء عن الامام المعصوم ، وله كتاب فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة وله جواهر القرآن . . و « المستصفى » وكتاب المنحول وكلاهما فى أصول الفقه ، قد أحصى له من المطبوع ٤٧ كتابا (٤٤) وكان ابن عساكر من معاصرى الغزالي ممن أثنوا عليه .

● ابن الجوزى (٥١٠ - ٥٩٧ هـ) :

هو عبد الرحمن بن على أبو الفرج ، الحافظ المؤرخ الفقيه . الواعظ النقاد من أعلام الحنابلة . له : الموضوعات ، وصيد الخاطر . والتحقيق . والمغنى فى علم القراءات ، وزاد المسير فى علم التفسير ، وتذكرة الأديب فى شرح الغريب ، وجامع المسانيد ، والأحاديث الرائقة ، الضعفاء ، تلقيح فهوم أهل الأثر فى عيون التاريخ والسير ، المختار فى اختيار الأخبار ، ، تلبيس إبليس ، المنافع فى الطب ، منهاج الإصابة فى محبة الصحابة ، العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية . وقد ذكر صديقنا زميل الصبا الشيخ عبد القادر أحمد عطا (٤٥) ٨٣ كتابا لابن الجوزى عندما قدم له كتابه « صيد الخاطر » .

توفى والده وهو فى الثالثة من عمره فكفلته عمته - وكان أول سماعه وسنه عشر سنوات وسمع لسبع وثمانين شيخاً وروى عنه ابنه

(٤٤) أحياء الدين - تحقيق بدوى طبانة ٢٢/١ - ٢٣ فى تقديمه

للكتاب .

(٤٥) من جيراننا مركز هيا شرقية بجمهورية مصر ، له نشاط جم فى

التحقيق

محيى الدين يوسف ، وسبطه شمس الدين يوسف الواعظ والحافظ
عبد الغنى والديبى وأبن النجار وكثيرون - وهو آخر من حدث عن
« الدينورى » والمتوكلى . وقد سمي الجوزى قيل : لأنه كانت فى داره
جوزة ولم يكن بواسط غيرها . وقيل نسبة الى فرضة من فرض البصرة
يقال لها جوزة ، وفرضة البحر محط السفن .

● محتته :

وهو كسائر العلماء المجاهدين المحتسبين أصابه رشاش السياسة
الحمقاء فى أواخر عمره وذلك عندما قبض على الوزير ابن يونس ، وأقام
ابن القصاب حملة اعتقالات لكل من لهم صلة بابن يونس ، فوشى به
الركن عبد السلام بن عبد الوهاب بن عبد القادر الجبلى وهو شيعى
حاقد على كتاب ابن الجوزى « منهاج الاصابة فى حب الصحابة »
فاعتقل ابن القصاب العالم الكبير ذات ليلة من لىالى الصيف من بيته
وهو منكب على التأليف . فحمل الى واسط وحبس بها خمسة أيام
يخدم نفسه بنفسه ويستقى الماء من البئر وكان عمره يومئذ ثمانين عاما ،
وهو بلا طعام ، ولبت فى الاعتقال خمس سنين ، وصودرت خلالها
مدرسة ابن الجوزى وأحرقت مؤلفاته وكتبه - تماما كما فعل التتار
ويفعلون فى كل العصور والأمصار . . وكان الافراج عنه بشفاعة
أم الخليفة . . فعاد الى بغداد حتى توفى ليلة الجمعة ٢٣ رمضان سنة
٥٩٧هـ بين المغرب والعشاء ، وأغلقت الأسواق لتشييع جنازته الى مقبرة
أحمد بن حنبل .

● ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) :

هو تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوى الدمشقى .
أشتهر بكتابه « مقدمة ابن الصلاح » ، وقد أملاه على تلامذته بالمدرسة
الاشرفية فى دمشق ، من غير ترتيب محكم ، الا أنه شامل لكل ما تفرق
فى غيره ، فانكب الناس عليها ، بين شارح لها وبين ناظم لموضوعاتها
كالعراقى فى الفقيه ، وكشرح السخاوى للمقدمة .

● المنذرى (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) :

هو الحافظ المتقن : عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة ابن سعد ، ويكنى أبا محمد المنذرى الشامى ، ثم المصرى ، ولد فى غرة شعبان سنة ٥٨١ هـ ، وسمع من أبى عبد الله الأرياحى ، ومن المطهر ابن أبى بكر البيهقى ، ومن الحافظ على بن الفضل المقدسى ، وبه تخرج . وفى سبيل الحديث ارتحل الى كثير من الأمصار ، فذهب الى مكة ، وسمع الحديث من أبى عبد الله بن البناء وطبقته ، ثم ذهب الى دمشق ، وسمع من عمر بن طبرزد ، ومحمد بن وهب بن الشريف ، وأبى اليمن الكندى ، وآخرين ، ثم سمع بحراني ، والرها ، والاسكندرية ، وغيرها . ودرس بالجامع الظافرى بالقاهرة ، وتولى مشيخة الدار بالكاملية ، وانقطع بها ينشر العلم عشرين سنة ، ولهذا كان يسمى المنذرى الشامى المصرى .

● مؤلفاته :

- ١ - مختصر سنن أبى داود وحواشيه
- ٢ - مختصر صحيح مسلم
- ٣ - شرح على التنبيه
- ٤ - الترغيب والترهيب .

وهو يعنى بالترغيب فى الطاعات ، والترهيب أى التخويف من النار والمعاصى . ولذلك تساهل فى رواية الضعيف ، الذى يصل بالعابد الى الرغبة أو الرهبة ، عملا بالقول : يعمل بالضعيف فى الفضائل بشرطين :

الأول : أن تكون النية منعقدة على العمل به احتياطا ، وليس جزما بأنه حديث للرسول ﷺ .
الثانى : أن يكون للضعيف أصل شاهد له ، كاندراجه فى عموم ، أو تحت قاعدة كلية ، والا كان بدعة وعملا لا أصل له .

● وفاته :

توفى - رحمه الله - فى الرابع من ذى القعدة سنة ٦٥٦ هـ ، وهى سنة فتنة التتار .

● النوى (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) :

هو محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حرى بن حسن ابن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النوى الدمشقى .
ولد فى نوى - قاعدة الجولان من أرض حوران - من أعمال دمشق فى العشر الأوسط من شهر الله المحرم سنة ٦٣١ هـ . حفظ القرآن وقد ناهز الاحتلام . ورحل الى دمشق فى التاسعة عشرة من عمره لتلقى العلم سنة ٦٤٩ هـ فسكن المدرسة الرواحية نسبة الى مؤسسها هبة الله بن محمد الأنصارى المعروف بابن رواحة ، قرب المسجد الأموى وكانت خاصة بفقهاء الشافعى ، وقد استولى الناس على أرضها وبنوها مساكن الآن . . فكان أكثر الطلاب تحصيلاً ، وفى عام سنة ٦٥١ هـ حج مع أبيه ، ومكث بالمدينة شهراً ونصف شهر ، ثم عاد الى دمشق يجد فى دراسته ، ويدرس ما يعلمه حتى أصبح شيخ دار الحديث الأشرفية . . التى خرجت ابن حجر وتاج الدين السبكي وابن كثير الدمشقى وأبو عمرو ابن الصلاح . . وتحولت بعد سنة (١٢٠٠ هـ) الى حانة لبيع المسكرات ، ثم أعيدت مدرسة بفضل جهود الشيخ يوسف بدر الدين البيبانى الشهير بالمغربى ومساعدة الأمير القادر الجزائرى .

ولقد كان يجعل للعلم كل وقته حتى روى أنه كان يحضر فى اليوم اثنى عشر درسا ، وكان يتعبّد بالعلم . كثير التلاوة للقرآن والذكر ، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، ومما أثر عنه أنه أرسل الى الملك الظاهر بيبرس خطاباً يطلب منه فيه العدل فى الرعية وإزالة المكوس (الضرائب الجمركية) عنهم ، وأرفق بالخطاب خطاباً آخر للأمير بدر الدين الخازندار نائب المملكة وأرسلهما الى الخازندار ، وكانت الشام تحت الحكم المصرى حينذاك .

● مصنفااته :

وللنوى مصنفاة كثيرة منها : شرح صحيح مسلم ، والارشاد ، والتقريب فى علوم الحديث ، وتهذيب اللغات والأسماء، والمناسك الصغرى والكبرى ، و خلاصة الأحكام فى مهمات السنن وقواعد الاسلام ، وروضة

الطالبين وعمدة المفتين وهو من أكبر مراجع فقه الشافعية . وشرح المذهب . وصل فيه الى أبواب الربا . وتوفى قبل أن يتمه . وله رياض الصالحين ، وكتاب الأذكار المسمى « حلية الأبرار وشعار الأخبار فى تلخيص الدعوات والأذكار » يقع فى نحو (٣٦٣) صفحة مع التعليقات عليه . . . ولكثرة الضعيف اختصره ابن تيمية مكتفياً بالصحيح فيما سماه الكلم الطيب ، ثم جاء الألبانى ولم يعتمد تصحيح ابن تيمية فأعاد اختصار الكتاب وسماه صحيح الكلم الطيب فيما لا يزيد عن خمس وعشرين صفحة من حجم الأذكار . . . وعندما حان الأجل زار القدس والخليل ثم رجع الى نوى فمرض عند والديه وتوفى ليلة الأربعاء لست بقين من شهر رجب سنة ٦٧٦هـ ودفن ببلده رحمه الله .

● (ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) :

ترجم له شيخنا محمد أبو زهرة ، كما أرنخ له من قبل أبو حفص البزار فى كتابة الاعلام العلية فى مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية . فقال : هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن أبى القاسم بن النضر بن تيمية الحرانى ، ويلقب تقى الدين ابن تيمية ، وكان جده من أفاضل العلماء كذلك ، ويكنى أبا البركات صاحب كتاب شرح الهداية فى مذهب الحنابلة . وكان ابن تيمية الحفيد موسوعة فى كل المعارف والعلوم العقلية والنقلية ، وابتلى بما ابتلى به ابن الجوزى . فناله رشاش السياسة ، وذاق مرارة الاعتقال ، ومصادرة علمه ، وإعدام كتبه حياً وميتاً ، فى عصره وعصرنا .

وقد شرع يكتب رده على المناطقة سنة ٧٠٩هـ وهو نزيل سجن الاسكندرية ، ومن مصر تسرب الى المغرب وشمال أفريقيا كثير من علمه وتأليفه ، حيث كانت مصر معبر المغاربة الى حج بيت الله الحرام ، وفى رده على « ابن المطهر الحلى » ، الرافضى ، رد كثيراً من الأحاديث الجياد التى لم يستحضر مظانها إبان التصنيف . فقد كان

يعتمد على حفظه (٤٦) ، وانك لو اجد هذا الاثر السيئ في بعض مروياته
بكتبه .

قال الشوكاني : وقد وقع له مع أهل عصره قلاقل وزلازل ، وامتنح
مرة بعد أخرى ، وحبس حبسا بعد حبس .. الى أن قال :

« وهذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية ،
وفوق أهل عصره ، ويدين بالكتاب والسنة ، فانه لابد أن يستنكره
المقصرون ، ويقع له معهم محنة ، ثم يكون أمره الأعلى وقوله الأولى ،
ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين ، ويكون لعلمه حظاً
لا يكون لغيره ، وهكذا حال هذا الامام ، فانه بعد موته عرف الناس
مقداره ، وطارت مصنفاته واشتهرت مقالاته » .

روى ابن القيم أن ابن تيمية كان يقول في الحبس : « ان في الدنيا
جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة » .. وقال مرة : « ما يصنع
أعدائي بي ؟ أنا جنتي في قلبي ، وبستاني في صدري ، أين رحمتي
فهى معى لا تفارقنى . أنا حبسى خلوة ، وقتلى شهادة ، وأخرجى من
بلدى سياحة » - وكان في حبسه يقول : لو بذلت ملء هذه القلعة
ذهبا ما عدل عندى شكر هذه النعمة ، أو قال : « ما جزيتهم على
ما تسببوا لى من الخير » وقال مرة : « المحبوس من حبس قلبه عن
ربه ، والمأسور من أسره هواه » - ولما دخل القلعة نظر الى سورها
قائلا : « فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله
العذاب » (٤٧) .

ومعظم مؤلفاته ردود على أهل البدع والالحاد والاهواء وغيرهم
من أهل الملل والنحل . قال عنه الذهبي : لعل فتاويه في الفنون تبلغ
ثلاثمائة مجلد ، بل أكثر ، وكان اذا سئل كان السنة بين عينيه وعلى
طرف لسانه . وقد طبعت آثاره على ذمة الملك خالد رحمهما الله .

(٤٦) لسان الميزان لابن حجر : ٣١٩/٦ .

(٤٧) الحديد : ١٣ .

● أبو البركات ابن تيمية :

هو جد ابن تيمية المشهور . وله كتاب شرح الهداية فى مذهب الحنابلة .

● الذهبى (٦٧٣ - ٥٧٤٨ هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى الدمشقى . من أئمة الجرح والتعديل ، وتلقى عنه ذلك من أسرته ولده أبو هريرة عبد الرحمن ، وحفيده أبو عبد الله محمد بن أبى هريرة ، وابن أخيه أبو محمد عبد القادر بن محمد بن على ، طلب الحديث وله ١٨ سنة ، ألف كتابه المغنى . ثم ميزان الاعتدال . الذى اختصره ابن حجر وهذبه وأضاف اليه بلسان الميزان الذى أفدنا منه فى هذه الدراسة ، وله تلخيص المستدرک للحاكم .

وقد احتوى الميزان على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله ، وعلى الكاذبين فى أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا ، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير ، ثم على الكذابين فى لهجتهم ، لا فى الحديث النبوى ، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم . ثم على الحفاظ الذين فى دينهم رقة وفى حديثهم وهن ، ثم على الضعفاء من قبل حفظهم ولم يترك حديثهم بل يقبل ما روه فى الشواهد والاعتبار ، لا فى الأصول (العقائد) والحلال والحرام ، ثم على الصادقين أو المستورين الذين لم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين . ثم على المجهولين ، ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة ، ثم على الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت الى كلامه ولا الى تضعيفه لكونه تعنت فيه وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير . ولم يذكر فى الكتاب من قيل محله الصدق ، ولا من قيل فيه صالح الحديث ، أو يكتب حديثه ، أو هو شيخ فان ، فان هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق . نزل مصر وسمع محدثيها الأبرقوهى وعيسى بن عبد المنعم بن شهاب وابن دقيق العيد ، وأبى محمد الدماطى وأبى العباس بن الظاهري .

وغيرهم ، وسمع بالاسكندرية من أبى الحسن على بن أحمد القرافى ،
وأبى الحسين يحيى بن أحمد بن الصواف وغيرهما .

● ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ) :

هو محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى ثم
الدمشقى ، ويعرف بابن « قيم الجوزية » ، ولا يقال (ابن القيم الجوزية)
فالجوزية مدرسة كان والده قيماً عليها ومديراً لشؤونها . ولهذا قيل
ابن قيم الجوزية ، وقد تلقى ابن القيم العلم عن أبيه وعن كثير من علماء
عصره ولاسيما شيخ الاسلام ابن تيمية ، فقد لازمه طول حياته .

قال ابن حجر : كان جرىء الجنان ، واسع العلم ، عارفاً بالخلاف
ومذاهب السلف ، وله مصنفات كثيرة نافعة ومن أشهرها زاد المعاد فى
هدى خير العباد - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية - اعلام
الموقّعين عن رب العالمين - مدارج السالكين - جلاء الأفهام فى ذكر
الصلاة على خير الأنام - الصواعق المنزلة على الجهمية والمعتلة - تحفة
المودود فى أحكام المولود - اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو المعتلة
والجهمية - شفاء الغليل فى مسائل القضاء والقدر والتعليل - وغيرها
كثير .

وقد أفاد من شيخه ابن تيمية الكثير ، وامتاز عنه بتنقيح الفكرة
وهدوء العبارة وقد ظل يخدم العلم تعليماً وتاليفاً الى أن وافته
المنية ليلة الخميس ١٣ رجب سنة ٧٥١ ودفن بدمشق بجوار والده فى
مقبرة « باب الصغير » .

● ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ) :

هو الحافظ أبو الفداء ، اسماعيل بن عمر بن كثير ، القرشى
نسباً ، الدمشقى داراً .
قال عنه ابن حجر : لم يكن على طريق المحدثين فى تحصيل
العوالى ، وتمييز النازل من العالى ، ونحو ذلك من فنون الحديث ،

وانما كان من محدثي الفقهاء . وهذا لا يقدر في حفظه ، فهو كما وصفه تلميذه ابن حجر : « انه أحفظ من أدركناه لمتون الحديث » وأعرفهم بجرحها ، ورجالها ، وصحيحها وسقيعها ، وما تساهل فيه من السقيم - لترطيب القلوب - قليل » .

● أهم كتبه :

أهم كتبه تفسير القرآن العظيم ، والبداية والنهاية . والاول في التفسير والثاني في السيرة والتاريخ بالرواية وهو الذي تحدث عنه ابن حجر فيما قلنا آنفا .

أما التفسير : فيجمع بين الرواية والدراية ، يفسر القرآن بالقرآن ، ثم بالأحاديث المشهورة في دواوين السنة المطهرة بأسانيدها ، ويتكلم عن الأسانيد جرحاً وتعديلاً ، فيبين ما فيها من صحيح وضعيف ، وغريب أو شاذ ، ثم يذكر ما للصحاب والتابعين من آثار في موضوع الآيات . ولا يغفل ما تفيد آيات الأحكام من الأحكام . فضلاً عن بيان أسباب النزول وتقييم رواتها (٤٨) .

وهناك « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » لابن كثير تحقيق أحمد شاكر ، جعل الافادة من « اختصار علوم الحديث » لابن كثير - كثيرة .

وقد قال الحافظ ابن كثير فيمن تقبل روايته : « المقبول : الثقة الضابط لما يرويه ، وهو المسلم العاقل البالغ سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل ، حافظاً أن حدث من حفظه ، فاهماً أن حدث عن المعنى ، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته » (٤٩) .

وهو بهذا يجعلنا نثق بتعديله وتجريحه ، ونقول : ان دعوى تساهله

(٤٨) مقدمة نهاية البداية والنهاية . لمحقق الطبعة الشيخ محمد مهدي أبو عبيدة ، ط مطبعة النصر الحديثة بالرياض .
(٤٩) اختصار علوم الحديث ص ٩٨ .

لترطيب القلوب - دعوى غير مقبولة - عندما يوضع الى جانبها هذا الشرط الذى ذكره فيمن تقبل روايته .

● زين الدين العراقى (ت ٨٠٥ هـ - وقيل : ٨٠٦ هـ) :

هو أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، العراقى ، شيخ ابن حجر العسقلانى ، وصاحب الألفية فى أصول الحديث ، والمشهور من مؤلفاته :

- ١ - طرح التثريب ، شرح التقريب .
- ٢ - فتح المغيث ، شرح ألفية الحديث .
- ٣ - المغنى عن حمل الأسفار ، فى تخريج ما فى الاحياء من الاخبار - وهو بهامش احياء علوم الدين للغزالى ، ومن لاحظ تخريجاته عند قراءة الاحياء ، فقد أمن كثيرا من الوقوع فى رواية الضعيف المتهافت والموضوع .

● على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧ هـ) :

هو العلامة على بن أبى بكر بن سليمان الهيثمى . المتوفى سنة ٨٠٧ هـ ، وهو من نجباء تلاميذ العلامة زين الدين العراقى شيخ الحافظ ابن حجر العسقلانى ، ولم يكن العلامة العراقى يعتمد فى شئ من أموره الا عليه ، وزوجه ابنته ، ورزق منها أولادا وكان عجيبا فى الورع والتقوى والزهد .

● تأليف مجمع الزوائد :

ألف كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، جمع فيه الزوائد على الصحاح الستة من أربعة كتب ودواوين قديمة للسنة النبوية ، وهى مسند الامام أحمد ، ومسند الحافظ أبى يعلى ، ومسند الحافظ البزار ، والمعاجم الثلاثة للطبرانى ، ورتبها ترتيب أبواب الفقه ، وأوضح بعد

ذكر الحديث ما فيه من الجرح والتعديل حق الايضاح ، وبين أنه من الضعاف ، أو الحسان ، أو الصحاح .
وهو غير ابن حجر الهيتمي الحافظ الذي لم يلتزم الصحيح ولا القريب منه .

● ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) :

هو شيخ الاسلام أحمد بن على بن حجر العسقلاني ، تولى القضاء ، وكان مهيب الطلعة ، وهو مصرى ولد فى مصر فى ٢٣ شعبان ٧٧٣ هـ ، وأتم حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين ، وسمع الحديث بمصر والشام والحرمين واليمن .

● مؤلفاته :

بلغت مصنفاته نحو (١٥٠) مؤلفا ، كان الملوك يتهادونها ، وقد وضع الحافظ السخاوى ترجمة له سماها «التبر المسبوك فى ذيل السلوك» ذكر فيها مؤلفاته . وأهمها :

- ١ - فتح البارى شرح صحيح البخارى .
- ٢ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
- ٣ - نخبه الفكر .
- ٤ - الاصابة فى أسماء الصحابة .
- ٥ - التهذيب .
- ٦ - لسان الميزان .

● وفاته :

توفى فى ٢٨ من ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ ، ودفن بالقرافة الصغرى بمصر .

● السخاوى :

الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر
ابن عثمان السخاوى الشافعى .

ولد بقرية سخا دقهلية شمال شرق الوجه البحرى بمصر . وكان
شافعى المنزل . ومن أشهر شيوخه ابن حجر العسقلانى ، وكان معاصراً
للقلقشندى المصرى ، وهو صاحب « المقاصد الحسنة فى بيان كثير من
الأحاديث المشتهرة » ، وكتاب « الجواهر والدرر فى ترجمة ابن حجر » .

● الصناعى (١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ) :

هو السيد محمد بن اسماعيل بن صلاح . الأمير الكحلانى ثم
الصناعى . تلقى العلم فى صنعاء ثم رحل الى مكة وقرأ الحديث هلى
أكابر علمائها وعلماء المدينة ، ثم رجع الى اليمن فتفرد بالرئاسة العلمية
فى صنعاء . وأظهر الاجتهاد والوقوف مع الأدلة فنال كثيراً من مكاييد
الجامدين . وقد ولاه الامام المنصور الخطابة بجامع صنعاء، ومن مؤلفاته:
سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلانى ،
وقد اختصره من « البدر التمام » للمغربى ، وأضاف اليه زيادات قيمة،
ومن مؤلفاته كذلك منحة الغفار ، وهى حاشية على « ضوء النهار »
للجلال ، ومنها « العدة » حثى بها شرح العدة لابن دقيق العيد .
ومنها شرح التنقيح فى علوم الحديث ، وكان شاعراً معظم شعره علمى
أو فى التوجع من أبناء عصره والرد عليهم . وقد توفى ثالث شعبان
سنة ١١٨٢ هـ عن ١٢٣ سنة رحمه الله ، ومن أفضل كتبه فى السنة « سبل
السلام » و« توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الانظار » .

محتويات الكتاب

الصفحة

٥

المقدمة

الفصل الاول : التعريف بعلوم الحديث ، وجمع السنة

(٦٢ - ٧)

٩	تعريف بالحديث
١٠	منزلة السنة من القرآن
١٠	هل تنسخ السنة القرآن ؟
١١	علوم الحديث
١١	تعريف بخمس وعشرين علما
١٩	التأليف فى المصطلح والجرح والتعديل
٢٢	فلاسفة الغرب وثبوت السنة
٢٧	وجوب العمل بالسنة
٣٣	الحكمة فى القرآن تعنى السنة
٣٣	التشكك فى ثبوت الحديث
٣٤	مراتب الاثبات
٣٥	ملخص حجة من يرد الاخبار ، وجواب ابن حزم
٣٧	موقف الشيعة والخوارج من الحديث
٣٩	موقف المعتزلة من السنة
٤٠	الرد على مفكرى حجية السنة مع بيان شبهاتهم
٤٢	حفظ الله لجميع السنة
٤٤	حفظ الصحابة للسنة
٤٧	رحلة الصحابة للحديث
٥٨	الصحائف

الفصل الثانى : طرق التحمل والاداء ورموز الرواية

(٨٢ - ٦٣)

٧٧	تكرار الحديث والرواية بالمعنى
٧٩	رموز الرواية والاسناد
٧٩	رموز المؤلفين وكتب السنة

٢٢٩

الفصل الثالث : الآحاء والمتواتر والمشهور
المقبول منها والمردود

(٨٣ - ١٤٨)

٩٣	• • • • •	الحديث المشهور
٩٦	• • • • •	الحاق المشهور بالمتواتر
٩٧	• • • • •	الحديث المقبول والمردود ، وشجرة تبين أقسامه
١٠٠	• • • • •	مصطلحات في كتب الحديث
١٠٠	• • • • •	الحديث الصحيح وشروطه
١٠١	• • • • •	الحديث المسند الصحيح
١٠٢	• • • • •	الحديث المتصل
١٠٢	• • • • •	الحديث المرفوع
١٠٤	• • • • •	الحديث الموقوف
١٠٧	• • • • •	لماذا يروى الحديث المقطوع
١١٠	• • • • •	الحديث الحسن لذاته ولغيره
١١١	• • • • •	الحسن الغريب
١١١	• • • • •	علو الاسناد
١١٤	• • • • •	الاسناد المعنعن : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
١١٨	• • • • •	الحديث المردود
١١٩	• • • • •	الحديث الضعيف وأنواعه
١١٩	• • • • •	الادراج في السند أو في المتن
١٢٠	• • • • •	المقلوب في السند أو في المتن
١٢٠	• • • • •	التدليس
١٢٢	• • • • •	الشاذ والمنكر
١٢٢	• • • • •	العلل القادحة في صحة الحديث : في السند أو في المتن
١٢٣	• • • • •	الحديث المعلل ، والمعضل ، وجهالة الراوى
١٢٤	• • • • •	المنقطع ، والمقطوع أو موقوف التابعى
١٢٤	• • • • •	الرواية عن غير المعاصر
١٢٤	• • • • •	كتب نوعية للحديث في درجاته
١٢٧	• • • • •	درجات الضعف عند الذهبي
١٢٧	• • • • •	اصطلاح ابن معين والدارقطنى
١٢٨	• • • • •	المجاهيل عن ابن حبان ومعارضيه

الصفحة

١٢٩	من يعتبر مجروحاً ؟
١٣٠	ما شرط قبول خبر الواحد
١٣١	اختلاف المراد بلفظ ثقة
١٣٢	المحدثات من النساء
١٣٤	الحديث الموضوع
١٤٠	ما لا أصل له
١٤٠	أشهر الوضعيين
١٤٢	القصاصون والوضع
١٤٥	الاعتبار والمتابعة والشاهد

الفصل الرابع : تصحيح الحديث والكشف عنه وتخريجه

(١٤٩ - ١٦٠)

١٥١	الاجتهاد في تصحيح الحديث
١٥٣	فن الكشف عن الحديث
١٥٥	نموذج لتخريج حديث
١٥٨	الترضى على الصحابة
١٥٩	من اشتهر عند أهل الأثر بلقبه

الفصل الخامس : أعلام المحدثين

(١٦١ - ٢٢٨)

١٦٣	أعلام التابعين وتابعيهم
١٧٥	الأئمة الأربعة : أبو حنيفة النعمان
١٧٨	الأمام مالك
١٨١	الامام الشافعى
١٨٥	أحمد بن حنبل
١٩٠	أعلام المحدثين
٢٢٩	محتويات الكتاب

كتب للمؤلف

- ١ - لا نسخ فى القرآن .. لماذا ؟ مكتبة وهبة بالقاهرة
- ٢ - النسخ فى الشريعة الاسلامية كما أفهمه (نقد) »
- ٣ - المرأة فى التصور الاسلامى »
- ٤ - جريمة الزواج بغير المسلمات : فقها وسياسة »
- ٥ - نظام الحكم فى الاسلام . بأقلام فلاسفة النصارى »
- ٦ - الضالون كما صورهم القرآن »
- ٧ - الذكر وأثره فى تكوين الشخصية الاسلامية ودار الثقافة بأمريكا
- ٨ - نسيج وحده - عمير بن سعد مكتبة وهبة بالقاهرة
- ٩ - حجية السنة .. ومصطلحات المحدثين »
- ١٠ - المشهور من الحديث الضعيف والموضوع »
- ١١ - المسلمة العصرية عند باحثة البادية دار الانتصار بالقاهرة
- ١٢ - الناصرية فى قفص الاتهام دار الاعتصام بالقاهرة
- ١٣ - لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا ؟ »
- ١٤ - شطحات مصطفى محمود فى تفسيراته العصرية للقرآن »
- ١٥ - المصطلحات الأربعة بين الامامين المودودى ومحمد عبده »
- ١٦ - الصلاة على النبى : أحكامها . وآثارها التربوية والاجتماعية »
- ١٧ - الاضحية : أحكامها وفلسفتها التربوية دار الصحوه بالقاهرة
- ١٨ - حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبنى أمية »
- ١٩ - فقه الأخت المسلمة - فى الطهارة والحيض دار الطباعة والنشر الاسلامية
- ٢٠ - نظرات فى سورة التكاثر »

رقم الايداع ٨٦/٥٤٢١

الترقيم الدولى ٨ - ٩٠ - ٣٠٧ - ٩٧٧